الأمم المتحدة S/2023/130

مجلس الأمن

Distr.: General
21 February 2023
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 21 شباط/فبراير 2023 موجّهة إلى رئيسة مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني باليمن

يتشرف أعضاء فريق الخبراء المعني باليمن بأن يحيلوا طيه التقرير النهائي للفريق، الذي أُعد وفقا للفقرة 16 من القرار 2624 (2022).

وقد قُدم التقرير إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2140 (2014) في 30 كانون الأول/ديسمبر 2022، ونظرت اللجنة فيه في 20 شباط/فبراير 2023.

وسنكون ممتنين لو تفضلتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة والتقرير وإصدارهما بوصفهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) ديبي براساد **داش**
منسق

(توقيع) كورنيليوس **ناغبي**
خبير

(توقيع) ليدل **جوبيرت**
خبيرة

(توقيع) وولف – كريستيان **بايس**
خبير

الرجاء إعادة استعمال الورق

التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن (2014) 2140

موجز

يواجه اليمن أزمة سياسية واقتصادية مستعصية. فمن منظور عسكري، اتسمت المرحلة الأولى من الفترة المشمولة بالتقرير، الممتدة من كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى آذار/مارس 2022، بتصاعد هجمات الحوثيين، داخل اليمن وضد الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية على السواء، التي تم توجيهها باستخدام قذائف تسيارية وانسيابية، إضافة إلى طائرات مسيرة "انتحارية" تحمل متفجرات. وفي 17 كانون الثاني/يناير، أسفرت هجمات غير مسبوقة شنها الحوثيون على أبو ظبي عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين. وفي 28 شباط/فبراير، اتخذ مجلس الأمن قرارا أدان فيه بأشد العبارات الهجمات الإرهابية الشنيعة على الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وأعلن الحوثيون مسؤوليتهم عن الهجمات، ما أدى إلى رد عسكري قام به تحالف دعم الشرعية في اليمن بشن سلسلة من الهجمات على أهداف حوثية أسفرت أيضا عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين.

ومع بدء الهدنة التي تيسرها الأمم المتحدة في 2 نيسان/أبريل، كانت المرحلة الثانية التي استمرت ستة أشهر فترة هدوء نسبي. وتحسن الوضع الإنساني للسكان الذين يعيشون في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون بفضل استئناف واردات النفط عبر ميناء الحديدة، فضلا عن الرحلات الجوية التجارية المحدودة من صنعاء التي نقلت أكثر من 500 42 راكب. واستفادت حكومة اليمن من هذا المناخ الذي يسوده سلام نسبي فاتخذت عدة تدابير للنهوض بإصلاحات اقتصادية، ومن ذلك بذل الجهود لزيادة تصدير النفط الخام. وفي أيلول/سبتمبر، أقام الحوثيون عروضا عسكرية كبيرة في الحديدة وصنعاء لاستعراض قذائف جديدة وطائرات مسيرة وألغام بحرية وأسلحة أخرى. بيد أن الهدنة لم تدم طويلا. فبسبب مطالبات الحوثيين غير المعقولة بدفع رواتب أفرادهم العسكريين، إلى جانب رفضهم رفع الحصار عن تعز، لم يتم تجديد الهدنة بعد 2 تشرين الأول/أكتوبر.

وزاد جراءةَ الحوثيين استعدادُ المجتمع الدولي الواضح للنزول على مطالبهم، وإن كان هدفه الرئيسي هو الحفاظ على الهدنة، فغيروا استراتيجيتهم. وفي المرحلة الثالثة التالية للهدنة، لم يواصلوا مطالبتهم بدفع الرواتب فحسب، بل حاولوا أيضا حرمان حكومة اليمن من عائدات تصدير النفط الخام. وتتمثل استراتيجيتهم في استهداف المقدرات الاقتصادية للحكومة الشرعية، بما يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. ومن التدابير التي اتخذها الحوثيون في هذا الصدد حظر الأوراق النقدية الصادرة عن البنك المركزي اليمني في عدن، واعتماد سياسات انقسامية إزاء القطاع المصرفي والاقتصادي، ومهاجمة أصول شركات الاتصالات التي تتخذ من عدن مقرا لها، وتهديد ومهاجمة الموانئ ومحطات النفط والسفن العاملة في تصدير النفط، وإقرار قانون جديد لحظر الفائدة على المعاملات المصرفية والتجارية. وما برح البلد يشهد ازدواجية الأوراق النقدية، وازدواج أسعار الصرف، وفرض القيود على الحركة الداخلية للبضائع، والازدواج الضريبي، والسعي إلى الكسب الريعي في شكل تحصيل ضرائب ورسوم بصورة غير مشروعة. وتشكل هذه العقبات الاقتصادية، إلى جانب الهجمات العسكرية التي يشنها الحوثيون، تهديدا خطيرا للسلام والأمن والاستقرار في اليمن.

ووردت أنباء تفيد بوقوع اشتباكات بين القوات المتحالفة مع الحكومة والحوثيين في شبوة ومأرب والحديدة والبيضاء والضالع والجوف وصعدة وتعز. وشنت القوات المتحالفة مع الحكومة عمليات لمكافحة الإرهاب في أبين وشبوة ضد تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية في عام 2022. ولا تزال السفينة *صافر* تشكل خطرا بيئيا وإنسانيا محتملا على اليمن والمنطقة. وقد اتخذت الأمم المتحدة عدة تدابير لتنفيذ خطة الإنقاذ، لكن المسائل المتعلقة بملكية عائدات مبيعات السفينة *صافر* والنفط المخزن فيها لم تسو بعد.

وظل نمط إمداد الحوثيين بالأسلحة دون تغيير كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير: إذ تم تهريب غالبية الأسلحة والذخائر والمواد ذات الصلة باستخدام السفن الشراعية التقليدية (المراكب الشراعية) وقوارب أصغر حجما في بحر العرب. ويحقق الفريق في سبع حالات جديدة للتهريب البحري، شمل بعضها الاتجار بالأسمدة وغيرها من المواد الكيميائية التي يمكن أن تستخدم كسلائف لصنع المتفجرات وكعنصر مؤكسد في صنع الوقود الداسر الصلب. وعلى عكس الأسلحة والذخائر، التي يتم نقلها عادة إلى الشواطئ الواقعة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة اسميا في جنوب شرق اليمن، يتم تهريب المواد الكيميائية عبر جيبوتي إلى الموانئ التي يسيطر عليها الحوثيون في البحر الأحمر. ويحقق الفريق أيضا في تهريب حاويات إطلاق لقذائف موجهة مضادة للدبابات، أخفيت داخل شاحنة تجارية، عبر الحدود البرية مع عُمان. وحدد الفريق شبكة من الأفراد المرتبطين بالحوثيين في اليمن وعُمان تقوم بتجنيد أفراد الطواقم، وتسهيل حركتهم عبر الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة، وتوفير المركبات والقوارب لهم. وأحاط الفريق علما بادعاءات عدة دول أعضاء تفيد أن مراكب شراعية شحنت حمولتها في موانئ إيرانية. وتمكن الفريق من الاطلاع على إحداثيات النظام العالمي لسواتل الملاحة في أجهزة ملاحية، وكذلك في طائرة مسيرة عثر عليها على متن أحد القوارب، تبين مواقع في جمهورية إيران الإسلامية أو بالقرب منها. وفي حين تعذر على الفريق التحقق بشكل مستقل من جميع تفاصيل الادعاءات، فإنه لاحظ أن أقوال أفراد طواقم بعض المراكب الشراعية المحتجزة تدعم هذه الرواية على ما يبدو. ويتمسك الفريق بموقفه الثابت بأن بعض الأسلحة المضبوطة – مثل القذائف الموجهة المضادة للدبابات التي تم ضبطها على الحدود العمانية – تتطابق من حيث خصائصها التقنية وعلاماتها مع تلك المصنعة في جمهورية إيران الإسلامية، في حين يحتمل أن تكون أسلحة أخرى، مثل البنادق الهجومية والذخيرة التي ضبطت في كانون الأول/ديسمبر 2021، قد وردت أصلا من دول أعضاء أخرى إلى كيانات في جمهورية إيران الإسلامية.

وعلى الجبهة السياسية الداخلية، تبنت حكومة اليمن بعد بدء الهدنة مباشرة آلية جديدة للحوكمة الجماعية في شكل مجلس قيادة رئاسي. وعلى الرغم من أن المجلس ليس متماسكا حقا فإنه يبدو أكثر شمولا وتمثيلا. ومع ذلك، فإن لأعضائه تطلعات ومآرب سياسية متباينة، وبعضهم يتلقون الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم من الجهات المتبرعة لهم، ويمتلكون قوات مسلحة خاصة ويمارسون سيطرة بحكم الواقع على أراضيهم. وثمة تحد آخر يتمثل في دمج هذه القوات المسلحة تحت قيادة موحدة، شكلت لجنة أمنية وعسكرية مشتركة من أجلها. ولا يزال تماسك المجلس هشا. وقد شهدت الأشهر القليلة الماضية وقوع اشتباكات بين بعض الجماعات المسلحة. وإذا لم يمنع الحوثيون من شن هجماتهم، قد يتعرض استمرار المجلس كجبهة وطنية لتحد خطير في المستقبل.

وفيما يتعلق بالجزاءات المالية، يواصل الأفراد المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات، ومن يتصرفون نيابة عنهم أو بتوجيه منهم، والكيانات التي يملكونها أو يتحكمون فيها، تلقي الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى أو امتلاكها أو التحكم فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في انتهاك

لنظام الجزاءات المفروض بموجب قرار مجلس الأمن 2140 (2014). ويواصل الحوثيون السيطرة على مصادر الإيرادات القانونية وغير القانونية، من جمارك وضرائب وزكاة وإيرادات غير ضريبية ورسوم غير مشروعة. وقد فرضوا ضريبة الخمس على العديد من الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك في قطاعات المعادن والهيدروكربونات والمياه وصيد الأسماك، ومن بين المستفيدين من هذه الضريبة الجديدة عائلة الحوثي والعديد من الموالين للحوثيين. وتشكل العقارات قطاعا آخر يدر إيرادات كبيرة على الحوثيين، الذين صادروا بالقوة مساحات شاسعة من الأراضي والمباني خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويستخدم الحوثيون أيضا عددا من شركات الاتصالات لإرسال ملايين الرسائل التي تطلب الدعم والمساهمات المالية من أجل تمويل جهودهم الحربية. وبعد الاتفاق على الهدنة، زادت واردات النفط عبر ميناء الحديدة بشكل كبير. وفي الفترة من 1 نيسان/أبريل إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر، وصل إلى الميناء ما مجموعه 69 سفينة تحمل 498 810 1 طنا من المشتقات النفطية. وفي المقابل، تم استيراد 069 535 طنا من مشتقات الوقود في 30 سفينة في الفترة الواقعة بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر 2021. وقد أدى ذلك إلى حصول الحوثيين على إيرادات جمركية بلغت حوالي 271,935 بليون ريال يمني للفترة من نيسان/أبريل إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وفي انتهاك لاتفاق ستوكهولم، لا يستخدم الحوثيون هذه الإيرادات لدفع رواتب موظفي الخدمة العامة. وعلى الرغم من حصولهم على هذه الإيرادات الضريبية، يواصل الحوثيون كسب رسوم غير قانونية من خلال شبكة التجار التابعة لهم، وأحيانا يفتعلون حالات من الشح المصطنع في الوقود من أجل تهيئة فرص لتجارهم لبيع النفط في السوق السوداء وتحصيل رسوم غير قانونية من هذه المبيعات. كما انخفض وقت تخليص السفن بشكل كبير. وكان الحد الأدنى لوقت التخليص من قبل آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 ساعة واحدة، وبلغ في المتوسط ثلاث ساعات. وبلغ متوسط وقت التخليص في منطقة الانتظار التابعة للتحالف في تشرين الثاني/نوفمبر 5,3 أيام، مقارنة بحد أقصى بلغ 50,3 يوما في بعض الأشهر في فترة ما قبل الهدنة.

وواصلت أطراف النزاع، ولا سيما الحوثيون، ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك شن هجمات عسكرية عشوائية أو موجهة ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية. كما استمر الحوثيون في إخضاع المدنيين للاحتجاز التعسفي وتعريضهم للتعذيب والاختفاء القسري وغيرها من الانتهاكات الجسيمة، في ظل غياب آليات للمساءلة أو دعم الناجين أو سبل انتصاف لعائلات الضحايا. وبالإضافة إلى ذلك، واصل الحوثيون حملة التلقين العقائدي للأطفال وتجنيدهم واستخدامهم في قواتهم، بما في ذلك كمقاتلين، بما يتعارض مع التزاماتهم القانونية وخطة العمل الموقعة مع الأمم المتحدة في نيسان/أبريل 2022 لمنع وإنهاء التجنيد وغيره من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال.

وظل إيصال المساعدات الإنسانية وتوزيعها على ملايين المدنيين الذين هم في حاجة ماسة إلى المساعدة أو الحماية يواجه عراقيل بسبب العنف المرتكب ضد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، والقيود المفروضة على حركة العاملين في المجال الإنساني والعمليات الإنسانية، وإعاقة الأنشطة الإنسانية من قبل الحوثيين والجماعات التابعة للحكومة. وأدت حالات الاستخدام الواسع النطاق والعشوائي للألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، التي وقع معظمها في مناطق خطوط المواجهة، إلى استمرار إلحاق خسائر كبيرة بالمدنيين، الذين كان معظمهم من النساء والأطفال، فضلا عن تقييد وصول المساعدات الإنسانية وإعاقة عمليات الإغاثة.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة 6

ثانيا – التطورات التي أثرت على السلام والأمن والاستقرار 7

ثالثا – أنشطة الجماعات المسلحة التي تهدد السلام والأمن والاستقرار 8

ألف – هجمات الحوثيين على الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية 9

باء – هجمات الحوثيين على حكومة اليمن 12

جيم – هجمات الحوثيين على صناعة النفط 13

دال – العمليات المنفذة ضد تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية 13

هاء – سفينة التخزين والتفريغ العائمة صافر 14

رابعا – الأمن البحري 15

خامسا – الأسلحة وتنفيذ حظر الأسلحة المحدد الأهداف 19

ألف – تهريب الأسلحة الصغيرة والذخائر عن طريق البحر 20

باء – تهريب الأسمدة والمواد الكيميائية الأخرى عن طريق البحر 23

جيم – تهريب مكونات القذائف عن طريق البحر 26

دال – تهريب قذائف موجهة مضادة للدبابات عبر عُمان 29

هاء – تحطم طائرة مسيرة في عُمان 31

سادسا – المسائل الاقتصادية والمالية 32

ألف – المسائل الاقتصادية 32

باء – الموارد المالية للأفراد المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات وشبكاتهم 35

جيم – رصد تدابير حظر السفر وتجميد الأصول 39

سابعا – الأعمال التي تنتهك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان 40

ألف – الانتهاكات والتجاوزات المنسوبة إلى الحوثيين 40

باء – الانتهاكات المنسوبة إلى التحالف 43

جيم – الانتهاكات المنسوبة إلى حكومة اليمن والجماعات المنتسبة إليها 44

دال – الإصابات الناجمة عن الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة في صفوف المدنيين 45

ثامنا – عرقلة إيصال وتوزيع المساعدات الإنسانية 46

تاسعا – التوصيات 47

المرفقات* 50

* تعمم المرفقات باللغة التي قُدّمت بها فقط وبدون تحرير رسمي.

أولا - مقدمة

1 - يغطي هذا التقرير المقدم إلى مجلس الأمن عملا بالفقرة 16 من القرار 2624 (2022) الفترة الممتدة من 6 كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022[1]، ويتضمن النتائج المحدّثة المستخلصة من التحقيقات التي عرضت في التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن المؤرخ 26 كانون الثاني/يناير 2022 والوارد في الوثيقة S/2022/50.

2 - وامتثل الفريق للفقرة 22 من القرار 2624 (2022) المتعلقة بأفضل الممارسات والأساليب التي أوصى بها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات (S/2006/997). وشدد الفريق على التقيد بالمعايير المتعلقة بالشفافية، والموضوعية والمصادر، والإثباتات المستندية، والتثبت من المصادر المستقلة التي يمكن التحقق منها، وإتاحة فرصة للرد[2]. ووفقا للفقرة 17 من القرار 2624 (2022)، أقام الفريق تعاونا مع فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات وفريق الخبراء المعني بالصومال.

3 - وعين الأمين العام ثلاثة أعضاء في فريق الخبراء هم خبير الأسلحة وخبير الشؤون المالية وخبير القانون الدولي الإنساني، في 17 أيار/مايو 2022 (انظر S/2022/411). وبدأ سريان العقدين المبرمين مع خبيري الأسلحة والشؤون المالية في 23 أيار/مايو، وبدأ سريان العقد المبرم مع خبير القانون الدولي الإنساني في 1 حزيران/يونيه. وعين الأمين العام الخبيرة في الجماعات المسلحة في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2022 (انظر S/2022/773)، وبدأ سريان عقدها في 12 تشرين الأول/أكتوبر. واستقال الخبير الإقليمي للفريق في 31 تموز/يوليه 2021، خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الأمانة العامة، لم يعين خلف له وقت كتابة هذا التقرير. ونظرا للتأخر في تعيين الخبراء، لم يتح للفريق الوقت الكافي لتغطية جميع المجالات المشمولة بولايته بصورة أوفى.

4 - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، سافر الفريق إلى الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وجيبوتي، ومصر، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، واليمن (المكلا والغيضة ونشطون وعدن ومركز شحن الحدودي)[3]. وتلقى الفريق أيضا دعوتين لزيارة جمهورية إيران الإسلامية وعُمان ولكنه لم يتمكن من السفر خلال الفترتين المقترحتين بسبب ظروف خارجة عن إرادته. ومع ذلك، زار الفريق عُمان في كانون الثاني/يناير 2023. وأجرى الفريق عمليات تفتيش للأسلحة وأجزاء القذائف والمواد المرتبطة بها، فضلا عن حطام قذائف وطائرات مسيرة في الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة، واليمن. واجتمع الفريق مع رئيس وزراء اليمن ووزراء ومسؤولين آخرين في الحكومة.

(1) تم إدراج الأحداث التي وقعت حتى 5 كانون الأول/ديسمبر 2021 في التقرير النهائي للفريق المؤرخ 26 كانون الثاني/يناير 2022 (S/2022/50). ويورد هذا التقرير الأحداث التي وقعت في الميدان حتى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وتم النظر في الردود التي وردت على أسئلة الفريق حتى 9 كانون الأول/ديسمبر 2022.

(2) ترد في المرفق 1 معلومات إضافية عن منهجية الفريق وفرصة الرد.

(3) تكتب أسماء المواقع الرئيسية في اليمن وفقا لتهجئتها في خريطة نظام المعلومات الجغرافية للأمم المتحدة الواردة في المرفق 2.

5 - ووجه الفريق 95 رسالة رسمية، منها 77 رسالة إلى 24 دولة من الدول الأعضاء و 18 رسالة إلى 10 منظمات وكيانات وشركات، لم تتلق ردود على 37 منها حتى 9 كانون الأول/ديسمبر 2022 (انظر المرفق 3).

ثانيا - التطورات التي أثرت على السلام والأمن والاستقرار

6 - يمكن تقسيم التطورات العسكرية التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير عموما إلى ثلاث مراحل. فقد شهد الربع الأول من عام 2022 هجمات متصاعدة شنتها قوات الحوثيين عبر الحدود، قوبلت بردود عسكرية لاحقة من جانب تحالف دعم الشرعية في اليمن. وكانت المرحلة الثانية فترة هدنة هشة مدتها ستة أشهر بتيسير من الأمم المتحدة انتهت في 2 تشرين الأول/أكتوبر. وفي المرحلة الثالثة التالية للهدنة، تعطل مسار السلام مرة أخرى، وكانت المفاوضات الرامية إلى تجديد الهدنة عسيرة. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تقديم الحوثيين مطالبات غير معقولة بدفع رواتب الأفراد العسكريين والأمنيين ورفضهم رفع الحصار عن تعز.

7 - وخلال الربع الأول من عام 2022، واصلت قوات الحوثيين هجماتها الجوية على أهداف في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية باستخدام مزيج من القذائف التسيارية والقذائف الانسيابية، فضلا عن طائرات مسيرة "انتحارية" تحمل متفجرات. وفي 17 كانون الثاني/يناير، وقعت هجمات غير مسبوقة على مستودع للوقود في أبو ظبي وعلى مبنى صالة ركاب غير مستخدم في مطار أبو ظبي الدولي وأدت إلى مقتل ثلاثة مدنيين وإصابة ثمانية آخرين بجروح (انظر الفقرة 17). وفي 28 شباط/فبراير، اتخذ مجلس الأمن القرار 2624 (2022) الذي أدان فيه بأشد العبارات الهجمات الإرهابية الشنيعة على الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. ورد التحالف بشن سلسلة من الهجمات الجوية على أهداف في مناطق اليمن التي يسيطر عليها الحوثيون يومي 20 و 21 كانون الثاني/يناير (انظر الفقرة 103).

8 - وكان من النتائج الإيجابية للهدنة استئناف واردات النفط والمشتقات النفطية عبر ميناء الحديدة، والتي لبت احتياجات الناس في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، واستئناف عدد محدود من الرحلات الجوية التجارية من صنعاء. وتم التغلب على عقبة أولية ظهرت فيما يتعلق بإصدار جوازات سفر للركاب، حيث وافقت الحكومة على السفر الدولي للأفراد بجوازات سفر صادرة عن الحوثيين. وقد أفاد ذلك كثيرا الأفراد الذين يسعون إلى السفر إلى الخارج بسبب احتياجات إنسانية. وفي الفترة من 16 أيار/مايو حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، كانت هناك عدة رحلات بين صنعاء وعمّان، حيث غادر 879 21 مسافرا من صنعاء إلى عمّان ووصل 652 20 مسافرا إلى صنعاء قادمين من عمّان. وكانت هناك فقط رحلة جوية واحدة ذهابا وإيابا بين صنعاء والقاهرة، وقد تمت في 1 حزيران/يونيه.

9 - ومعظم التنازلات التي قدمت من أجل عقد الهدنة كانت من جانب الحكومة والتحالف، حيث تم تلبية المطلبين الرئيسيين للحوثيين. وعلى الرغم من عدم وقوع اشتباكات عسكرية كبيرة أو تحولات في موقف أطراف النزاع في الميدان، لم تنسحب قوات الحوثيين إلى المواقع المتفق عليها في اتفاق ستوكهولم. كما لم توافق على إعادة فتح الطرق بين مدينة تعز المحاصرة والمحافظات الأخرى ولا على دفع رواتب موظفي الخدمة العامة من الإيرادات المتأتية من واردات النفط عبر الحديدة.

10 - وتعزى مطالبة الحوثيين بدفع الرواتب كشرط مسبق لتمديد الهدنة إلى أن عائدات النفط الحكومية كانت تمثل 70 في المائة من ميزانية الدولة قبل الحرب. غير أن الحكومة حاججت بأنه في حين تجاوزت عائدات النفط 5 بلايين دولار في عام 2014، فقد انخفضت إلى أقل من بليون دولار وقت كتابة هذا التقرير، بسبب الحرب. وأبلغت الحكومة الفريق بأنها تواجه صعوبات في دفع الرواتب لموظفيها بسبب أزمة الموارد، وأفادت أنه يجب معالجة مسألة الرواتب في إطار معالجة شاملة للإيرادات العامة، بما في ذلك الإيرادات المتأتية من ميناء الحديدة، والإيرادات الضريبية الأخرى التي يحصلها الحوثيون. وطالبت الحكومة بدور واضح للمجتمع الدولي في تمويل العجز في ميزانية الرواتب في جميع مناطق اليمن ومعالجة الانقسام النقدي الذي فرضه الحوثيون.

11 - واستخدمت أطراف النزاع أيضا فترة الهدنة كاستراحة استراتيجية لإعادة تجميع قواتها وإعادة تموينها تحسبا لجولات جديدة من الأعمال العدائية. وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر، أصدر الحوثيون بيانا هددوا فيه شركات النفط بأنه سيتم تنفيذ توجيه ابتداء من الساعة 6 مساء في اليوم التالي بعدم دخول الموانئ التي تسيطر عليها الحكومة لتصدير النفط. كما أصدر الحوثيون تحذيرات لناقلات النفط (انظر الفقرة 24) ونفذوا عددا من الهجمات على الموانئ ومحطات وناقلات النفط باستخدام طائرات مسيرة (انظر الفقرة 23). وصعّد الحوثيون العمليات العسكرية على عدة جبهات، ولاسيما جبهات مأرب وتعز والضالع وأبين ولحج والجوف والبيضاء والحديدة، وردّت القوات الحكومية على الهجمات. وأسفر العديد من الهجمات عن خسائر في أرواح المدنيين وإلحاق أضرار بالبنية التحتية المدنية في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. وردا على الهجمات التي شنت على المنشآت النفطية، أصدر مجلس الدفاع الوطني التابع لحكومة اليمن القرار رقم 1 لعام 2022 المؤرخ 22 تشرين الأول/أكتوبر بتصنيف الحوثيين منظمة إرهابية (انظر المرفق 4). كما حثت الحكومة المجتمع الدولي على تصنيف الحوثيين منظمة إرهابية وطلبت إلى الأمم المتحدة تجميد العمل باتفاق ستوكهولم. وأبلغت الحكومة الفريق بالتزامها بالتقليل إلى أدنى حد من الأثر التجاري والإنساني المترتب على تصنيف الحوثيين منظمة إرهابية، لكنها تعتزم اتخاذ إجراءات متابعة مثل تجميد أصول بعض الأفراد والكيانات.

12 - وشهدت الجبهة السياسية الداخلية نقلة نوعية. ففي غضون أيام قليلة من بدء الهدنة، تبنت الحكومة آلية جديدة للحوكمة الجماعية. وتم استبدال مجلس القيادة الرئاسي برئيس اليمن، عبد ربه منصور هادي. وعلى الرغم من أن المجلس ليس متماسكا حقا، فإنه يبدو أكثر شمولا وتمثيلا، لأنه يضم قادة من الشمال والجنوب على حد سواء ومن جماعات تمتلك قوات عسكرية فضلا عن قادة من المستوى المحلي ومستوى المحافظات. ولأعضاء المجلس مآرب سياسية مختلفة، ولدى بعضهم قواتهم المسلحة الخاصة ويمارسون سيطرة بحكم الواقع على الأراضي. ولم يتضح بعد ما إذا كان بإمكانهم تنحية خلافاتهم جانبا والعمل معا كجزء من هيئة حوكمة جماعية وتمثيلية للمساعدة في النهوض بمصالح اليمن وتحقيق سلام حقيقي ودائم في البلد. وظهرت بالفعل بعض النزاعات على المستوى المحلي في الأشهر القليلة الماضية. ولا يزال إدماج مختلف القوات المسلحة تحت قيادة موحدة يشكل تحديا. وتم تشكيل لجنة أمنية وعسكرية مشتركة لإعادة هيكلة القوات المسلحة وقوات الأمن وفقا لأحكام المادة 5 من إعلان نقل السلطة. وتبنى الحوثيون موقفا عدوانيا، وتحدوا المجتمع الدولي علنا، وواصلوا إطلاق التهديدات وشن الهجمات من موقع قوة. وإذا لم يتم منعهم من مواصلة هجماتهم، قد يتعرض استمرار مجلس القيادة الرئاسي كجبهة وطنية موحدة ومتماسكة لتحد خطير في المستقبل.

ثالثا - أنشطة الجماعات المسلحة التي تهدد السلام والأمن والاستقرار

13 - عملا بالفقرة 17 من قرار مجلس الأمن 2140 (2014)، على النحو الذي أعاد المجلس تأكيده في قراره 2216 (2015)، واصل الفريق التحقيق مع الأفراد والكيانات المرتبطين بجماعات مسلحة الذين قد يكونون يشاركون في أعمال تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في اليمن أو يقدمون الدعم لتلك الأعمال.

ألف - هجمات الحوثيين على الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية

14 - واصل الفريق رصد الهجمات الجوية على الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. ووقع عدد كبير من الهجمات خلال الربع الأول من عام 2022، وتوقفت بشكل شبه كامل مع بدء الهدنة[4] ولم تستأنف بعد انتهائها في تشرين الأول/أكتوبر 2022. وتقدم الخريطة 1 لمحة عامة عن الهجمات.

الخريطة 1

الغارات التي شنت على الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية باستخدام قذائف وطائرات مسيرة منذ كانون الأول/ديسمبر 2021

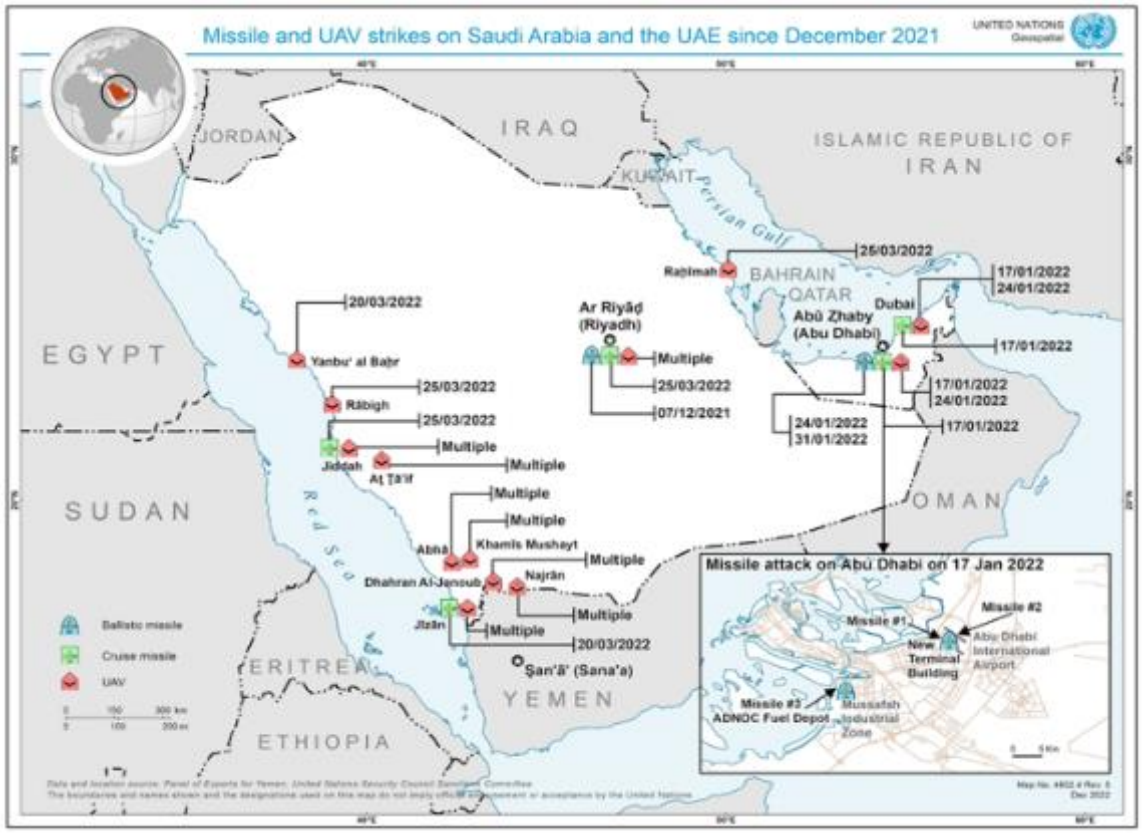

المصدر: فريق الخبراء.

(4) أحاط الفريق علما بتقارير تفيد بوقوع هجوم واحد بقذيفة حوثية في 30 حزيران/يونيه على القاعدة الجوية السعودية في خميس مشيط، وهو ما لم يؤكده التحالف قط. انظر https://crisis24.garda.com/alerts/2022/06/saudi-arabia-air-defense-forces-intercept-al-houthi-launched-missile-targeting-khamis-mushait-june-30.

15 - وفي 7 كانون الأول/ديسمبر 2021، شنت قوات الحوثيين عملية "السابع من كانون الأول/ديسمبر" العسكرية، التي أفاد المتحدث باسم الحوثيين، يحيى سريع، أنها هاجمت أهدافا عسكرية في الرياض وجدة وجازان ونجران وعسير بقذائف تسيارية وطائرات مسيرة[5]، اعترضت القوات السعودية بعضها. وردت قوات التحالف في اليوم نفسه بشن "ضربات جوية دقيقة" على أهداف في محافظات صنعاء ومأرب والجوف[6].

16 - وفي 1 كانون الثاني/يناير 2022، أطلقت ألوية العمالقة، تحت سلطة حكومة اليمن، عملية "إعصار الجنوب" في محافظة شبوة، واستعادت السيطرة على وسط مديريتي عسيلان وبيحان. وفي بيان صدر في 10 كانون الثاني/يناير، أعلن متحدث باسم ألوية العمالقة أنها طردت قوات الحوثيين من عين في المرحلة الثالثة من العملية وسيطرت على شبوة. كما شكر التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على ما قدمه من دعم[7].

17 - وأدى دعم الإمارات العربية المتحدة لعملية "إعصار الجنوب" إلى إطلاق الحوثيين عملية "إعصار اليمن"[8] بسلسلة من الهجمات على أهداف في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وكان التطور الأهم من الناحية السياسية هو شن سلسلة من الهجمات على أهداف في البلدين في 17 كانون الثاني/يناير. ففي الساعة 9:49 (بالتوقيت المحلي)، ضربت قذيفة انسيابية مبنى صالة الركاب الجديد، الذي لا يزال غير مستخدم، في مطار أبوظبي الدولي، وبعد دقيقتين، ضربت قذيفة انسيابية ثانية نفس المبنى. وأدى الهجومان إلى إصابة عاملين مدنيين. وفي الساعة 10:00 (بالتوقيت المحلي)، انفجرت قذيفة انسيابية ثالثة في مستودع وقود شركة بترول أبوظبي الوطنية في منطقة المصفح الصناعية في أبو ظبي، ما أسفر عن مقتل ثلاثة عمال مدنيين وإصابة ستة آخرين بجراح (انظر الشكل الأول). ووقعت موجة ثانية من الهجمات في نفس التاريخ بين الساعة 11:24 والساعة 17:34 (بالتوقيت المحلي)، استخدم فيها ما مجموعه 10 طائرات مسيرة هاجمت عددا من الأهداف في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. واعترض الدفاع الجوي سبعا من تلك الطائرات، وارتطمت اثنتان بمطار نجران، ما ألحق أضرارا بحظيرة طائرات، بينما تحطمت الطائرة العاشرة في الصحراء. وشملت الموجة الثالثة إطلاق ثلاث قذائف تسيارية في الساعة 20:56 (بالتوقيت المحلي)، وتم اعتراضها جميعا. وفحص الفريق حطام القذائف والطائرات المسيرة في آذار/مارس 2022 (انظر المرفق 5) ولاحظ أن القذائف الانسيابية لها خصائص مطابقة لخصائص صاروخ قدس-2 وأن الطائرات المسيرة لها خصائص مطابقة لخصائص طائرات صماد-3 وأن القذائف التسيارية لها خصائص مطابقة لخصائص قذائف ذو الفقار، وأنها جميعها منظومات أسلحة عرف عن الحوثين استخدامهم لها. وأعلن متحدث باسم الحوثيين المسؤولية عن الهجمات، وهدد، في جملة أمور، بتوسيع نطاق الهجمات لتشمل "الشركات الأجنبية والمواطنين والمقيمين في الإمارات العربية المتحدة"[9]. ويلاحظ الفريق أن المسافة بين المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون وأبو ظبي تبلغ ما يقارب 1 400

(5) انظر https://twitter.com/Yahya_Saree/status/1468134936561561604.

(6) انظر www.thenationalnews.com/gulf-news/saudi-arabia/2021/12/07/photos-show-charred-wreckage-of-drone-after-missile-shot-down-over-riyadh.

(7) انظر www.alwattan.net/news/181735.

(8) انظر https://twitter.com/Yahya_Saree/status/1483174258150977542.

(9) انظر https://twitter.com/Yahya_Saree/status/1483170723938115591?cxt=HH%20wWjoC52cn6o5UpAAAA.

كيلومتر، أي أكثر من المدى المعروف لصـــاروخ قدس-2 (وعند أقصـــى نقطة لمدى الطائرات المســـيرة والقذائف التسـيارية)، وهو ما يطرح احتمال أن تكون بعض القذائف على الأقل قد أطلقت من أراض تسـيطر عليها حكومة اليمن اسميا.

الشكل الأول

الهجوم على منشأة تابعة لشركة بترول أبوظبي الوطنية في 17 كانون الثاني/يناير 2022

المصدر: سري.

18 - وتم شـــن هجمات إضـــافية في 24 كانون الثاني/يناير، إذ اعترضـــت الدفاعات الجوية قذيفتين تسـياريتين اسـتهدفتا أبوظبي، بينما زعم أن عددا غير معروف من الطائرات المسـيرة اسـتهدفت دبي. وذكر متحدث باســم الحوثيين أن هدف القذائف كان قاعدة الظفرة الجوية[10]. ولم ترد تقارير عن وقوع إصـــابات أو إلحاق أضـــرار بمنشـــآت مدنية. ووقع الهجوم الثالث على الإمارات العربية المتحدة في 31 كانون الثاني/يناير، إذ اعترضـت الدفاعات الجوية قذيفة تسـيارية واحدة على الأقل. وذكر الحوثيون أن الهجوم كان يسـتهدف أبو ظبي ودبي[11]. وعلاوة على ذلك، اعترضـــت الدفاعات الجوية في فجر يوم 2 شـــباط/فبراير ثلاث طائرات مســـيرة دخلت المجال الجوي للبلد "بنية عدائية"[12]. وأعلنت ألوية الوعد الحق[13]، وهي ميليشيا عراقية يلفها الغموض[14]، مسؤوليتها عن هذا الهجوم[15]. وتميزت الطائرات المسيرة بخصائص تقنية تتطابق مع خصـائص الطائرات المسـيرة من طراز صـماد، التي يسـتخدمها الحوثيون منذ عام 2019 (انظر المرفق 5). وفي حين أن الهجوم نفســـه لم يســـفر عن أي ضـــرر، فهو جدير بالملاحظة لأنه أظهر أن

(10) انظر https://twitter.com/AlMayadeenNews/status/1485514027451224065.

(11) انظر www.aljazeera.com/news/2022/1/31/uae-intercepts-houthi-missile-as-israeli-president-visits.

(12) انـــظـــر https://twitter.com/modgovae/status/1488959624913072132?ref_src=twsrc%5Etfw%7Ctwcamp%5Etweetembed%7Ctwterm%5E1488959624913072132%7Ctwgr%5E%7Ctwcon%5Es1_&ref_url=https%3A%2F%2Fwww.aljazeera.com%2Fnews%2F2022%2F2%2F2%2Fuae-destroys-three-drones-with-hostile-intent-ministry.

(13) انظر https://twitter.com/HamdiAMalik/status/1488908963068272642.

(14) انظر https://ww.washingtoninstitute.org/policy-analysis/profile-alwiyat-al-waad-al-haq.

(15) انظر https://t.me/sabreenS1/17955.

الحوثيين وألوية الوعد الحق يستخدمون منظومات أسلحة تستند إلى نفس التصميم، وأبان، للمرة الثانية، عن درجة التعاون السياسي والعسكري بين الحوثيين وجماعة مسلحة في العراق.

19 - وفي الفترة الواقعة بين 10 و 26 آذار/مارس، شن الحوثيون عملية "كسر الحصار" على ثلاث مراحل[16] ضد المملكة العربية السعودية ردا على ما زعموا أنه الحصار الجائر ضد شعبهم ومنع استيراد المشتقات النفطية. وزعم أيضا أن مصفاة النفط التابعة لشركة أرامكو السعودية في الرياض وأهدافا في أبها وخميس مشيط وجازان وصامطة وظهران الجنوب تعرضت للهجوم.

20 - وعلى غرار ما حدث في السنوات السابقة، كان معظم أهداف الحوثيين منشآت مدنية قريبة من الحدود اليمنية، هوجمت بطائرات مسيرة قصيرة المدى من طراز قاصف-2 وقذائف مدفعية من طراز بدر. ومن الأمثلة على هذا النمط انفجار طائرة مسيرة فوق مطار أبها الدولي أدى إلى إصابة 12 مدنيا في 10 شباط/فبراير[17]. ومع ذلك، واصل الحوثيون أيضا تنفيذ عمليات على أهداف في عمق المملكة العربية السعودية، مثل الهجوم الذي وقع في 25 آذار/مارس[18]. ويتم الجمع بين هذا الأسلوب - الذي ينطوي على شن هجمات متكررة، بصورة يومية أحيانا، على أهداف بالقرب من الحدود اليمنية باستخدام طائرة مسيرة واحدة أو صاروخ واحد - وهجمات "كبيرة" نادرة الحدوث على أهداف متعددة باستخدام مزيج من منظومات الأسلحة الأكثر تطورا. ومن المحتمل أيضا أن يكون اتباع هذا الأسلوب مؤشرا على القيود المفروضة على شبكة إمدادات الحوثيين بالأسلحة، حيث إن القذيفة الانسيابية قدس 2، التي يمكن القول إنها منظومة الأسلحة الأكثر فعالية لديهم، يتعين تهريبها من الخارج في شكل مكونات (انظر الفقرة 51).

باء - هجمات الحوثيين على حكومة اليمن

21 - في أوائل كانون الثاني/يناير 2022، طردت ألوية العمالقة المتحالفة مع الإمارات العربية المتحدة قوات الحوثيين من شبوة، فقوضت مكاسبهم، وتقدمت إلى جنوب مأرب. وفي أيار/مايو، لم تكن حدة التوترات قد هدأت في مأرب وتعز، وفي آب/أغسطس، حاول الحوثيون السيطرة على آخر طريق رئيسي إلى مدينة تعز تسيطر عليه الحكومة[19].

22 - وشهدت محافظات مأرب والحديدة والبيضاء والضالع اشتباكات من حين لآخر خلال فترة الهدنة. ولم يتم شن أي هجمات عسكرية كبيرة على الخطوط الأمامية بعد انتهاء الهدنة، ولكن وقعت اشتباكات عنيفة على الجبهات في تعز ولحج والحديدة. وتم نشر عدة كتائب من ألوية العمالقة على الحدود بين مأرب وشبوة نظرا لأن الحوثيين أرسلوا قوات إضافية إلى جنوب مأرب وشمال شرق البيضاء. وأبلغ أيضا، في تشرين الثاني/نوفمبر، عن وقوع اشتباكات في شبوة ومأرب والبيضاء والضالع وأبين[20].

(16) انظر https://twitter.com/Yahya_Saree/status/1502365588110327820؛ و https://twitter.com/Yahya_Saree/status/1505508989924225025؛ و https://twitter.com/Yahya_Saree/status/1505637253653139466.

(17) انظر www.reuters.com/world/middle-east/saudi-led-coalition-says-destroyed-drone-launched-towards-abha-airport-4-injured-2022-02-10.

(18) انظر www.washingtonpost.com/world/2022/03/25/houthis-escalate-attacks-saudi-arabia-strike-oil-facility.

(19) انظر https://sanaacenter.org.

(20) انظر https://sanaacenter.org/the-yemen-review/november-2022/19203.

جيم - هجمات الحوثيين التي تستهدف صناعة النفط

23 - في 2 تشرين الأول/أكتوبر، أصدر وزير النقل المعين من قبل الحوثيين تعميما حذر فيه الناقلات من نقل النفط من الموانئ أو المحطات الخاضعة لسيطرة حكومة اليمن (انظر المرفق 6). ومنذ ذلك الحين، نفذ الحوثيون هجمات ضد ناقلات النفط في الضبة بحضرموت وفي بلحاف وقنا بشبوة.

24 - وقبل شن الهجمات، كان الحوثيون قد وجهوا رسائل تهديد من عنواني البريد الإلكتروني ycg@yemen.net.ye و operations@maa.gov.ye إلى دول العلم وشركات الشحن وربابنة السفن يحذرونهم فيها من مغبة عدم وقف عمليات النقل المتعلقة بالنفط من "الحقول والمحطات والموانئ" اليمنية. ووجهت تهديدات مماثلة باستخدام حسابي تويتر @Yahya_Saree و @army21ye (انظر المرفق 6). وقد زاد هذا الإجراء من مخاطر الرد العسكري من قبل التحالف ويشكل تهديدا للنقل البحري الدولي وحرية الملاحة.

دال - العمليات المنفذة ضد تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية

25 - يتحصل تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية على إيرادات من أعمال الاختطاف طلبا للفدية والنهب والسرقة ومن التحويلات المالية من الخارج[21]. وفي 10 شباط/فبراير، اختطف خمسة من موظفي الأمم المتحدة في محافظة أبين أثناء عودتهم إلى عدن، أربعة منهم مواطنون يمنيون والخامس مواطن بنغلاديشي.

26 - ويشتبه أيضا في قيام تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، في 6 آذار/مارس 2022، باختطاف اثنين من الموظفين الأجانب التابعين لمنظمة أطباء بلا حدود بالقرب من الحدود بين مأرب وحضرموت، على الرغم من أن التنظيم لم يعلن مسؤوليته عن الاختطاف. وعلقت منظمة أطباء بلا حدود عملها في أحد مراكزها الخمسة، في البداية، لكن عملياتها تأثرت لمدة ستة أشهر أخرى، ومازال ذلك يؤثر على حرية حركة موظفيها الأجانب لأنهم لا يزالون غير قادرين على استخدام الطريق الذي وقع فيه الحادث[22]. وفي أوائل حزيران/يونيه 2022، اختطف مسلحون تابعون لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية موظف لوجستيات من قوات الحزام الأمني في أبين وأعدموه[23]، ويشتبه في أن يكون تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية قد شن هجمات بأجهزة متفجرة يدوية الصنع في كل من أبين والضالع، ومنها على سبيل المثال، هجوم استهدف أحد قادة قوات الحزام الأمني في مدينة زنجبار في 15 آذار/مارس 2022[24].

27 - ولدى تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية معاقل في محافظتي أبين وشبوة. وفي 22 آب/أغسطس، أطلقت عملية مكافحة الإرهاب "سهام الشرق" ضد التنظيم في أبين وشبوة. وأبلغ ممثلو المجلس الانتقالي الجنوبي الفريق بأن العملية نفذها المجلس وقوات الأمن التابعة للحكومة للقضاء على المعقل التقليدي لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية في وادي عومران (انظر المرفق 7). ووفقا لبيان صادر عن

(21) انظر https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N22/394/29/PDF/N2239429.pdf?OpenElement.

(22) حلقات نقاش مع منظمة أطباء بلا حدود، في كانون الأول/ديسمبر 2022.

(23) حلقات نقاش مع كبير قادة الحزام الأمني في عدن، في تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

(24) المرجع نفسه.

رئيس المجلس، عيدروس الزبيدي، كانت العملية تهدف أيضا إلى "حماية الطرقات الرابطة بين المحافظات الجنوبية، وإيقاف تهريب الأسلحة عبر الشريط الساحلي في محافظة أبين إلى مناطق مليشيات الحوثي، ومكافحة تنظيم القاعدة"[25].

28 - وادعى تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية أنه نفذ عملية مضادة اسمها "سهام الحق" في شبوة وأبين في 11 و 12 أيلول/سبتمبر، شملت تفجيرات عبوات ناسفة على جنبات الطرق وغارات على ثكنات، وهجمات بالدراجات النارية (انظر المرفق 7).

هاء - *سفينة التخزين والتفريغ العائمة صافر*

29 - يمكن أن تؤدي الحالة المتقدمة من الاضمحلال التي هي عليها سفينة التخزين والتفريغ العائمة *صافر* إلى حدوث انسكاب نفطي هائل، ما يشكل خطرا بيئيا وإنسانيا جسيما على اليمن والمنطقة. وتقدر تكلفة التنظيف بعد حدوث انسكاب نفطي محتمل بنحو 20 بليون دولار.

30 - وتحتوي السفينة *صافر*، الراسية قبالة الحديدة في البحر الأحمر، على ما يقدر بنحو 1,14 مليون برميل من النفط الخام الخفيف. وقد تم صنعها في عام 1976 وحولت في عام 1987 إلى سفينة تخزين وتفريغ عائمة لتصدير النفط الخام. وتم توصيل صافر بحقل مأرب النفطي عن طريق خط أنابيب طوله 430 كم، وكانت بمثابة المحطة البحرية في رأس عيسى. وفي عام 2015، سيطر عليها الحوثيون، وخرجت من الخدمة منذ ذلك الحين[26].

31 - وفي أيلول/سبتمبر 2021، أصدرت الأمم المتحدة تعليمات إلى منسقها المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في اليمن بوضع خطة بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين للتخفيف من خطر كارثة بيئية. ويتفق كل من حكومة اليمن والحوثيين على ضرورة تسوية مسألة السفينة *صافر*. وفي 5 تموز/يوليه2022 ، وافقت وزارة النفط والمعادن في حكومة اليمن على المرحلة الأولى من خطة الأمم المتحدة الطارئة لنقل النفط من السفينة *صافر* إلى سفينة أخرى، وفي 4 أيلول/سبتمبر، وافقت على المرحلة الثانية من الخطة، أي الاستبدال المأمون الطويل الأجل للسفينة[27].

32 - وفي 5 آذار/مارس، وقع الحوثيون مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة أنشأت إطارا للتعاون. وفي 18 تشرين الثاني/نوفمبر، توصل الحوثيون إلى اتفاق مع الأمم المتحدة لإيجاد سفينة مماثلة ينقل إليها النفط الخام من السفينة *صافر*[28].

33 - وسيكون مجموع ما قدر من تكلفة لتنفيذ العملية 113 مليون دولار، تم التعهد بـ 82 مليون دولار منها[29]. ومن المتوقع الانتهاء من توقيع العقد مع شركة الإنقاذ واستكمال الخطة التنفيذية في كانون الأول/ديسمبر 2022. وتعاقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع وسيط بحري للبحث عن سفينة مناسبة بغرض الشراء. وبعد شراء ناقلة النفط الخام العملاقة وإجراء تعديلات طفيفة عليها في حوض جاف، ستبدأ

(25) انظر https://al-ain.com/article/1661194108.

(26) انظر www.shipspotting.com/photos/3262533.

(27) حلقات نقاش مع وزارة النفط والمعادن في حكومة اليمن، في تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

(28) انظر www.masirahtv.net/post/223589.

(29) وثائق مقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

عملية الإنقاذ[30]. غير أن المسائل المتعلقة بملكية عائدات مبيعات سفينة التخزين والتفريغ العائمة *صافر* والنفط المخزن فيها لم تسو بعد.

رابعا - الأمن البحري

34 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقع ما مجموعه ستة حوادث خطيرة من حوادث الأمن البحري قبالة سواحل اليمن شملت سفنا تجارية. وتظهر الخريطة 2 توزيع الحوادث.

الخريطة 2

حوادث الأمن البحري في عام 2022

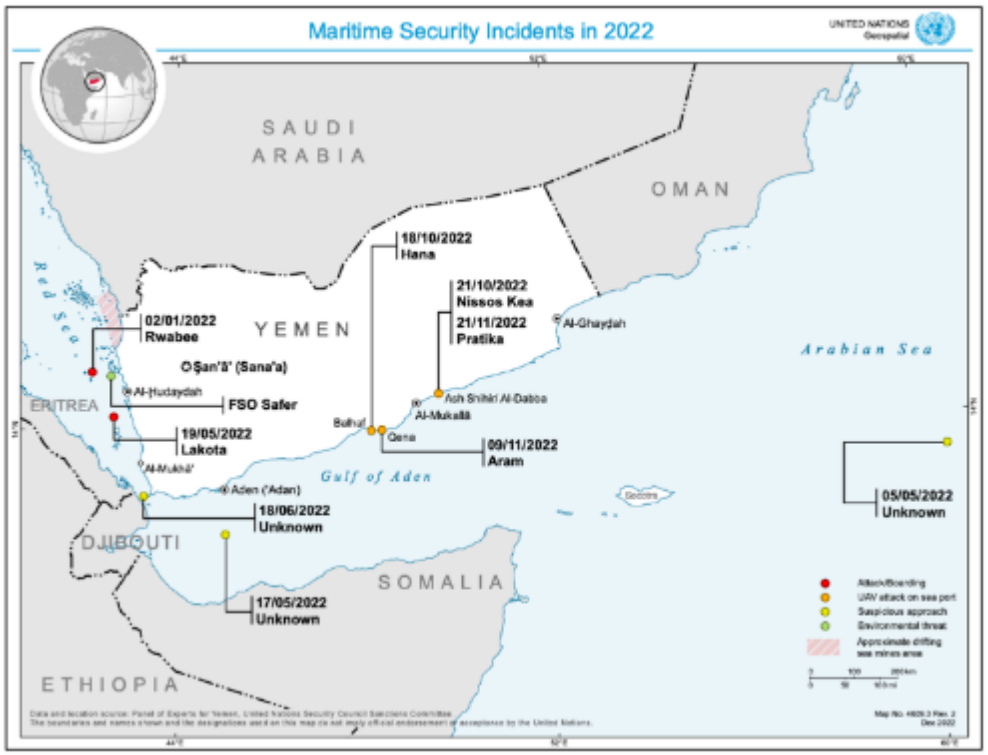

المصدر: فريق الخبراء

35 - في الساعة 23:57 (بالتوقيت المحلي) من يوم 2 كانون الثاني/يناير، تعرضت سفينة الإنزال *روابي* التي ترفع علم الإمارات العربية المتحدة (رقم التسجيل لدى المنظمة البحرية الدولية: 9834351) لهجوم شنه الحوثيون على بعد 23 ميلا بحريا تقريبا غرب محطة رأس عيسى البحرية، داخل المياه الإقليمية اليمنية. وتم تحويل وجهة السفينة إلى الحديدة، حيث تم احتجازها مع طاقمها. ووفقا لما أفاد به التحالف، كانت السفينة *روابي* تنقل معدات من مستشفى ميداني مفكك في سقطرى إلى ميناء جازان في المملكة العربية السعودية عندما تعرضت لهجوم في "عمل من أعمال القرصنة"[31]. وفي 14 كانون الثاني/يناير، ناقش

(30) مناقشة مع المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في اليمن.

(31) انظر www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=2317819.

مجلس الأمن الحادث وأصدر بيانا صحفيا دعا فيه إلى "الإفراج الفوري عن السفينة وطاقمها"[32]. ورفض الحوثيون ذلك على الفور وذكروا أن السفينة كانت تنقل عتادا عسكريا باسم التحالف[33]. وفي 4 كانون الثاني/يناير، كان الحوثيون قد أصدروا صورا زعموا أنها تعرض حمولة السفن (انظر المرفق 8)، التي تضمنت، إضافة إلى عدة مركبات عسكرية وزورقين صلبين قابلين للنفخ، عددا من البنادق الهجومية ومخازن الذخيرة والخوذات والقطع الأخرى[34]. وحصل الفريق على بيان الشحنة الخاص بروابي (انظر المرفق 8، الشكل 8-5)، الذي يسجل المركبات والقوارب، ولا يسجل الأسلحة، ما يطرح احتمال أن يكون الحوثيون قد دسوا الأسلحة عمدا في الشحنة. وتم إطلاق سراح طاقم *روابي* في أواخر نيسان/أبريل[35]، بينما لا تزال السفينة وحمولتها محتجزتين حتى وقت كتابة هذا التقرير.

36 - وفي الساعة 10:46 (بالتوقيت المحلي) من يوم 19 أيار/مايو، أبلغ يخت السباق *لاكوتا* عن "هجوم" شنه زورقان يحمل كل منهما أربعة أفراد مسلحين ببنادق هجومية، وربما قاذفة قنابل صاروخية (آر بي جي)، أثناء الإبحار في اتجاه الشمال بالقرب من جزر حنيش، داخل المياه الإقليمية اليمنية. ووفقا لما ذكره ربان *لاكوتا*، أطلق المهاجمون عدة طلقات، وبعد ذلك صعد على متن اليخت فرد مسلح طلب من أفراد طاقم السفينة تبيان إشارة النظام الآلي لتحديد الهوية وإظهار علمهم (انظر الشكل الثاني). وبعد صعوده، تمكنت *لاكوتا* من مواصلة مسارها. وعلى عكس حالة الهجمات الأخرى المفصلة في هذا التقرير، لم يعلن الحوثيون مسؤوليتهم عن هذا الحادث. غير أن الفريق يلاحظ أن هذه ليست المرة الأولى التي تتعرض فيها سفينة مدنية لهجوم من طرف مجهول في ذلك الجزء من البحر الأحمر. ففي 3 حزيران/يونيه 2018، تعرضت سفينة *فوس ثيا* (*Vos Theia*) للإمداد في أعالي البحار (رقم التسجيل لدى المنظمة البحرية الدولية: 9585743)، التي كانت حينئذ تعمل كسفينة مستأجرة باسم برنامج الأغذية العالمي في اتجاه ميناء الحديدة، لهجوم من ثلاثة زوارق كانت تحمل رجالا مسلحين في نفس المياه الإقليمية (S/2019/83، الفقرة 45).

(32) انظر https://press.un.org/en/2022/sc14765.doc.htm.

(33) انظر www.aljazeera.com/news/2022/1/16/houthis-reject-un-call-to-free-uae-flagged-ship.

(34) انظر https://twitter.com/Fath_ol_Mobin/status/1478115007325949968.

(35) انظر www.arabnews.com/node/2070416/middle-east.

الشكل الثاني

فرد مسلح على متن اليخت *لاكوتا*

المصدر: سري.

37 - وفي المرحلة التي تلت الهدنة، بدأ الحوثيون شن هجمات جوية على منشآت نفطية بحرية في شبوة وحضرموت في محاولة لثني مشغلي الناقلات عن تحميل النفط الخام في الموانئ التي تسيطر عليها حكومة اليمن. ووقع أول هجوم من هذا القبيل في 18 تشرين الأول/أكتوبر وتعلق بناقلة النفط الخام *هانا* (*Hana*) (رقم التسجيل لدى المنظمة البحرية الدولية: 9162916)، التي كانت تقوم بتحميل النفط في ميناء بئر علي[36]. ويعلم الفريق أن طائرة مسيرة حلقت بالقرب من الناقلة قبل أن تتحطم على اليابسة. وقبل الحادث، تلقى ربان الناقلة *هانا* ووكيل محلي لشركة الشحن تحذيرات كتابية من الحوثيين بعدم دخول الميناء. ووقع الهجوم الثاني بعد ثلاثة أيام، عندما هاجمت ثلاث طائرات مسيرة ناقلة النفط الخام *نيسوس كيا* (*Nissos Kea*) (رقم التسجيل لدى المنظمة البحرية الدولية: 9920758) في الساعة 19:30 (بالتوقيت المحلي)، بينما كانت تقوم بتحميل النفط من نقطة رسو وحيدة في الضبة، بالقرب من ميناء الشحر. وارتطمت الطائرة المسيرة الأولى بعوامة الرسو وانفجرت، بينما حلقت الطائرة المسيرة الثانية فوق الناقلة بعد 15 دقيقة وهبطت في الماء على بعد حوالي 28 مترا من الناقلة، فتسببت في انفجار ثان. وتحطمت الطائرة المسيرة الثالثة على الأرض. ولم تتعرض الناقلة لأي ضرر وغادرت على الفور إلى أعالي البحار. وأعلن متحدث باسم الحوثيين المسؤولية عن الهجوم[37]. ووقع الهجوم الثالث في ميناء قنا في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر، عندما انفجرت

(36) انظر https://debriefer.net/news-31369.html.

(37) انظر https://twitter.com/Yahya_Saree/status/1583553292504018945.

طائرة مسيرة في الساعة 9:20 (بالتوقيت المحلي) على متن ناقلة المواد الكيميائية *أرام* (*Aram*) (رقم التسجيل لدى المنظمة البحرية الدولية: 9211664) التي كانت تفرغ شحنة من الديزل. وتسببت شظايا متناثرة نتجت عن الهجوم في إصابة شخصين هنديين من أفراد الطاقم وإلحاق أضرار طفيفة بالسفينة. وأخيرا، في الساعة 17:30 (بالتوقيت المحلي) من يوم 21 تشرين الثاني/نوفمبر، تعرضت ناقلة النفط الخام *براتيكا* (*Pratika*) (رقم التسجيل لدى المنظمة البحرية الدولية: 9288875) لهجوم في الضبة. وتظهر اللقطة المسجلة باستخدام الدائرة التلفزيونية المغلقة كيف ارتطمت قذيفة بالعوامة ذات نقطة الرسو الوحيدة متسببة في أضرار جسيمة (انظر الشكل الثالث). وأجرى الفريق مقابلة مع إدارة محطة النفط واستعرض صور حطام القذيفة المنتشل من قاع البحر، التي تشير إلى أن قذيفة انسيابية للهجوم البري طراز قدس استخدمت في هذا الحادث (انظر المرفق 9). وعلى الرغم من اختلاف منظومات الأسلحة، تلتقي الهجمات الأربعة في أسلوب مشترك: فقد تم تنفيذها باستخدام أسلحة موجهة بالنظام العالمي لسواتل الملاحة، انفجرت عند الارتطام. وتشير الأدلة التي استعرضها الفريق إلى أن إحداثيات الأهداف المستخدمة، في حالتين على الأقل، كانت إحداثيات لعوامات ذات نقطة رسو وحيدة، متاحة لعامة الجمهور.

الشكل الثالث

لقطة مسجلة عن طريق جهاز تلفزيون ذي دائرة مغلقة لحظة ارتطام القذيفة الانسيابية بالعوامة في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

المصدر: سري.

38 - وفي 1 أيلول/سبتمبر، خلال الهدنة، نظم الحوثيون عرضا عسكريا كبيرا في مسرح المنصة في الحديدة، بزعم الاحتفال بتخريج مقاتلين جدد[38]. واستغلوا هذه الفرصة لعرض أربعة أنواع مختلفة من

(38) يشير الفريق إلى أن العرض العسكري أقيم في انتهاك للاتفاق بشأن مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى المبرم في كانون الأول/ديسمبر 2018، الذي التزمت فيه الأطراف "بإزالة جميع المظاهر العسكرية في المدينة"، انظر

الصواريخ الموجهة المضادة للسفن بالإضافة إلى طائرات مسيرة ومنظومات أسلحة أخرى. وكان الهدف من هذه المناسبة، إلى جانب عرض أكبر أُقيم في صنعاء في 21 أيلول/سبتمبر، هو إظهار قوة الجيش الحوثي، فضلا عن استعراض قدرته على تهديد حرية الملاحة. وقد تكون بعض منظومات الأسلحة غير قابلة للتشغيل، مثل الصاروخ P-15 Termit، المصنوع منذ خمسينيات القرن الماضي في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والاتحاد الروسي. ومع ذلك، تضمن العرض أيضا صواريخ انسيابية حديثة مضادة للسفن من طراز المندب 1 و المندب 2 يصل مداها إلى 300 كيلومتر، وتبدو خصائصها الخارجية مشابهة لخصائص الصواريخ الموجهة المضادة للسفن المصنعة في جمهورية إيران الإسلامية على الرغم من ادعاء الحوثيين أنها "أنتجت في اليمن بنسبة 100 في المائة" (انظر المرفق 10)[39]. وقبل هجوم 21 تشرين الثاني/نوفمبر المذكور أعلاه، وقع آخر هجوم صاروخي ناجح على سفينة تجارية نسب إلى الحوثيين في 10 أيار/مايو 2018 (S/2019/83، الفقرات 80 إلى 82). ومع ذلك، أطلق الحوثيون صاروخا واحدا على الأقل في البحر في 5 آذار/ مارس 2022، وفقا لما أفادت به مصادر غير مسماة من بحرية الولايات المتحدة[40]، بينما تم إطلاق صاروخ ثان في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وفقا لمتحدث باسم حكومة اليمن[41]. وعلى الرغم من أن الفريق لا يمكنه التحقق بشكل مستقل من عمليتي الإطلاق هاتين، تشير الأدلة المتاحة إلى عودة التهديد الصاروخي الحوثي لحرية الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن.

خامسا - الأسلحة وتنفيذ حظر الأسلحة المحدد الأهداف

39 - يحقق الفريق في تسع حالات لانتهاكات محتملة لحظر الأسلحة المحدد الأهداف. وتتعلق سبع من هذه الحالات بضبط أسلحة وذخائر ومكونات قذائف ومواد كيميائية من مراكب شراعية وقوارب أصغر. وتتعلق إحدى الحالتين المتبقيتين بضبط قذائف موجهة مضادة للدبابات كانت مخفية في شاحنة تحمل بضائع تجارية، بينما كانت الحالة الأخرى حادثا تحطمت فيه طائرة مسيرة في صحراء عُمان، ربما أثناء رحلة عبور إلى اليمن. وتقدم الخريطة 3 لمحة عامة عن التواريخ والمواقع التقريبية لهذه الحوادث.

https://osesgy.unmissions.org/hudaydah-agreement و https://twitter.com/un_hudaydah/status/1565366955560865792.

(39) يلاحظ الفريق أن بحرية الولايات المتحدة ضبطت مكونات قذيفة انسيابية مضادة للسفن ذات خصائص مماثلة في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 من مركب شراعي بلا جنسية في خليج عُمان (انظر S/2020/326، الفقرة 52 والمرفق 20، الشكل 20-9).

(40) انظر www.washingtontimes.com/news/2022/mar/7/us-navy-says-yemen-rebels-fired-missile-into-busy.

(41) انظر https://almasdaronline.com/articles/263896.

الخريطة 3

حالات ضبط الأسلحة والأصناف ذات الصلة منذ كانون الأول/ديسمبر 2021

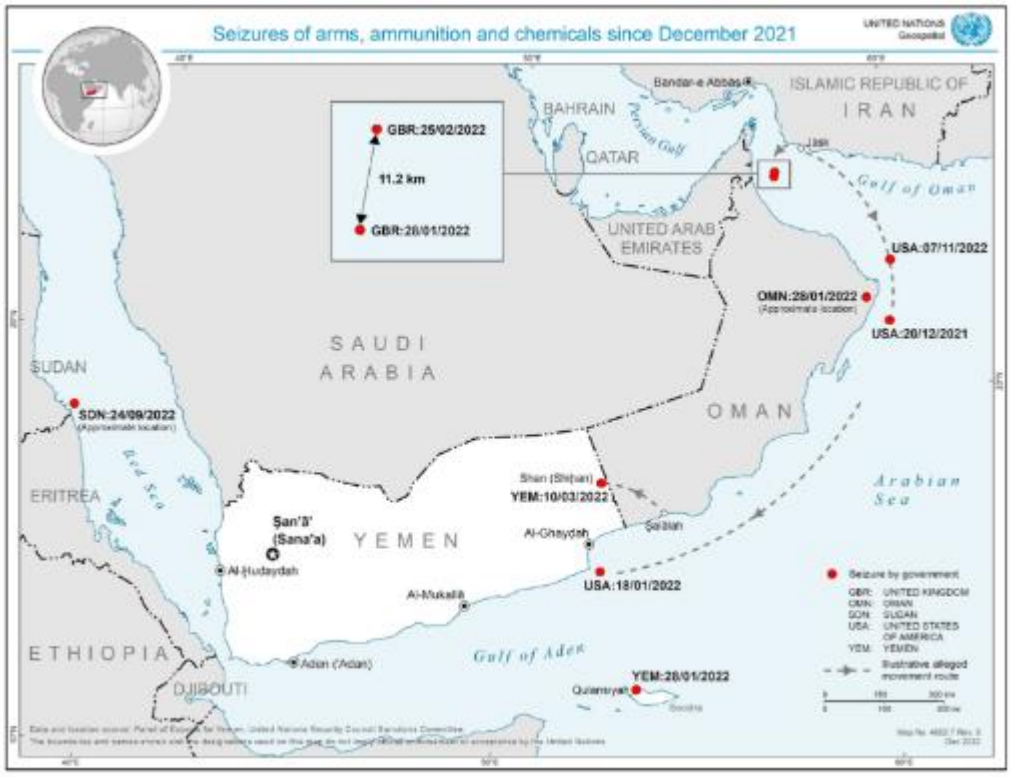

المصدر: سري.

ألف - تهريب الأسلحة الصغيرة والذخائر عن طريق البحر

40 - في 20 كانون الأول/ديسمبر 2021، الساعة 7:49 (بالتوقيت المحلي)، اعترضت الولايات المتحدة الأمريكية في بحر العرب مركبا شراعيا عديم الجنسية يحمل كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر (انظر الشكل الرابع). ووفقا لما أفادت به حكومة الولايات المتحدة، تبين صور السواتل أن المركب الشراعي غادر ميناء صغيرا بالقرب من بندر جاسك في جمهورية إيران الإسلامية الساعة 16:41 (بالتوقيت المحلي) في 17 كانون الأول/ديسمبر، ويبدو أن نقاط المسار المستمدة من جهاز ملاحي يقال إنه مأخوذ من المركب الشراعي تؤكد هذا المسار (انظر المرفق 11، الشكل 11-6). وخروجاً عن البروتوكول السابق[42]، أغرقت بحرية الولايات المتحدة المركب الشراعي وسلمت أفراد الطاقم الخمسة إلى خفر السواحل اليمني. وتبين الوثائق التي عثر عليها على متن السفينة أن المركب الشراعي كان يسمى *الغزال 1* (انظر المرفق 11، الشكل 11-7).

(42) على غرار معظم القوات البحرية الدولية في بحر العرب، كانت بحرية الولايات المتحدة تطبق في السابق سياسة "القبض وإطلاق السراح"، أي عند اعتراض سفن تحمل بضائع غير مشروعة، تصادَر الشحنة ويطلق سراح السفينة والطاقم. وهذه السياسة، التي تهدف إلى تجنب المسؤولية القانونية عن مقاضاة الطاقم، أعاقت بشدة التحقيقات في قضايا التهريب.

الشكل الرابع

الغزال 1 بعد الاعتراض، الأكياس القماشية الخضراء التي تحتوي على البنادق الهجومية تظهر بوضوح على ظهر المركب

المصدر: سري.

41 - وأجرى الفريق مقابلات مع أفراد طاقم المركب الشراعي المحتجزين، الذين أفادوا بأنهم قد جندوا من جانب أحمد حلس محمد بشارة، وهو أحد كبار قادة عملية التهريب البحري للحوثيين (انظر المرفق 12). وكان الفريق أفاد في وقت سابق بأنه سافر إلى جمهورية إيران الإسلامية عبر عُمان في أيلول/سبتمبر 2015 وعاد بعد شهرين مع ثلاثة أفراد يشتبه في تورطهم في التهريب البحري، أحدهم ألقى عليه خفر السواحل اليمني القبض في البحر الأحمر في 7 أيار/مايو 2022 (انظر S/2021/79، المرفق 17). وزود حلس ربان مركب _الغزال 1_ بجواز سفر يمني جديد ومنح كل واحد من أفراد الطاقم مبلغ 000 30 ريال سعودي (حوالي 000 8 دولار) لتنفيذ المهمة. كما زود الربان بتفاصيل الاتصال بشخص يسمى "بكر"، تولى تنسيق عملية التهريب في المهرة. ثم سافر الطاقم برا إلى مدينة الغيضة، حيث التقوا بالشخص المسمى "بكر" الذي أعطاهم هاتف ثريا ساتليا وسهل نقلهم إلى مديرية حوف الواقعة على الحدود مع عُمان. وهناك استقل الطاقم مركب _الغزال 1_ في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وذكر أفراد الطاقم أنهم أبحروا على متن المركب الشراعي الفارغ لمدة ستة أيام من حوف إلى بندر عباس في جمهورية إيران الإسلامية. وفي وقت

لاحق، نقلوا إلى "منزل آمن"، حيث مكثوا لمدة 15 يوما قبل أن يغادروا ومعهم شحنة مكونة من 350 كيسا من القماش الأخضر و 500 صندوق من ميناء صغير بالقرب من بندر جاسك. وأفاد ربان المركب الشراعي بأنهم زُودوا بإحداثيات النظام العالمي لسواتل الملاحة لتحديد موقع في خليج عدن، بالقرب من ساحل اليمن، حيث كان من المفترض أن تلاقيهم سفن صغيرة من أجل عملية المسافنة. ويشير الفريق إلى أن هذا الأسلوب يتطابق مع أنماط التهريب البحري للأسلحة والذخائر التي سبق أن لاحظها (انظر S/2021/79، الفقرات 72 إلى 76، و S/2022/50، الفقرات 62 إلى 67). وأبلغت جمهورية إيران الإسلامية الفريق بأنها ترفض وجود أي صلات بين "سلطات جمهورية إيران الإسلامية وتلك المراكب والمعدات الموجودة فيها".

42 - وبسبب تحديات لوجستية، لم يتمكن الفريق من المشاركة في تفتيش الشحنة المضبوطة في آذار/مارس 2022. غير أن فريق الخبراء المعني بالصومال قام بتفتيش الأسلحة والذخائر، ووافق على أنه يمكن نشر النتائج التي توصل إليها في هذا التقرير. فالأكياس القماشية الخضراء كانت تحتوي على ما مجموعه 406 1 بنادق هجومية من طراز 56-1 وعيار 7,62×39 ملم، تتسق علاماتها وخصائصها التقنية مع البنادق المصنوعة في المصنع رقم 26 ("مصنع جيانشي للأدوات الآلية ") في مدينة تشونغتشينغ بالصين. وتشير العلامتان 16-CN و 17-CN على الأرجح إلى أن الأسلحة قد صُنعت في عامي 2016 و 2017. ويشير الفريق إلى أن بنادق هجومية ذات خصائص تقنية وعلامات مماثلة قد سجلت عدة مرات في المضبوطات منذ عام 2018 (انظر S/2022/50، الجدول 1). أما الصناديق المعدنية البالغ عددها 500 صندوق فكان كل صندوق يحتوي على 440 خرطوشة من عيار 7,62×54 ملم، ليبلغ المجموع 000 220 خرطوشة. وكان هناك 494 صندوقا (علب ذخيرة) تحمل علامات تتفق مع الخراطيش المصنوعة في مصنع الدولة رقم 71 في الصين (انظر المرفق 10، الشكل 10-12). وتشير الدمغات على الخراطيش أيضا إلى أنها من إنتاج مصنع الدولة رقم 71 في الصين، مع كون عام 1973 تاريخ الصنع المحتمل (انظر المرفق 11، الشكل 11-14). ويشير الفريق إلى أنه سبق أن ضبطت البحرية الملكية الأسترالية ذخيرة تحمل علامات مماثلة من مركب شراعي إيراني في خليج عمان في 25 حزيران/يونيه 2019، وأن الطاقم في تلك الحالة أفاد بأنه تلقى الذخيرة من القوات البحرية للحرس الثوري، أي الفرع البحري لقوات حرس الثورة الإسلامية، في ميناء بندر عباس (S/2021/79، الفقرة 75 والمرفق 16). أما الصناديق المعدنية الستة المتبقية، التي تحتوي على ما مجموعه 640 2 خرطوشة، فعليها علامات تتسق مع الذخيرة التي تصنعها الشركة البلغارية لصناعة الذخائر "Factory-10" (انظر المرفق 11، الشكل 11-15)، التي تمارس الآن أعمالها باسم "Arsenal"[43]. ويظهر في الصور التي تم الحصول عليها من فريق الخبراء المعني بالصومال رقمان مختلفان لدفعة الإنتاج (86-15 و 86-16). ويشير الفريق إلى أن عيار الخرطوشة يناسب البنادق الرشاشة الخفيفة من طراز PK، التي لوحظ أن قوات الحوثيين تستخدمها والتي ضبطت مرارا وتكرارا من المراكب الشراعية في بحر العرب منذ عام 2020 (S/2022/50، الجدول 1). وأبلغت حكومة الصين الفريق بأن العلامات الموثقة لا تتطابق مع العلامات الموجودة على الأسلحة والذخائر المصنعة في الصين، وبالتالي يحتمل أن تكون "نماذج مقلَّدة". وفي الوقت نفسه، أكدت حكومة بلغاريا أن العلامات تتطابق مع علامات الذخيرة التي صنعتها شركة "Factory-10" في عام 1986، لكن الشركة لا تحتفظ حينئذ بسجلات.

(43) انظر www.arsenal-bg.com.

43 - ويحقق الفريق في حالتين أخريين تتعلقان بضبط أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة وقعتا في 28 كانون الثاني/يناير في سقطرى (انظر المرفق 13) وفي 24 أيلول/سبتمبر في البحر الأحمر (انظر المرفق 14). وفي كلتا الحالتين، ينتظر الفريق ردا من حكومتي اليمن والسودان، على التوالي. بيد أن تحليل المعلومات المتاحة لعامة الجمهور يشير إلى أن الأسلحة كانت، في كلتا الحالتين، موجهة إلى السوق السوداء، وليس إلى الحوثيين.

باء - تهريب الأسمدة والمواد الكيميائية الأخرى عن طريق البحر

44 - في 18 كانون الثاني/يناير 2022، اعترضت الولايات المتحدة مركبا شراعيا عديم الجنسية في خليج عمان وضبطت 40 طنا من سماد اليوريا (انظر المرفق 15). وكان هذا نفس المركب الذي سبق حجزه في 11 شباط/فبراير 2021 وعلى متنه شحنة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة قبالة سواحل الصومال (S/2022/50، الفقرتان 62 و 63 والمرفق 19). وسلمت بحرية الولايات المتحدة المركب وحمولته وأفراد الطاقم اليمنيين الخمسة إلى خفر السواحل اليمني. وتفيد الوثائق التي عثر عليها على متن السفينة، بما في ذلك شهادة تسجيل سفينة سريلانكية مزورة، بأن المركب الشراعي يسمى *الاتحاد*.

45 - وفي آذار/مارس 2022، تمكن الفريق من تفتيش المركب الشراعي في ميناء نشطون. ورغم أن الأسمدة قد دمرت، حصل الفريق على صور للأكياس، وبعض الملصقات التي تشير إلى "Handan Petrochemical Company" وأخرى تفيد بأن السماد قد صنع في تركمانستان. وأجرى الفريق مقابلة مع أفراد طاقم *الاتحاد* الذين أفادوا بأن أحمد حلس قد جندهم في الحديدة، وهو نفس الشخص الذي جند طاقم *الغزال 1* (انظر الفقرة 41). وزودهم حلس بجوازات سفر جديدة وهاتف ثريا ساتلي وأجهزة ملاحية تعمل بواسطة النظام العالمي لسواتل الملاحة، إضافة إلى رقم هاتف عماني للشخص المسمى "بكر". وأفاد أفراد الطاقم بأنهم غادروا الحديدة على متن قارب صغير في أيلول/سبتمبر 2021، متجهين إلى مدينة أُبوك في جيبوتي. وهناك، قابلهم رجل عرف عن نفسه باسم "شينا" فقط، طلب منهم ركوب المركب الشراعي *الاتحاد* والسفر إلى مدينة صحار في عُمان لتحميل شحنة من الأسمدة.

46 - وأجرى الفريق مقابلة مع ربان المركب الشراعي وبقية أفراد الطاقم كل على حدة. ورغم أنه، وفقا لإفاداتهم، كانوا متفقين على أنهم غادروا من أُبوك، فإن الربان أفاد بأنهم ذهبوا إلى مدينة صحار، حيث اتصلوا بالشخص المسمى "بكر"، وقضوا حوالي 20 يوما في "منزل آمن" ثم عادوا من "ميناء أكبر" في الإمارات العربية المتحدة، زعم أنه لم يتمكن من تحديده. وأفاد أفراد الطاقم بأنهم ذهبوا إلى "ميناء مجهول" في مدينة كبيرة حيث لا يتكلم الناس اللغة العربية. ويشير الفريق إلى أن بعض أجزاء هذا الأسلوب في العمل (الذهاب إلى أحد الموانئ، والإقامة في "منزل آمن"، والمغادرة من ميناء آخر) تتطابق مع المعلومات التي قدمها الطاقم، الذي اعتُرض في 20 كانون الأول/ديسمبر 2021 وبحوزته شحنة من الأسلحة (انظر الفقرة 41)، ومع المعلومات المستمدة من مقابلات أجريت مع أعضاء مزعومين في شبكة تهريب حوثية احتجزهم خفر السواحل اليمني في 7 أيار/مايو 2020 في البحر الأحمر (S/2021/79، الفقرة 76 والمرفق 17). وأفادت السلطات العمانية بأنه لا توجد معلومات مسجلة عن دخول المركب الشراعي أو أفراد الطاقم إلى أي ميناء في البلد.

47 - وأفاد أفراد الطاقم بأنهم أنهوا بنجاح رحلة واحدة في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2021 بين "الميناء المجهول" وجيبوتي لنقل أسمدة. وبعد عودتهم إلى أُبوك، قام "شينا" بترتيب نقل الشحنة إلى مركب

شراعي آخر. ولا يعرف الفريق المقصد النهائي للأسمدة ولكن من المرجح، استنادا إلى الأنماط التي لوحظت سابقا، أن يكون مقصدها الحديدة أو الصليف[44]. وأفاد أفراد الطاقم بأنهم سافروا، في الرحلة الثانية، إلى نفس "الميناء المجهول" كما فعلوا من قبل، ولكن بعد إقامتهم الثانية في "المنزل الآمن"، سافروا براً لمدة ساعتين تقريبا قبل المغادرة من ميناء آخر. وعندما عادوا إلى المركب الشراعي *الاتحاد*، كان المركب محمَّلا بالكامل ومزودا بالطعام والماء والديزل. وغادروا إلى جيبوتي حوالي 14 كانون الثاني/يناير 2022 واعترضتهم بحرية الولايات المتحدة بعد أربعة أيام. ونسخ الوثائق التي عثر عليها على متن المركب، والتي تشير إلى أن شحنة اليوريا تم تحميلها في دبي في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021 (انظر المرفق 15، الشكل 15-9 إلى الشكل 15-11)، كانت مزورة، وفقا لما أفادت به سلطات الإمارات العربية المتحدة. ويشير الفريق إلى أن المركب الشراعي *باري-2*، الذي اعترضته المملكة العربية السعودية في 24 حزيران/يونيه 2020 وعلى متنه شحنة كبيرة من الأسلحة قبالة سواحل الصومال، كان يحمل أيضا وثائق ميناء مزورة من الإمارات العربية المتحدة وتسجيلا زائفا في سري لانكا (انظر S/2021/79، الفقرة 74 والمرفق 15).

48 - وفي 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، الساعة 23:00 (بالتوقيت المحلي)، اعترضت الولايات المتحدة مركبا شراعيا عديم الجنسية آخر في خليج عمان. وكان طاقم هذا المركب يتألف من أربعة مواطنين يمنيين، تم تسليمهم بعد ذلك إلى خفر السواحل اليمني، وتفيد الوثائق التي عثر عليها على متنه بأنها كانت تحمل شحنة يبلغ وزنها 170 طنا من سماد اليوريا المعبأ في أكياس تزن 50 كيلوغراما. وتبين الصور التي حصل عليها الفريق أن الأكياس كانت مطابقة للأكياس التي كان يحملها *الاتحاد*، لكن نتائج تحليل مختبري أجري لاحقا تبين أن زهاء ثلث الأكياس (65 طنا) كانت تحتوي على مادة فوق كلورات الأمونيوم، التي لها تركيبة مختلفة (مسحوق وليس أقراص) وتعبئة داخلية مختلفة مقارنة باليوريا (انظر الشكل الخامس). ووفقا لتقرير من مصدر آخر، أفاد أفراد الطاقم أنه قد تم تجنيدهم في المخا في أيلول/ سبتمبر 2022. ثم سافروا بالحافلة عبر عدن والمهرة إلى صلالة في عُمان وسافروا جوا من هناك إلى مسقط. وأفادوا أيضا أنهم سافروا جوا من مسقط إلى طهران، حيث وصلوا في 4 تشرين الأول/أكتوبر، وأنهم قضوا تسعة أيام في شقة تبعد حوالي 90 دقيقة عن المطار، قبل التوجه إلى بندر عباس، حيث قضوا أسبوعين آخرين في "منزل آمن". وبعد ذلك، انتقلوا إلى "ميناء بحري عسكري" واستقلوا المركب الشراعي وأبحروا إلى ميناء تجاري أكبر، حيث قاموا بتحميل أكياس السماد مباشرة من مقطورات إلى المركب الشراعي. وغادروا الميناء صباح اليوم التالي، على الأرجح في 4 تشرين الثاني/نوفمبر، بعد أن زُودوا بهاتف ثريا ساتلي وجهاز ملاحي. ولا يمكن للفريق التحقق من هذه المعلومات بصورة مستقلة. غير أنه حصل على نسخ من جوازات السفر التي كان يحملها أفراد الطاقم، تبين أنهم دخلوا عُمان في 2 تشرين الأول/ أكتوبر، وغادروا البلد بعد يومين (انظر المرفق 16، الشكل 16-4). وحصل الفريق أيضا على نسخة من بطاقة الصعود إلى الطائرة الصادرة باسم أحد أفراد الطاقم لرحلة جوية من طهران إلى بندر عباس في 13 تشرين الأول/أكتوبر (انظر المرفق 16، الشكل 16-5). ووفقا لما أفادت به الولايات المتحدة، تبين الإحداثيات المستمدة من جهاز يعمل بواسطة النظام العالمي لسواتل الملاحة عثر عليه على متن المركب الشراعي (انظر المرفق 16، الشكل 16-3) أن القارب غادر

(44) يشير الفريق إلى أنه، بخلاف السفن الكبيرة التي يزيد وزنها عن 100 طن، لا تخضع المراكب الشراعية التي ترسو في الموانئ التي يسيطر عليها الحوثيون لعمليات التفتيش الإلزامية بموجب آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش.

من ميناء يقع جنوب بندر عباس. واتصل الفريق بعُمان وجمهورية إيران الإسلامية، طلبا لمعلومات عن تنقل الطاقم، وهو لا يزال ينتظر الرد منهما.

الشكل الخامس

مسحوق فوق كلورات الأمونيوم (الصورة السفلى) الذي عثر عليه في أكياس تحمل علامة سماد اليوريا (الصورة العليا)

المصدر: سري.

49 - ويحقق الفريق في العلاقة بين تهريب سماد اليوريا ومادة فوق كلورات الأمونيوم وشبكة أفراد كانوا يقومون بتهريب الأسلحة إلى الحوثيين. فاستيراد سماد اليوريا الذي يحتوي على نسبة عالية من النيتروجين إلى اليمن غير مشروع، على الأرجح لأنه يعتبر على الصعيد الدولي من السلائف الشائعة المستخدمة لصنع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وفي الفترة بين 17 و 26 تشرين الأول/أكتوبر، عثرت منظمة إنسانية غير حكومية معنية بإزالة الألغام على أجهزة متفجرة يدوية الصنع في أربعة حقول ألغام حوثية مختلفة في محافظتي الحديدة وتعز وأجرت تحليلا للمتفجرات المستخدمة. وتبين النتائج وجود أملاح النيترات والكلورات

أو البرومات، ولكنها لم تجد دليلا على وجود اليوريا (انظر المرفق 17). وليس الفريق على علم بأي تقارير تفيد بأن جماعات أخرى في اليمن، مثل تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، تستخدم نيترات اليوريا لصنع المتفجرات. وبخلاف اليوريا، لمادة فوق كلورات الأمونيوم استخدام عسكري واضح لدى الحوثيين كعنصر مؤكسد لصنع الوقود الداسر الصلب لصواريخ الجماعة وقذائفها. وبالنظر إلى أنه نادراً ما يجري الفحص المختبري للسماد المضبوط، من الممكن أن تكون المضبوطات السابقة من السماد، بما فيها تلك المبينة في الفقرة 44 أو تلك التي ضبطت في 25 حزيران/يونيه 2019 (S/2021/79، الفقرة 75 والمرفق 16) تحتوي أيضا على مواد كيميائية غير اليوريا.

جيم - تهريب مكونات القذائف عن طريق البحر

50 - في الساعات الأولى من يوم 28 كانون الثاني/يناير، اعترضت المملكة المتحدة زورقا عديم الجنسية يحمل شحنة من مكونات القذائف في خليج عمان (انظر الشكل السادس). كما اعترضت زورقا ثانيا يوم 25 شباط/فبراير، في الصباح الباكر أيضا، عند نفس الموقع تقريبا (انظر الخريطة 3). وتفيد التقارير بأن كلا الزورقين كانا يتحركان بسرعة عالية جدا من الساحل الإيراني في اتجاه عُمان. وأُبلغ الفريق بأن طاقم كل من الزورقين كان يتكون من ثلاثة أفراد عرفوا أنفسهم بأنهم رعايا إيرانيون.

الشكل السادس

ضبط البحرية الملكية البريطانية لزورق عديم الجنسية في 28 كانون الثاني/يناير 2022

المصدر: سري.

51 - وكان الزورقان يحملان مكونات لقذائف انسيابية وقذائف أرض - جو، ومعدات أخرى ملفوفة في حزم بلاستيكية. وكان الزورق الأول يحمل 10 حزم، بينما وجدت 32 حزمة في الزورق الثاني. وتمكن الفريق من إجراء عمليتي تفتيش للأصناف المضبوطة (انظر المرفق 18). وكانت الشحنة تضم مكونات، من بينها محركات تربينية نفاثة صغيرة، لخمس قذائف انسيابية للهجوم البري طراز قدس، يستخدمها

الحوثيون منذ عام 2019 (S/2020/326، الفقرات 58 إلى 60 والمرفق 16)[45]. وعلاوة على ذلك، كانت الشحنة تضم مكونات 10 قذائف أرض – جو أو طائرات مسيرة حوّامة من طراز "358"، يقال إن الحوثيين نشروها في اليمن (S/2022/50، الفقرة 61). ويشير الفريق إلى أنه سبق أن ضبطت بحرية الولايات المتحدة مكونات لكلا منظومتي الأسلحة في خليج عدن في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 و 9 شباط/فبراير 2020 (S/2021/79، الفقرة 73 والمرفق 13، و S/2020/326، الفقرة 52 والمرفق 20).

52 - وكانت الشحنة المضبوطة في 25 شباط/فبراير 2022 تضم طائرة مسيرة من طراز Matrice 300 RTK، من صنع شركة DJI Enterprise في الصين (انظر الشكل السابع)[46]. وهي عبارة عن طائرة صغيرة رباعية المراوح متوفرة تجاريا، تفيد الشركة التي تصنعها بأنها توفر ما يصل إلى 55 دقيقة من وقت الطيران وأنها مجهزة بكاميرا عالية الاستبانة. ووثَّق الفريق الرقم التسلسلي للطائرة المسيرة (انظر المرفق 18، الشكل 18-21) وكتب إلى الصين لطلب معلومات عن تسلسل عهدتها؛ ولكنه لم يتلق ردا بعد. ووفقا لما أفادت به المملكة المتحدة، تشير سجلات الرحلات المستمدة من أجهزة المراقبة الذكية إلى أنه أجريت عدة رحلات جوية قصيرة بهذه الطائرة المسيرة في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، ربما لأغراض الاختبار أو التدريب. وحصل الفريق على إحداثيات تلك الرحلات (انظر المرفق 18، الشكل 18-24) ولاحظ أنها تتطابق مع مواقع قريبة من متنزه شيتغار في غرب طهران، بما في ذلك مجمع من المباني تم تحديده في مصادر مفتوحة باسم "حامية دستفاريه" (انظر المرفق 18، الخريطة 18-1)[47]. ويُزعم أن المجمع يضم القوة الجوفضائية التابعة لفيلق الحرس الثوري الإسلامي وقيادة سلاح الجو المسير[48]. ولا يستطيع الفريق أن يتحقق بصورة مستقلة مما إذا كانت الإحداثيات مستمدة بالفعل من أجهزة مراقبة الطيران، أو ما إذا كانت المباني تضم مرفقا تابعا لفيلق الحرس الثوري الإسلامي. وقد اتصل بجمهورية إيران الإسلامية لطلب معلومات عن مكونات القذائف المضبوطة والإحداثيات التي يزعم أنها مستمدة من أجهزة مراقبة الطيران. وأبلغت إيران الفريق بأنها ترفض وجود أي صلات بين "سلطات جمهورية إيران الإسلامية وتلك المركبات والمعدات الموجودة فيها".

(45) على الصعيد الدولي، يشار إلى هذا النوع من القذائف عادة باسم القذائف الانسيابية للهجوم البري من طراز "351"، بعد تسمية وجدت على مكوناتها.

(46) انظر https://enterprise.dji.com.

(47) انظر www.openstreetmap.org/search?query=teheran#map=14/35.7432/51.2257.

(48) انظر www.ncrius.org/iran-the-role-of-drones-in-the-quds-forces-incitement-of-regional-war-and-terrorism.html.

الشكل السابع

الطائرة المسيرة من طراز Matrice 300 RTK التي ضبطت في 25 شباط/فبراير 2022

المصدر: فريق الخبراء.

53 - ويحقق الفريق في الدور المحتمل لأفراد أو كيانات في جمهورية إيران الإسلامية وعُمان[49] في نقل أجزاء القذائف، وما إذا كانت هذه الأجزاء موجهة إلى الحوثيين، كما زعمت المملكة المتحدة[50]، وهو ما يشكل انتهاكا لحظر الأسلحة المحدد الأهداف. وكان الحوثيون ادعوا سابقا أن قذائف قدس قد أنتجت محليا، وهم الجماعة المسلحة الوحيدة التي اعترفت باستخدامها في هجمات على المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة[51]. وضبط البحرية الملكية البريطانية لمكونات قذائف قدس يؤيد ما قدره الفريق من أن القذائف لا تزال تُهرب من الخارج في شكل قطع وأن التجميع النهائي يتم في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. كما تم مؤخرا توثيق وجود قذائف من طراز "358" في العراق[52]، ولكن نظرا لموقع اعتراض الزورقين ومسارهما، يكاد يكون من المؤكد أن المكونات التي ضبطتها البحرية الملكية البريطانية كانت موجهة إلى قوات الحوثيين.

(49) حصل الفريق على معلومات تفيد بأن الزورقين كانا متجهين إلى مواقع على الشاطئ العماني لنقل الشحنة لاحقا عن طريق البر إلى اليمن. فنطاق الزورقين وصلاحيتهما المحدودة للإبحار يمنعان من استخدامهما في الرحلات الطويلة.

(50) انظر www.aljazeera.com/news/2022/7/7/uk-warship-seized-advanced-iranian-missiles-bound-for-yemen.

(51) غير أن الفريق يتمسك بما قدره من أن الهجوم على منشأتي شركة أرامكو السعودية في 14 أيلول/سبتمبر 2019، الذي أعلن الحوثيون مسؤوليتهم عنه، لم ينطلق من اليمن (S/2020/326، المرفق 14).

(52) انظر https://twitter.com/arawnsley/status/1451282954995515398.

دال - تهريب قذائف موجهة مضادة للدبابات عبر عُمان

54 - في 10 آذار/مارس، ضبطت السلطات اليمنية شحنة مكونة من 52 حاوية لإطلاق القذائف الموجهة المضادة للدبابات من طراز 9M133 Kornet عند معبر شحن الحدودي (انظر المرفق 19). وكانت حاويات الإطلاق مخفية داخل أربعة مولدات كهربائية كبيرة (109 سم × 187 سم × 116 سم)، مصممة خصيصا لتهريب البضائع غير المشروعة (انظر الشكل الثامن)[53]. وبعد أربعة أيام من عملية الضبط، تمكن الفريق من تفتيش حاويات الإطلاق والمولدات، ومقابلة شخصين محتجزين هما: سائق الشاحنة التي كانت تحمل المولدات وموظف الجمارك الذي قدم أوراق الشحن. ثم نقلت المولدات على متن شاحنة تحمل لوحة التسجيل اليمنية 05-40993، وصلت إلى الحدود من عُمان في 8 آذار/مارس.

55 - وأفاد سائق الشاحنة أنه قد تسلم المولدات مع 000 4 كرتون حليب من مستودع تملكه شركة رابية الواقعة في المنطقة الحرة بالمزيونة في عُمان، وأنه كان عليه تسليمها إلى مستودع مملوك لشركة الوادي الكبير في صنعاء، التي كانت تملك الشاحنة. وتلقى الفريق معلومات تفيد بأن شركة الوادي الكبير تمتلك عددا من المستودعات والشاحنات في اليمن، وأنها سبق أن تورطت في التهريب لصالح الحوثيين. وشركة رابية يملكها ويديرها مواطنان يمنيان يعيشان في عُمان[54]، أمر أحدهما السائق بتحميل المولدات على الشاحنة. واتصل الفريق بعُمان لطلب معلومات عن شركة رابية وعن تسلسل عهدة المولدات؛ وردت عُمان بأنه لا تتوافر أي معلومات.

(53) كان لجميع المولدات الكهربائية الأربعة تجويف كبير، أخفيت فيه حاويات إطلاق القذائف الموجهة المضادة للدبابات (كانت ثلاثة من المولدات تحتوي على 12 قذيفة، بينما كان الرابع يحتوي على 16 قذيفة). إلا أنها كانت تضم أيضا مولدا كهربائيا حقيقيا صغيرا مصنوعا في الصين وقادرا على إنتاج الكهرباء، بحيث تنتج المولدات "الزائفة" عند تشغيلها طاقة كهربائية.

(54) أُبلغ الفريق بأن شركة رابية في عُمان وشركة الوادي الكبير في اليمن يملكهما جزئيا نفس الفردين.

الشكل الثامن

مولدات كهربائية زائفة تضم حاويات لإطلاق القذائف الموجهة المضادة للدبابات تم ضبطها عند معبر شحن الحدودي

المصدر: سري.

56 - وقام الفريق بتفتيش حاويات إطلاق القذائف الموجهة المضادة للدبابات ولاحظ أن لها خصائص تقنية وعلامات تتسق مع نسخة دهلاوية الإيرانية من القذيفة الموجهة المضادة للدبابات من طراز 9M133 Kornet، وليس مع النسخة الأصلية المصنوعة في الاتحاد الروسي. ويلاحظ الفريق كذلك أن القذائف الموجهة المضادة للدبابات من ذلك الطراز كثيرا ما يستخدمها الحوثيون وتم اعتراضها عدة مرات في خليج عدن (S/2022/50، الجدول 1). ووثق الفريق الأرقام التسلسلية لحاويات الإطلاق (انظر المرفق 19، الشكل 19-6) واتصل بجمهورية إيران الإسلامية لطلب معلومات عن تسلسل العهدة. وأبلغت جمهورية إيران الإسلامية الفريق بأن تلك القذائف الموجهة المضادة للدبابات "لا تتطابق مع المنتجات الإيرانية وليس أصلها من إيران" وأفادت أيضا أن عددا من البلدان تنتج نسخا مماثلة. وسبق أن ظهر كل من مركز شحن الحدودي والشركتين في عُمان في تحقيقات الفريق في تهريب الذخائر والمعدات العسكرية (S/2022/50، الفقرة 67) والمكونات التجارية المستخدمة في صنع الطائرات المسيرة والألغام المضادة للأفراد (S/2020/326، الفقرة 62 و S/2021/79، الفقرة 77 والمرفق 18). بيد أنه، على حد علم الفريق، كانت تلك المرة الأولى التي تم فيها ضبط منظومات أسلحة متطورة على الحدود.

هاء - تحطم طائرة مسيرة في عُمان

57 - في 28 كانون الثاني/يناير، تحطمت طائرة مسيرة بجناح دلتا في المنطقة الشرقية من عُمان[55]. وفي حين أفيد في البداية أنها كانت تتدرج ضمن موجة الهجمات على الإمارات العربية المتحدة، أبلغت عُمان الفريق بأنها كانت تسير في "اتجاه شمالي جنوبي" وأنها "لم تكن مجهزة [لأغراض] الهجوم أو الاستطلاع". ويشير الفريق إلى أن الطائرة المسيرة كانت لها خصائص تقنية مماثلة للطائرة المسيرة بجناح دلتا، الطائرة وعيد، التي ظهرت لأول مرة في وسائط الإعلام المنتسبة للحوثيين في 11 آذار/مارس 2021 (S/2022/50، الفقرة 60). والطائرة وعيد نسخة أكبر ومتقدمة تقنيا من الطائرة المسيرة التي وثقت في الهجمات التي شنت على المملكة العربية السعودية في عام 2019 (S/2020/326، الفقرة 57 والمرفق 15). وفي حين تورطت الطائرات المسيرة من طراز وعيد في هجمات على الناقلة Mercer Street في 29 تموز/يوليه 2021 (S/2020/326، الفقرتان 51 و 52) و *Pacific Zirkon* في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 في خليج عمان[56]، فليس الفريق على علم باستخدام الحوثيين لها في شن هجمات. لكن الفريق قام بتفتيش الحطام غير المكتمل لطائرة مسيرة من طراز وعيد اكتشفتها قوات حكومة اليمن على جبهة مأرب في أيلول/ سبتمبر 2020 (انظر الشكل التاسع)[57]، مما يشير إلى أن هذه المنظومة من الأسلحة كانت تستخدم في اليمن. ومن الممكن أن تكون الطائرة المسيرة التي عُثر عليها في صحراء عمان قد تحطمت أثناء "رحلة عبور" إلى الإقليم الذي يسيطر عليه الحوثيون، وربما تشكل طريقا جديدا للإمداد[58]. وطلب الفريق تفتيش حطام تلك الطائرة المسيرة، لكنه أبلغ من جانب عُمان بأن الحطام قد دمرته السلطات العمانية.

الشكل التاسع

بقايا طائرتين مسيرتين من طراز وعيد اكتُشفت في مأرب (يسار) وفي عمان (يمين)

المصدر: فريق الخبراء (يسار)، سري (يمين).

(55) انظر https://twitter.com/mohsenreyhani01/status/1487491295178375169.

(56) انظر www.centcom.mil/MEDIA/PRESS-RELEASES/Press-Release-View/Article/3220598/statement-regarding-iranian-shahed-series-uav-strikes-civilian-commercial-tanker.

(57) انظر https://twitter.com/almasdaronline/status/1308769942007943168.

(58) تلقى الفريق في وقت سابق معلومات من إحدى الدول الأعضاء تفيد بأن الطائرات المسيرة تطير إلى المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، حيث تهبط بواسطة مظلة (يبدو أن الشكل التاسع يظهر مظلة). ويمكن أن يتيح الفحص التقني للطائرة المسيرة المكتشفة في عمان التحقق من تلك المعلومات.

سادسا - المسائل الاقتصادية والمالية

ألف - المسائل الاقتصادية

1 - لمحة عامة

58 - رغم أن الهدنة التي استمرت ستة أشهر أتاحت فرصة غير مسبوقة لإجراء إصلاحات اقتصادية، فإن الاستقرار الاقتصادي يبدو بعيد المنال في اليمن. فالتقديرات تشير إلى أن معدل التضخم السنوي بلغ 45 في المائة، مع بلوغ معدل تضخم أسعار الغذاء 58 في المائة[59]. ولا تزال المساعدة الإنسانية غير كافية، ويزداد مستوى انعدام الأمن الغذائي[60]، في ظل وجود 17 مليون شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد[61]. واحتلت اليمن المرتبة 179 من بين 189 بلدا وإقليما في دليل التنمية البشرية لعام 2020[62]. وتعد معدلات سوء التغذية لدى النساء والأطفال في البلد من أعلى المعدلات في العالم[63]. وبوجه عام، لا يتيح الوضع الاقتصادي والتوقعات الاقتصادية لليمن سببا يذكر للتفاؤل.

2 - المسائل الاقتصادية التي تشكل تهديدا محتملا للسلام والأمن والاستقرار

59 - اعتمد الحوثيون خطة استراتيجية لاستهداف المقدرات الاقتصادية للحكومة الشرعية، مما أدى إلى عدم الاستقرار الاقتصادي في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في اليمن. ومن التدابير التي اتخذها الحوثيون في هذا الصدد حظر الأوراق النقدية التي يطبعها البنك المركزي اليمني في عدن، واعتماد سياسات لتقسيم القطاع المصرفي والاقتصادي، ومهاجمة أصول شركات الاتصالات التي تتخذ من عدن مقرا لها، وتهديد ومهاجمة الموانئ ومحطات النفط والسفن العاملة في تصدير النفط، وإقرار قانون جديد لحظر الفائدة على المعاملات المصرفية والتجارية. وتشكل هذه العقبات الاقتصادية، إلى جانب الهجمات العسكرية التي يشنها الحوثيون، تهديدا خطيرا للسلام والأمن والاستقرار في اليمن، يتطلب تدخلا دوليا عاجلا.

60 - وتتجلى في جميع أنحاء اليمن الآثار الناجمة عن السياسات المثيرة للانقسام وغير الشفافة والقائمة على الاعتبارات السياسة أو الأيديولوجية التي اعتمدها الحوثيون. وما برح البلد يشهد ازدواجية نظام العملة، وازدواج أسعار الصرف، وفرض القيود على الواردات، وازدواج الضرائب على السلع، والسعي إلى الكسب الريعي في شكل تحصيل ضرائب ورسوم بصورة غير مشروعة[64]. وسعر الصرف في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة أقل مواتاة بمقدار النصف من سعر الصرف في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. وانخفض إجمالي احتياطيات النقد الأجنبي للبنك المركزي اليمني في عدن من 1,68 بليون دولار في كانون

(59) وفقا لما أبلغ به الفريقَ محافظ البنك المركزي اليمني في عدن.

(60) انظر www.imf.org/en/News/Articles/2022/10/05/pr22336-yemen-imf-staff-concludes-visit-to-yemen.

(61) انظر https://api.godocs.wfp.org/api/documents/d49df3e62c3b4dfcac1138006c100ab5/download/?_ga=2.268535729.1541462938.1669043401-1748938442.1626277562.

(62) انظر https://hdr.undp.org/data-center/specific-country-data#/countries/YEM.

(63) انظر www.icrc.org/en/document/economic-security-situation-yemen.

(64) تلقى الفريق معلومات تفيد بأن الرسوم غير المشروعة تحصَّل في نقاط تفتيش مختلفة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. فرسوم الحاوية الواحدة من عدن إلى أبين هي 000 700 ريال يمني، ومن عدن إلى حضرموت هي مليون ريال يمني (مقابل 000 300 ريال يمني قبل عامين)، ومن عدن إلى صنعاء هي مليونا ريال يمني، ومن عدن إلى تعز هي مليون ريال يمني.

الأول/ديسمبر 2021 إلى 1,09 بليون دولار في تشرين الأول/أكتوبر 2022 (انظر المرفق 20). وقد شكل ذلك تحديا لقدرة اليمن على مواصلة استيراد السلع الأساسية بأسعار معقولة، مما أدى إلى تفاقم مشكلة انعدام الأمن الغذائي لتصبح ذات أبعاد مثيرة للقلق.

61 - وتتبع حكومة اليمن آلية معقدة لاستيراد مشتقات الوقود وتوزيعها، مما يزيد من التكلفة على حساب المشترين بالتجزئة. وتعد أوجه النقص في التمويل الخارجي، وعبء توفير الكهرباء بسعر مدعوم عن طريق استيراد الوقود، والعبء الإضافي المتمثل في دفع الرواتب لقوات أحد مكونات مجلس القيادة الرئاسي، وارتفاع معدلات التضخم من المشاكل التي ألغت النتائج الإيجابية لبعض الإصلاحات السياساتية الرئيسية التي أجريت في الماضي القريب. ويمر الاقتصاد بوضع صعب للغاية والميزانية غير كافية لدفع الرواتب واستيراد ما يكفي من الوقود لضمان الإمداد بالكهرباء[65]. وتبلغ كشوف المرتبات الحكومية السنوية حوالي 835 بليون ريال يمني، ويخصص جل هذا المبلغ (61 في المائة) لوزارة الدفاع ووزارة الداخلية، كنتيجة مباشرة للحرب[66]. ومن المجالات الأخرى المثيرة للقلق التأمين ضد مخاطر الحرب. فقبل نشوب النزاع، كان سعر التأمين البحري يُحسب بنسبة 0,025 في المائة من إجمالي قيمة السفينة، ولكن نظرا لأن الحرب جلبت مخاطر إضافية للسفن التي ترسو في الموانئ اليمنية، صُنف اليمن على أنه يواجه "مخاطر شديدة" أو "مخاطر متزايدة"[67]. واجتذب أقساط تأمين ضد مخاطر الحرب تُحسب وفقا لقيمة أي سفينة ترسو في ميناء يمني: أي 0,4 في المائة لمينائي عدن والمكلا، و 0,62 في المائة لمينائي الحديدة والصليف[68]. وتقدر التكلفة السنوية للتأمين ضد مخاطر الحرب في اليمن بنحو 218 مليون دولار[69]. وبالنسبة للبضائع، تبلغ التكاليف الإضافية حوالي 0,1 في المائة من قيمة البضائع[70]. كما يؤدي التأخير في تخليص البضائع عبر الموانئ اليمنية إلى فرض غرامات تأخير، تضاف إلى تكلفة البضائع المستوردة. وتتراوح غرامات التأخير حاليا بين 2 و 3 في المائة، حسب عدد أيام التأخير في التخليص[71]. وتمرر تكاليف الشحن والتأمين الإضافية إلى سلسلة الإمداد ثم إلى المستهلكين بزيادة الأسعار. وأفادت حكومة اليمن أنها تبذل جهودا لتخفيف عبء التأمين ضد مخاطر الحرب حتى يتسنى تخفيض التكاليف الإضافية.

62 - ويمكن أن تؤدي تهديدات الحوثيين وهجماتهم الأخيرة على الموانئ والسفن إلى عرقلة جهود الحكومة لتوليد إيرادات إضافية من القطع الأجنبي عن طريق صادرات النفط الخام. فقد انخفض إنتاج وتصدير النفط الخام انخفاضا كبيرا بعد شن الهجمات[72]. وقد يكون هناك أيضا تأخير في أي تخفيف من أسعار التأمين البحري ضد مخاطر الحرب. وقد يزيد أيضا تأخير تخليص السفينة، مما يزيد من تكلفة السلع المستوردة.

(65) وفقا لما أبلغ به الفريقَ البنك المركزي اليمني في عدن.

(66) وفقا لما أبلغت به حكومة اليمن الفريق.

(67) المرجع نفسه.

(68) المرجع نفسه.

(69) المرجع نفسه.

(70) المرجع نفسه.

(71) المرجع نفسه.

(72) أحد مصادر الفريق.

3 - تجزؤ النظام المصرفي والمالي

63 - لقد أثر تشعب المؤسسات المالية واشتداد الانقسام عن طريق سلسلة من القرارات السياساتية غير المنسقة التي اتخذها الحوثيون وحكومة اليمن تأثيرا سلبيا على الاستقرار الاقتصادي في اليمن.

حظر الأوراق النقدية

64 - حظر الحوثيون والبنك المركزي اليمني في صنعاء استخدام الأوراق النقدية الجديدة التي طبعها البنك المركزي اليمني في عدن، وأفادوا أنها مزيفة. وأدى هذا الإجراء إلى تعميق الانقسامات في القطاع المالي. ونتيجة لذلك، لا يمكن استخدام تلك الأوراق النقدية إلا كعملة قانونية في المناطق التي تسيطر عليها حكومة اليمن، ما أدى إلى تضخم خارج عن السيطرة. وعلى الرغم من ذلك، أصدر البنك المركزي اليمني في عدن أوراقا نقدية محلية بقيمة 30,8 بليون ريال يمني في كانون الأول/ديسمبر 2021[73]. وفي كانون الثاني/ يناير 2022، قرر عدم إصدار أي أوراق نقدية جديدة، ولكن إلى أن يتم الاعتراف بالأوراق النقدية الجديدة كي تُستخدم في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، لن يخفف هذا الإجراء وحده من التضخم. وتتم التجارة المحلية في الغالب بالريال السعودي أو بدولار الولايات المتحدة. وبسبب اختلاف أسعار الصرف، ارتفعت تكلفة تحويل الأموال بين عدن وصنعاء ارتفاعا كبيرا، حيث تجاوزت 100 في المائة من المبلغ موضع التحويل خلال بعض الفترات[74].

قانون يحظر جميع أنواع الفوائد

65 - تلقى الفريق من مصادره نسخا من وثائق ذات صلة تفيد بأن مجلس الوزراء الذي عينه الحوثيون في صنعاء أقر، في 5 أيلول/سبتمبر، قانون منع المعاملات الربوية، وهو قانون جديد يحظر جميع أنواع الفوائد على الودائع والقروض وخطابات الاعتماد وخطابات الضمان. وهو في انتظار موافقة برلمان الحوثيين عليه. وأرسل الفريق رسالتين إلى الحوثيين وينتظر ردا منهم. بيد أن العديد من أصحاب المصلحة أفادوا بأن القانون الجديد سيؤدي إلى انقسام تام للقطاع المصرفي والمالي في اليمن. وأبلغت حكومة اليمن الفريق بأنها لا تعتزم سن أو تنفيذ أي قانون من هذا القبيل. كما أن جمعية البنوك اليمنية وغرف التجارة تعارض بشدة إصدار هذا القانون. وأبلغ كبير موظفين في مصرف باليمن الفريق بأنه، على الرغم من أن المصرف مصرف إسلامي، فإن 90 في المائة من معاملاته الحالية لن يكون مسموحا بها بموجب القانون الجديد. وستتحمل المؤسسات المالية من كلا المصرفين المركزيين عبئا ثقيلا لامتثال هذا القانون، حيث ينفذ البنك المركزي اليمني في صنعاء حظر المعاملات الربوية ويستمر البنك المركزي اليمني في عدن في تنفيذ الأحكام الخاصة بالفوائد.

66 - واستثمرت المصارف حوالي 65 في المائة من ودائعها في أذون الخزانة[75] لدى البنك المركزي اليمني في صنعاء. وخفضت حركة الحوثيين سعر الفائدة على أذون الخزانة من 16,5 إلى 12 في المائة[76]. ومنذ تقسيم البنك المركزي اليمني، لم تتلق المصارف التجارية أي فوائد من البنك المركزي

(73) وفقا لما أبلغ به الفريقَ البنك المركزي اليمني في عدن.

(74) المرجع نفسه.

(75) المرجع نفسه.

(76) المرجع نفسه.

اليمني في صنعاء، على الرغم من تحصيل الضرائب من المصارف[77]. وفي عام 2019، أعلن البنك المركزي اليمني في عدن أنه إذا أراد أي مصرف من المصارف تسجيل أذون خزانته لديه، فعليه نقل مقره الرئيسي إلى عدن[78]. وبما أنه لن تُدفع أي فائدة على الودائع بموجب القانون الجديد، ولا يمكن توليد الفوائد إلا من الاستثمارات التي تقوم بها المصارف، سيكون هناك عدم يقين بشأن العوائد التي يتوقعها العملاء من المصارف. ويتطلب تحول الاقتصاد تخفيضا تدريجيا في سعر الفائدة وتهيئة المجال لبيئة استثمارية موازية في قطاعات مختلفة. غير أن المناخ الحالي في اليمن لا يكاد يتيح أي فرصة للأعمال أو الاستثمارات الجديدة. وبالتالي لن تتمكن المصارف من تقديم تسهيلات ائتمانية للأنشطة التجارية. ويعيش الملايين من الناس، لا سيما أصحاب المعاشات التقاعدية، على الفائدة الشهرية المكتسبة من ودائعهم المصرفية. وستؤدي أي خطوة تتخذ على عجل لإلغاء الفائدة إلى تقويض ثقة الناس. وقد يسحب العملاء ودائعهم النقدية، خشية أن يزداد تآكل قيمتها، مما يثير الذعر والطلبات المفاجئة على المصارف. ولن تتمكن المصارف التجارية من تلبية الطلب المفاجئ بسبب نقص السيولة وستواجه خطر الإفلاس والإغلاق.

67 - وتعارض دوائر الأعمال أيضا إصدار القانون على أساس أنه سيؤثر تأثيرا سلبيا على التجارة الداخلية والواردات، حيث إنه لن يكون لدى المصارف رأس المال اللازم لإصدار خطابات اعتماد لتغطية الواردات. وبما أن اليمن يستورد حوالي 95 في المائة من احتياجاته الغذائية، فإن أي وضع من هذا القبيل ذي أثر سلبي على الواردات سيدفع البلد في اتجاه أزمة اقتصادية حادة.

68 - وأبلغ مصرفيون الفريق بأن الهدف من القانون هو ضمان استخدام جميع الودائع المصرفية لتمويل مشاريع الحوثيين الجديدة، بما في ذلك خطتهم لإنشاء سوق للأسهم في اليمن. وينص القانون على أن يتولى الفصل في المعاملات التجارية والمصرفية قاضٍ يتمتع بسلطات تقديرية واسعة، بما في ذلك فرض غرامة تصل إلى 3 ملايين ريال يمني والسجن لمدة تصل إلى سنتين. ويجيز للسلطات فحص جميع المعاملات التجارية الروتينية. ونظرا لتعقد هذه المعاملات وطبيعتها التقنية، قد يتعرض أطراف أي معاملة تجارية أو مصرفية للمضايقة ولإجراءات عقابية. ويمكن للحوثيين استغلال هذه الأحكام الجزائية لصالحهم (انظر المرفق 21).

باء - الموارد المالية للأفراد المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات وشبكاتهم

69 - لا يزال الأفراد المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات في إطار نظام الجزاءات المفروض بموجب قرار مجلس الأمن 2140 (2014)، ومن يتصرفون نيابة عنهم أو بتوجيه منهم، والكيانات التي يملكونها أو يتحكمون فيها، يتلقون الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى أو يمتلكونها أو يتحكمون فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في انتهاك للقرار 2140 (2014) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة.

70 - وكشفت التحقيقات التي أجراها الفريق عن مصادر تمويل الحوثيين التالية:

(أ) الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى؛

(ب) الإيرادات غير الضريبية والزكاة؛

(77) أحد مصادر الفريق.

(78) البنك المركزي اليمني في عدن.

(ج) مصادرة الأراضي والممتلكات الأخرى؛

(د) تحصيل الأموال من عمليات السوق السوداء للوقود؛

(هـ) الرسوم غير القانونية المتأتية من استيراد الوقود والتجارة المحلية والأنشطة التجارية الأخرى؛

(و) مصادرة الودائع المصرفية؛

(ز) التمويل من مصادر أجنبية.

71 - وترد أدناه تفاصيل عن بعض من مصادر التمويل هذه.

1 - الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى

72 - يأتي حوالي 70 في المائة من إجمالي الإيرادات الضريبية لليمن، بما في ذلك الرسوم الجمركية، من المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. ويجري في صنعاء تنفيذ الأنشطة الرئيسية للمصارف، والصناديق المختلفة بما في ذلك صناديق التقاعد، وشركات الصرافة، وشركات الاتصالات، والمستوردين، والشركات الكبرى، والكيانات التجارية الأخرى. ومعظم الشركات الصناعية موجودة في منطقة الحوبان في تعز وفي محافظات الحديدة وإب وذمار.

2 - الزكاة

73 - كانت الزكاة تدار لسنوات على مستوى الهيئات المحلية، لكن الحوثيين انتهجوا نهجا أكثر مركزية في هذا الصدد وأصدروا قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى رقم (53) بإنشاء الهيئة العامة للزكاة في عام 2018[(79)]. وهم يمارسون الآن سيطرة فعلية على جمع الزكاة واستخدامها وإدارتها، بما في ذلك لتمويل جهودهم الحربية، ما يحرم السلطات المحلية من مصدر الإيرادات هذا.

74 - وفي السنوات القليلة الماضية، قام الحوثيون بتوليد موارد مالية كبيرة بفرض الزكاة على العديد من الأنشطة الجديدة، قدرتها حكومة اليمن بنحو 45 بليون ريال يمني في السنة. ويدفع كل فرد وكيان تقريبا في اليمن الزكاة خلال شهر رمضان، والتي تبلغ حوالي 250 مليون ريال يمني. وخلال شهر رمضان عام 2021، نشر الحوثيون ممثليهم لجمع الزكاة من أصحاب المتاجر والتجار والكيانات التجارية. ومع ذلك، كان استخدام الزكاة يكتنفه قدر كبير من الغموض. ووفقا للهيئة العامة للزكاة، استُخدمت أموال الزكاة لمختلف الأنشطة الإنسانية. غير أنه يبدو أن بعض تلك الأنشطة مرتبطة بجهود الحوثيين الحربية.

75 - ففي 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أطلقت الهيئة العامة للزكاة مشروعا لتوزيع الهدايا النقدية على الجرحى وذوي الإعاقة بسبب الحرب في صنعاء والمحافظات الخاضعة لسيطرة الحوثيين بتكلفة بلغت 292 مليون ريال يمني[(80)]. ويجري تنفيذ هذا المشروع بتوجيهات من عبد الملك الحوثي (YEi.004) ورئيس المجلس السياسي، المشير مهدي المشاط[(81)]. وبالمثل، في 26 تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت الهيئة

(79) انظر www.ypagency.net/42380.

(80) انظر www.zakatyemen.net.

(81) المرجع نفسه.

العامة للزكاة مشـــروعا لتوزيع الزكاة النقدية والعينية على جميع أســـرى العدو بتكلفة بلغت 150 مليون ريال يمني (انظر المرفق 22)[82].

3 - ضريبة *الخمس*

76 - في حزيران/يونيه 2020، فرض الحوثيون ضـــريبة *الخمس* (نســبة الخمس أو 20 في المائة) على العديد من الأنشطة الاقتصـادية، بما في ذلك قطاعات المعادن والهيدروكربونات والمياه وصـيد الأسماك[83]. ومن بين المستفيدين من هذه الضريبة الجديدة عائلة الحوثي والعديد من الموالين للحوثيين.

4 - الازدواج الضريبي وتحصيل الرسوم غير القانونية

77 - إن الســـلع التي يتم اســـتيرادها إلى المناطق التي تســـيطر عليها الحكومة يجري بيعها بانتظام للمشـــترين في المناطق التي يســـيطر عليها الحوثيون. وعلى الرغم من أن حكومة اليمن تحصـــل الرســـوم الجمركية والضـرائب الأخرى على تلك السلع في ميناء الاستيراد الأول، فقد أقام الحوثيون بشكل غير قانوني جمارك برية ونقاط تفتيش على الحدود البرية بحكم الواقع[84] حيث يقومون بتحصيل رسوم جمركية وضـرائب وغير ذلك من الرسوم غير القانونية على السلع المستوردة والمحلية.

5 - الضرائب الأخرى

78 - تلقى الفريق معلومات تفيد بأن الحوثيين كانوا يفرضـون ضـرائب بشـكل انتقائي ويحصـلون رسـوما غير قانونية من عدة مستشـفيات وصـيدليات خاصـة، بل وأمروا بإغلاق العديد من الصـيدليات. وتفيد وثيقة صـــادرة عن مكتب ضـــرائب أمانة العاصـــمة (انظر المرفق 23) أنه تم فرض ضـــرائب إضـــافية على 13 مسـتشـفى محددا في صـنعاء. وعن كل عملية جراحية تم إجراؤها في المسـتشـفيات، تم فرض ضـريبة بنسبة 4 في المائة، إذا كان لدى موظفي المستشفى رقم ضريبي، وإن لم يكن، كانت الضريبة بنسبة 15 في المائة. وتخصـم الضـرائب من حسـابات المسـتشـفى ورواتب الأطباء الذين أجروا العمليات. وتلقى الفريق ادعاءات بأن المستشفيات الخاصة الأخرى التي يملكها قادة حوثيون بارزون لم تدرج في هذه القائمة. ويمكن أن يكون لهذا الاسـتهداف الانتقائي لمرافق الرعاية الصـحية الخاصـة عواقب وخيمة على صـحة السـكان. ويكتسـي هذا الأمر أهمية خاصـة لأن مرافق الرعاية الصـحية غير كافية أصـلا ويقتصـر السـفر الطبي إلى الخارج حاليا على عَمّان. ووجه الفريق رسالة إلى الحوثيين وينتظر ردا منهم.

6 - إيرادات قطاع الاتصالات

79 - كان قطاع الاتصـالات مصـدرا رئيسيا لإيرادات الحوثيين (S/2022/50، الفقرة 84). فبعد استيلاء الحوثيين على ملكية بعض شـركات الاتصـالات الخاصـة التي تتخذ من صـنعاء مقرا لها والسـيطرة عليها، اسـتخدموا بعض الإيرادات المتأتية من تلك المصـادر في جهودهم الحربية. وتلقى الفريق معلومات تفيد بأن الحوثيين كانوا يسـتخدمون شـركات اتصـالات مختلفة لإرسـال ملايين الرسـائل التي يلتمسـون فيها الدعم

(82) المرجع نفسه.

(83) انظر https://al-masdaronline.net/national/894 ومصادر أخرى مختلفة.

(84) وفقا لمعلومات متاحة للفريق، تعمل النقاط الجمركية في ذي ناعم وعفار في البيضـــاء، وميتم في إب، والحزم في الجوف، وحرف سفيان في عمران، ومنطقة سقم في تعز، وجبل راس في الحديدة، والروضة في تعز، وشوابة في صنعاء.

والمساهمات المالية لجهودهم الحربية (انظر المرفق 24، الأشكال 24-1 إلى 24-3). وعلاوة على ذلك، أصدر الحوثيون توجيهات لبعض الشركات (المرجع رقم 3848 بتاريخ 4 حزيران/يونيه 2022) بتخصيص وإيداع 1 في المائة من فواتير الاتصالات في حساب صندوق رعاية أسر الشهداء (انظر المرفق 24، الشكل 24-2).

80 - وكي يستمر الحوثيون في احتكار السوق في جميع أنحاء البلاد، فهم لا يسمحون بنمو شركات الاتصالات المنافسة التي تتخذ من عدن مقرا لها. وقد وردت بعض التقارير عن تدمير أصول الاتصالات (الأبراج والكابلات) التابعة لشركة سبأفون، وهي شركة اتصالات خاصة يوجد مقرها في عدن (انظر المرفق 24، الشكلان 24-5 و 24-6).

7 - الإيرادات من قطاع الوقود

81 - يحافظ الحوثيون على اقتصاد مواز في قطاع الوقود. فقبل الهدنة، كانت متطلبات المستهلكين تلبى في الغالب من خلال جلب النفط من الموانئ التي تسيطر عليها الحكومة برا عبر خطوط المواجهة. ومع ذلك، كان الحوثيون يقومون بتحصيل إيرادات الجمارك مرة أخرى، إضافة إلى ضرائب أخرى ورسوم غير قانونية عند نقاط التفتيش الخاصة بهم. ومنذ نيسان/أبريل، زادت واردات النفط عبر ميناء الحديدة بشكل كبير.

82 - ووفقا للمعلومات الواردة من آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش، وصل ما مجموعه 69 سفينة إلى ميناء الحديدة في الفترة ما بين 1 نيسان/أبريل و 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، تحمل 498 810 1 طنا من المشتقات النفطية[85]. وفي المقابل، تم استيراد 069 535 طنا من مشتقات الوقود بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر 2021 في 30 سفينة. وذلك بينما كانت تقوم حوالي سفينتين في المتوسط، في فترة ما قبل الهدنة، أي من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس 2022، بحمل 315 39 طنا من النفط والمشتقات النفطية شهريا، وكانت تقوم حوالي تسعة سفن في المتوسط، في فترة ما بعد الهدنة، أي من نيسان/أبريل إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2022، بحمل 312,25 226 طنا شهريا، ما يدل على نمو كبير بنسبة 475,63 في المائة في الواردات عبر مينائي الحديدة والصليف (انظر المرفق 25).

83 - وانتهز الحوثيون الفرصة لكسب المال. فوفقا لمعلومات تلقاها الفريق، كان البنزين يباع في السوق السوداء في حدود 000 22-000 24 ريال يمني لكل علبة سعتها 20 لترا، مما أدى إلى نقص مصطنع. وبموجب اتفاق ستوكهولم، كان مقررا أن يقوم الحوثيون بتحصيل الرسوم الجمركية على استيراد النفط عبر ميناء الحديدة بشرط أن يدفعوا رواتب موظفي الخدمة العامة. بيد أن الفريق أُبلغ بأنه لم يتم دفع أي مرتبات حتى وقت كتابة هذا التقرير. وإضافة إلى الرسوم الجمركية التي يحصلها الحوثيون، فإن الارتفاع غير المبرر في سعر الوقود زاد من مواردهم المالية. وتفيد حكومة اليمن أنها خسرت إيرادات جمركية بلغت حوالي 271,935 بليون ريال يمني للفترة الممتدة من نيسان/أبريل إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2022. ويعادل ذلك مكسبا مماثلا للحوثيين.

(85) وفقا لحكومة اليمن، حملت 72 سفينة 131 947 1 طنا من الوقود والمشتقات بقيمة 2,09 بليون دولار خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

8 - مصادرة الأراضي والممتلكات الأخرى

84 - تدر العقارات إيرادات كبيرة للحوثيين. وقد تلقى الفريق معلومات تفيد بأن الحوثيين صادروا قسرا مساحات شاسعة من الأراضي والمباني (انظر المرفق 26). وقد فرضوا أيضا قيودا على بيع العقارات وشرائها ونقلها وبنائها (انظر المرفق 27). ووفقا لحكومة اليمن، صادر الحوثيون حوالي 000 3 *معاد* من الأراضي (يساوي *المعاد* الواحد 248 4 مترا مربعا)، بقيمة حوالي 15 بليون ريال يمني في منطقة القصرة بمديرية بيت الفقيه. كما تلقى الفريق معلومات تفيد بأن الحوثيين استولوا على مساحات شاسعة من الأراضي تقدر قيمتها بمبلغ 80 بليون ريال يمني في مديرية التحيتا بمحافظة الحديدة بذريعة أنها أراضي أوقاف، على الرغم من مطالبات مواطنين محليين بملكيتها. وكانت هناك تقارير أخرى عن الاستيلاء على الأراضي والمباني في مناطق أخرى، مما أدى إلى طرد مئات الأسر المدنية وفقدان سبل عيشها.

9 - تهريب المخدرات وغيرها من الأصناف كمصدر لتمويل الحوثيين

85 - يقوم الفريق برصد حالات تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية وغيرها من الأصناف من قبيل المعادن النفيسة والأوراق النقدية للتأكد مما إذا كان الأفراد المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات يشاركون بصورة مباشرة أو غير مباشرة في توليد الأموال لاستخدامها المحتمل في الجهود الحربية.

86 - وتلقى الفريق معلومات عن عدد متزايد من حوادث تهريب المخدرات والاتجار بها في اليمن ومصادرة السلطات لبعض الشحنات، فضلا عن تقارير تفيد بتورط الحوثيين[86]. وأُبلغ الفريق، خلال زيارته للرياض، بعدة عمليات ضبط قامت بها السلطات السعودية، ولا سيما في الوديعة، والخضراء، وعلب، والطوال، وميناء جازان. وأفادت السلطات السعودية أن الاتجار بالشحنات وتهريبها كان يساعد فيهما الحوثيون ويحرضون عليهما باعتبارهما وسيلة لتوليد الأموال لأنشطتهم الحربية. وقد وردت عدة تقارير عن عمليات اعتراض منتظمة لمراكب شراعية تحمل شحنات من المخدرات لم تقم أي دولة عضو بالتحقيق فيها بسبب عدم وجود ولاية قانونية واضحة. وثمة حاجة إلى أن تنظر الدول الأعضاء في اعتماد صكوك قانونية مناسبة تسمح بإجراء التحقيق حسب الأصول في حالات تهريب المخدرات التي تكتشفها القوات البحرية وقوات خفر السواحل الدولية في المياه الدولية حتى يتسنى أن تقدم السلطات المختصة الجناة إلى العدالة ويتسنى أن ترصد رصدا سليما الجزاءات المالية المفروضة في إطار نظام الجزاءات المفروض بموجب قرار مجلس الأمن 2140 (2014) (انظر المرفق 28).

جيم - رصد تدابير حظر السفر وتجميد الأصول

87 - عملا بالفقرة 4 من قرار مجلس الأمن 2624 (2022)، يواصل الفريق رصد تنفيذ الدول الأعضاء لتدابير تجميد الأصول وحظر السفر المفروضة بموجب الفقرتين 11 و 15، على التوالي، من القرار 2140 (2014) فيما يتعلق بالأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة حتى الآن، بمن فيهم شخصان أدرجا في القائمة في 26 أيلول/سبتمبر وشخص واحد أدرج في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2022. ولم يتلق الفريق بعد أي تأكيد رسمي لوفاة سلطان زابن (YEi.006)، المدرج اسمه في القائمة في 28 شباط/فبراير 2021.

(86) انظر https://almashareq.com/en_GB/articles/cnmi_am/features/2022/03/22/feature-01.

سابعا - الأعمال التي تنتهك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان

88 - في الفقرة 9 من القرار 2140 (2014)، أهاب مجلس الأمن بجميع الأطراف أن تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان الواجبي التطبيق. وفي الفقرات 17 و 18 و 21 من القرار 2140 (2014)، التي تُقرأ بالاقتران مع الفقرة 19 من القرار 2216 (2015) والفقرة 6 من القرار 2511 (2020)، يرد مزيد من التوضيح لمسؤولية الفريق فيما يتعلق بالتحقيقات في انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وانتهاكات حقوق الإنسان، والعنف الجنسي في النزاع المسلح، وتجنيد الأطفال أو استخدامهم في النزاع المسلح، والعراقيل التي تحول دون إيصال المساعدة الإنسانية وتوزيعها في اليمن.

89 - وعلى الرغم من أن القانون الدولي لحقوق الإنسان ملزم للدول في المقام الأول، فإنه من المقبول عموما من جانب فقهاء القانون وفي إطار ممارسة منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أنه، عندما تمارس الجماعات المسلحة من غير الدول وظائف شبيهة بوظائف الحكومة أو تسيطر بحكم الواقع على إقليم معين أو سكان معينين، يتعين عليها أن تحترم وتحمي المبادئ والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان عندما يؤثر سلوكها على حقوق الإنسان للأفراد الخاضعين لسيطرتها[87]. ولذلك، يجب احترام معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان من جانب الحوثيين وغيرهم من الجماعات المسلحة من غير الدول الذين يمارسون سيطرة فعلية على الأراضي والسكان في اليمن. ويرصد الفريق انتهاكات تلك المعايير.

90 - وخلص الفريق إلى أن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ظلت واسعة النطاق ومنهجية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشملت الانتهاكات التي وثقها الفريق الهجمات العشوائية على المدنيين والبنية التحتية المدنية، والاحتجاز التعسفي، وسوء المعاملة والتعذيب، والقتل خارج نطاق القضاء، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وتجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح، وعرقلة إيصال وتوزيع المساعدات الإنسانية.

ألف - الانتهاكات والتجاوزات المنسوبة إلى الحوثيين

1 - الهجمات على المدنيين والأعيان المدنية

91 - يواصل الحوثيون شن هجمات عشوائية على المدنيين والأعيان المدنية في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. وإضافة إلى ذلك، فإن القيود التي يفرضها الحوثيون على التنقلات، بما في ذلك إغلاق الطرق الحيوية بين تعز والمحافظات الأخرى، تؤثر تأثيرا سلبيا على حصول المدنيين على الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية.

92 - وحقق الفريق في خمس هجمات شنتها قوات الحوثيين على مدنيين وأعيان مدنية في اليمن (في تعز ومأرب وشبوة) وعلى أهداف في الإمارات العربية المتحدة. وأسفرت الهجمات عن مقتل 13 مدنيا وإصابة 43 آخرين بجروح، وفيما يلي بيانها:

(87) انظر www.ohchr.org/en/press-releases/2021/02/joint-statement-independent-united-nations-human-rights-experts-human-rights؛ و https://pilac.law.harvard.edu/ansas؛ و A/HRC/38/44.

(أ) في 17 كانون الثاني/يناير، شنت قوات الحوثيين هجمات بقذائف انسيابية على الإمارات العربية المتحدة، أسفرت عن مقتل ثلاثة مدنيين، وإصابة ثمانية آخرين، وإلحاق أضرار بالبنية التحتية المدنية. وأعلن الحوثيون مسؤوليتهم عن الهجمات، لكنهم لم يعترفوا بأن الحوادث أسفرت عن إصابات في صفوف المدنيين (انظر الفقرة 17)؛

(ب) في 27 كانون الثاني/يناير، أسفر هجوم بالصواريخ يحتمل أن يكون قد شنه الحوثيون على مناطق سكنية في مدينة مأرب عن مقتل خمسة مدنيين وإصابة 23 آخرين، من بينهم نساء وأطفال؛

(ج) في 13 أيار/مايو، في حوالي الساعة 18:00 (بالتوقيت المحلي)، أدت عمليات قصف من جانب قوات الحوثيين لمناطق سكنية مدنية في مديرية صَبِر الموادم بمحافظة تعز إلى مقتل طفل يبلغ من العمر 5 سنوات وإصابة مدنيين اثنين آخرين (والدا الطفل)؛

(د) في 7 تشرين الثاني/نوفمبر، قصفت قوات الحوثيين مستودعا للأسلحة في محافظة مأرب، ما أسفر عن مقتل أربعة مدنيين، بينهم طفلان، وإصابة ثمانية آخرين. وكان الضحايا من النازحين في مخيم الجفينة، القريب من قاعدة عسكرية تابعة لحكومة اليمن؛

(هـ) في 9 تشرين الثاني/نوفمبر، شنت قوات الحوثيين هجوما بطائرة مسيّرة على ميناء قنا بمحافظة شبوة، ما أسفر عن إصابة اثنين من أفراد الطاقم وإلحاق أضرار بالبنية التحتية المدنية (انظر الفقرة 37).

93 - وشملت تحقيقات الفريق إجراء مقابلات شخصية وعن بعد مع الضحايا وشهود العيان والمدافعين عن الحقوق وإجراء استعراض لتقارير التحقيق وبيانات الكيانات المحلية والدولية. وبعث الفريق برسائل إلى الحوثيين للاستفسار عن تدابير الامتثال للقانون الدولي الإنساني لكنه لم يتلق ردا.

94 - وأنهى الفريق تحقيقاته في الحوادث الخمسة وخلص إلى أن قوات الحوثيين انتهكت مبادئ الحيطة والتمييز والتناسب بموجب القانون الدولي الإنساني[88].

2 - تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح

95 - يشير الفريق إلى أنه، في الفقرات 42 و 43 و 123 والمرفق 10 من الوثيقة S/2022/50 وفي الفقرة 120 من الوثيقة S/2020/326، أبلغ مجلس الأمن بأن الحوثيين يشنون حملة منهجية للتلقين العقائدي لضمان التزام السكان بأيديولوجيتهم القائمة على الكراهية والعنف ولتأمين الدعم الشعبي لقضيتهم وجهودهم العسكرية. وشمل ذلك تنظيم مخيمات صيفية ودورات ثقافية للأطفال والكبار، واستخدام المناهج التي فرضها الحوثيون، وتعريض الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم 10 سنوات للتدريب العسكري والمشاركة في الأعمال العدائية.

96 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وجد الفريق أن الحوثيين يواصلون التلقين العقائدي، والتجنيد، وفي بعض الحالات، التدريب العسكري للأطفال في المخيمات الصيفية، لا سيما في محافظتي صنعاء

(88) يستند حظر جعل المدنيين والأعيان المدنية هدفا للهجمات إلى القانون الدولي الإنساني، سواء التعاهدي أو العرفي، بما في ذلك المواد 48 و 51(2) و 52(2) من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام 1949، والمادة 13(2) من البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف لعام 1949، والقاعدتان 1 و 7 من القانون الدولي الإنساني العرفي.

والحديدة، واستخدام الأطفال كمقاتلين. وحدثت هذه الانتهاكات على الرغم من توقيع الحوثيين خطة عمل مع الأمم المتحدة في 18 نيسان/أبريل 2022 للقيام في جملة أمور بإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في قواتهم[89].

97 - وأظهر التحقيق الذي أجراه الفريق أن تجنيد الأطفال من جانب الحوثيين اتبع نفس الاتجاهات والأساليب الموثقة في التقريرين السابقين (S/2022/50 و S/2020/326). حيث يقوم المشرفون الحوثيون على مستوى المجتمع المحلي بتجنيد الأطفال، ومعظمهم في الفئة العمرية من 13 إلى 17 عاما، من خلال الإكراه وتهديد الآباء والمعلمين؛ وتقديم الإغراءات المادية والوعود بالاستشهاد للأطفال؛ وتسجيلهم في الدورات الثقافية والدينية استنادا إلى الأيديولوجيا الحوثية.

98 - وجمع الفريق معلومات وأدلة من خلال المقابلات الشخصية وعن بعد مع الضحايا وأفراد الأسر وفي الاجتماعات مع المنظمات غير الحكومية توثق هذا الانتهاك الجسيم ضد الأطفال. كما شاهد الفريق مواد فوتوغرافية ومحتويات فيديو نشرها الحوثيون على الإنترنت، يظهر بعضها أطفالا يحملون أسلحة ويشاركون في أنشطة أخرى ذات طابع عسكري في المخيمات الصيفية تحت إشراف قادة الحوثيين[90]. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى الفريق قائمة تضم 201 1 طفلا أفيد أن الحوثيين جندوهم ودربوهم خلال الفترة الممتدة بين 1 تموز/يوليه 2021 و 31 آب/أغسطس 2022.

3 - الاحتجاز التعسفي للمدنيين وتعذيبهم وتعريضهم للاختفاء القسري

99 - حقق الفريق في تقارير تفيد بأن قوات الحوثيين في صنعاء والحديدة والبيضاء وأماكن أخرى واصلت الاحتجاز التعسفي لآلاف المدنيين، معظمهم في أماكن احتجاز سرية. وتقوم القوات بتعريض المحتجزين لسوء المعاملة والعنف (بما في ذلك العنف الجنسي) والتعذيب وغيره من أشكال المعاملة أو العقوبة المهينة واللاإنسانية، في انتهاك لحقوق الإنسان الأساسية.

100 - وأجرى الفريق مقابلات مع 12 ضحية رووا بالتفصيل ما تعرضوا له في سجون الحوثيين من معاملة لاإنسانية ومهينة وتعذيب. وكانت من بينهم امرأة شابة أمضت أكثر من 17 شهرا في أماكن احتجاز مختلفة يديرها الحوثيون، في صنعاء والحديدة وأماكن أخرى، حيث تعرضت للتعذيب والعنف الجنسي. وأفاد صحفيان أن الحوثيين أخضعوهما للتعذيب بسبب عملهما وانتمائهما السياسي (انظر المرفق 29).

101 - كما تلقى الفريق معلومات من مدافعين محليين عن الحقوق ومنظمات محلية وثقت حالات اختطاف واحتجاز تعسفي واختفاء قسري تعرض لها مدنيون على أيدي الحوثيين. وكانت إحدى المجموعات المدافعة عن الحقوق تطالب بالإفراج عن 526 مدنيا، من بينهم أربعة صحفيين، كان الحوثيون قد اختطفوهم (S/2022/50، المرفق 34)، وكانوا محتجزين لديهم ويواجهون عقوبة الإعدام[91].

(89) انظر https://childrenandarmedconflict.un.org/2022/04/new-action-plan-to-strengthen-the-protection-of-children-affected-by-armed-conflict-in-yemen-signed-with-the-houthis.

(90) انظر https://youtu.be/ZBxoRDUcbfI؛ و https://youtube.com/shorts/gcT3TOmpfMA?feature=share.

(91) انظر www.ama-ye.org/?no=1936&ln=En.

102 - واستنادا إلى شهادات الضحايا والمعلومات التي قدمها أفراد الأسر ومصادر من المنظمات غير الحكومية، يخلص الفريق إلى أن الحوثيين يواصلون إخضاع المدنيين، بمن فيهم النساء، للاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب، مما يشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي.

باء - الانتهاكات المنسوبة إلى التحالف

103 - حقق الفريق في أربعة من حوادث الغارات الجوية للتحالف على مواقع في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في محافظات صنعاء والحديدة وصعدة في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2022، أسفرت عن حدوث 267 إصابة في صفوف المدنيين[92]. ونُفذت الغارات الجوية على: (أ) مبان في مناطق سكنية في صنعاء في 17 كانون الثاني/يناير، ما أسفر عن مقتل تسعة مدنيين، من بينهم امرأتان، وإصابة تسعة آخرين بجروح[93]؛ (ب) ومرفق للاتصالات السلكية واللاسلكية في الحديدة في 20 كانون الثاني/يناير، ما أسفر عن مقتل خمسة مدنيين، من بينهم ثلاثة أطفال، وإصابة 20 آخرين، من بينهم طفلان[94]؛ (ج) ومعسكر ضم مرفق احتجاز في صعدة في 21 كانون الثاني/يناير، ما أسفر عن مقتل 82 محتجزا وإصابة 163 آخرين[95]؛ (د) ومبان في مناطق سكنية في صنعاء في 25 آذار/مارس، ما أسفر عن مقتل ثمانية مدنيين، من بينهم خمسة أطفال وامرأتان[96]. وفي الحادث الذي وقع في صعدة، نسبت 66 حالة وفاة إلى الغارات الجوية و 16 حالة إلى إطلاق قوات الحوثيين النار على المحتجزين الفارين[97].

104 - وشملت تحقيقات الفريق إجراء مقابلات شخصية ومقابلات عن بعد مع الضحايا وشهود العيان والمدافعين عن الحقوق، وفحص المواد الفوتوغرافية، وإجراء استعراض لتقارير التحقيق وبيانات الكيانات المحلية والدولية والأطراف الضالعة. ولم يتمكن الفريق من زيارة مواقع الحوادث. ولم يتلق أي رد على رسالة بعث بها إلى التحالف بشأن الغارات الجوية والتدابير التي ربما تكون قوات التحالف قد اتخذتها لتجنب الضرر اللاحق بالمدنيين أو تقليله إلى أدنى حد. غير ان قيادة القوات المشتركة للتحالف قدمت إحاطة إلى الفريق[98] بشأن بروتوكولاتها للامتثال للقانون الدولي الإنساني، وذكرت أن الغارات الجوية التي شنها التحالف في 21 كانون الثاني/يناير استهدفت على وجه التحديد معسكرا أمنيا يستخدمه الحوثيون لإطلاق الطائرات المسيرة، مما جعله هدفا عسكريا مشروعا.

(92) كانت هناك روايات متباينة عن الإصابات في صفوف المدنيين. في الهجوم الذي وقع في صعدة، تراوح العدد المبلغ عنه من المدنيين الذين قتلوا بين 60 و 100 شخص. والأرقام المبلغ عنها هنا قدمها إلى الفريق شهود عيان ومنظمات محلية تحقق في الحادث.

(93) انظر https://mwatana.org/en/latest-round.

(94) المرجع نفسه.

(95) انظر www.aljazeera.com/news/2022/1/21/several-killed-in-airstrike-on-yemen-prison؛ و https://mwatana.org/en/latest-round.

(96) انظر www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2022-03-26/statement-the-spokesperson-of-the-secretary-general-attacks-civilian-facilities-saudi-arabia-and-yemen.

(97) انظر www.thenationalnews.com/gulf-news/saudi-arabia/2021/12/07/photos-show-charred-wreckage-of-drone-after-missile-shot-down-over-riyadh.

(98) قدمت قيادة القوات المشتركة للتحالف عرضا للفريق خلال زيارته للرياض في تشرين الأول/أكتوبر 2022.

105 - واختتم الفريق تحقيقاته في ثلاثة من الحوادث الأربعة، وهي تلك التي وقعت في 17 و 20 و 21 كانون الثاني/يناير[99]. واستنادا إلى الأدلة المتاحة، خلص الفريق إلى أنه من المرجح أن قوات التحالف لم تمتثل في هذه العمليات العسكرية لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني المتمثلة في ما يلي: ’1‘ التمييز بين المدنيين والمقاتلين وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية واستهداف الأهداف العسكرية فقط؛ ’2‘ واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب إلحاق الضرر بالمدنيين وتقليله إلى أدنى حد؛ ’3‘ والامتناع عن شن هجمات ضد أهداف عسكرية على نحو يكون مفرطا في تجاوز ما ينتظر أن يسفر عنه ذلك الهجوم من ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة[100].

106 - وترد في المرفق 30 تفاصيل الحوادث الثلاثة والنتائج التي توصل إليها الفريق.

جيم - الانتهاكات المنسوبة إلى حكومة اليمن والجماعات المنتسبة إليها

107 - تلقى الفريق معلومات عن حالات احتجاز تعسفي واختفاء قسري وقتل خارج نطاق القضاء وغير ذلك من الانتهاكات المنسوبة إلى حكومة اليمن والجماعات المنتسبة إليها. وشملت هذه الانتهاكات أفعالا جديدة سجلت في الفترة المشمولة بالتقرير وبيانات مستكملة عن حالات الاختفاء. ووفقا لمجموعة محلية مدافعة عن الحقوق، لا يزال العديد من المدنيين الذين تعرضوا للاختطاف والاختفاء القسري على أيدي قوات أمن الدولة، وبعضهم يعود إلى عام 2016، في عداد المفقودين أو المحتجزين، بما في ذلك 118 مدنيا من جانب قوات الحزام الأمني، و 18 من جانب الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة، وسبعة من جانب القوات المشتركة[101].

108 - ويحقق الفريق في الحالات الأربع التالية، التي تنطوي على ادعاءات الاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب، والقتل خارج نطاق القضاء:

(أ) في 6 آب/أغسطس، زُعم أن أحمد ماهر، وهو صحفي مستقل ومحرر سابق في موقع مرصد عدن الإخباري، وشقيقه ماهر، قد اختُطفا من منزلهما في حي دار سعد في عدن من جانب قوات الحزام الأمني. وتلقى الفريق معلومات تفيد بأن قوات الحزام الأمني احتجزته تعسفا منذ إلقاء القبض عليه في سجن بئر أحمد، حيث يزعم أنه تعرض لسوء المعاملة لدرجة قد تصل إلى حد التعذيب، وأجبر تحت التهديد بالقتل على الإدلاء "باعتراف" بالذنب في جرائم تتعلق بالإرهاب؛

(ب) في 27 آذار/مارس، في مطار عدن الدولي، زُعم أن قوات الحزام الأمني قد اعتقلت سبعة أشخاص من مديرية عنس بمحافظة ذمار. وزُعم أن أربعة منهم احتُجزوا لمدة شهر وأفرج عنهم. وأفيد أن الثلاثة الآخرين ما زالوا رهن الاحتجاز دون توجيه تهمة إليهم في سجن بئر أحمد وأنهم حُرموا من الزيارات أو الاتصال بعائلاتهم.

(99) يواصل الفريق تحقيقه في الحادث الذي وقع في صنعاء في 25 آذار/مارس 2022.

(100) انظر www.ohchr.org/en/press-releases/2021/02/joint-statement-independent-united-nations-human-rights-experts-human-rights؛ و https://pilac.law.harvard.edu/ansas؛ و A/HRC/38/44.

(101) انظر www.ama-ye.org/?no=1936&ln=En.

(ج) في 24 كانون الثاني/يناير، في حوالي الساعة 15:00 (بالتوقيت المحلي)، ذهب ضابطان من شرطة كريتر إلى حي شعب العيدروس في مديرية كريتر بمحافظة عدن وزُعم أنهما قتلا بالرصاص رجلا مدنيا، خالد علي سالم باحكيم، بعد أن رفض الرجل التعرض للاعتقال التعسفي؛

(د) في 10 أيلول/سبتمبر، زُعم أن أفراد أمن من حاجز الجبلين الأمني في طور الباحة بمحافظة لحج، تابعين للواء التاسع صاعقة التابع للمجلس الانتقالي الجنوبي، اعتقلوا مواطنا يمنيا، عبد الملك أنور أحمد السنباني، عند نقطة التفتيش الخاصة بهم في عدن واقتادوه إلى مقر اللواء في عدن، حيث زعم أنه تعرض للاعتداء والقتل.

109 - وشملت تحقيقات الفريق مقابلات أجريت مع أفراد من أسر الضحايا ومع نشطاء في مجال حقوق الإنسان وثقوا الانتهاكات المبلغ عنها، فضلا عن استعراض لتقارير منظمات غير حكومية، ومعلومات متاحة للجمهور. وبعث الفريق برسالة إلى حكومة اليمن بشأن الانتهاكات المبلغ عنها وهو في انتظار تلقي رد عليها. ويحقق الفريق فيما إذا كانت الحكومة قد أوفت بالتزامها بموجب القانون الدولي بحماية جميع الأفراد من الاحتجاز التعسفي والتعذيب وغير ذلك من الانتهاكات، وبإجراء تحقيقات عاجلة وشاملة، وبتقديم الجناة إلى العدالة.

دال - الإصابات الناجمة عن الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة في صفوف المدنيين

110 - استمر النزاع المسلح في إلحاق خسائر فادحة بالمدنيين. فوفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تسببت الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة في أكبر حصة من الإصابات في صفوف المدنيين في الفترة التي انقضت منذ توقيع الهدنة في نيسان/أبريل 2022. ومع انحسار القتال، أمكن للمدنيين التحرك بحرية أكبر، حيث بات الكثيرون يسعون إلى الوصول إلى أراضيهم الزراعية ومنازلهم. وقد زاد ذلك من تعرضهم للألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب. وخلال الفترة ما بين نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر 2022، أسفرت حوادث ناجمة عن ألغام أرضية وذخائر غير منفجرة عن 343 إصابة في صفوف المدنيين، منها 95 حالة وفاة و 248 إصابة بجروح، معظمها في مناطق خطوط المواجهة في محافظتي الحديدة والجوف. وبالمقارنة، في الأشهر الستة التي سبقت الهدنة، كان عدد الإصابات في صفوف المدنيين أقل من 248 إصابة، منها 101 حالة وفاة و 147 إصابة بجروح[102].

111 - وتلقى الفريق معلومات تفيد بأن الحوثيين واصلوا تصنيع الألغام المضادة للأفراد، التي زرعوها في الأراضي الزراعية، وعلى طول الطرق، وبالقرب من البنية التحتية المدنية (المدارس والمساجد ونقاط المياه)، ومعظمها في مناطق خطوط المواجهة. وأدى التفجير العرضي للألغام الأرضية المضادة للأفراد إلى مقتل أو إصابة مئات المدنيين (انظر الشكل العاشر). ووثق الفريق حالات 11 مدنيا قتلوا أو جرحوا في انفجارات ألغام أرضية في الحديدة ومأرب وتعز والبيضاء (انظر المرفق 31).

(102) انظر https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-humanitarian-update-issue-9-september-2022؛ و https://twitter.com/ochayemen/status/1587850904560099328?s=46&t=kUo4xQxzhB4XmBwFF2Xecg.

الشكل العاشر

مقارنة الإصابات الناجمة عن الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة بإجمالي الإصابات، تشرين الأول/أكتوبر 2021 إلى أيلول/سبتمبر 2022

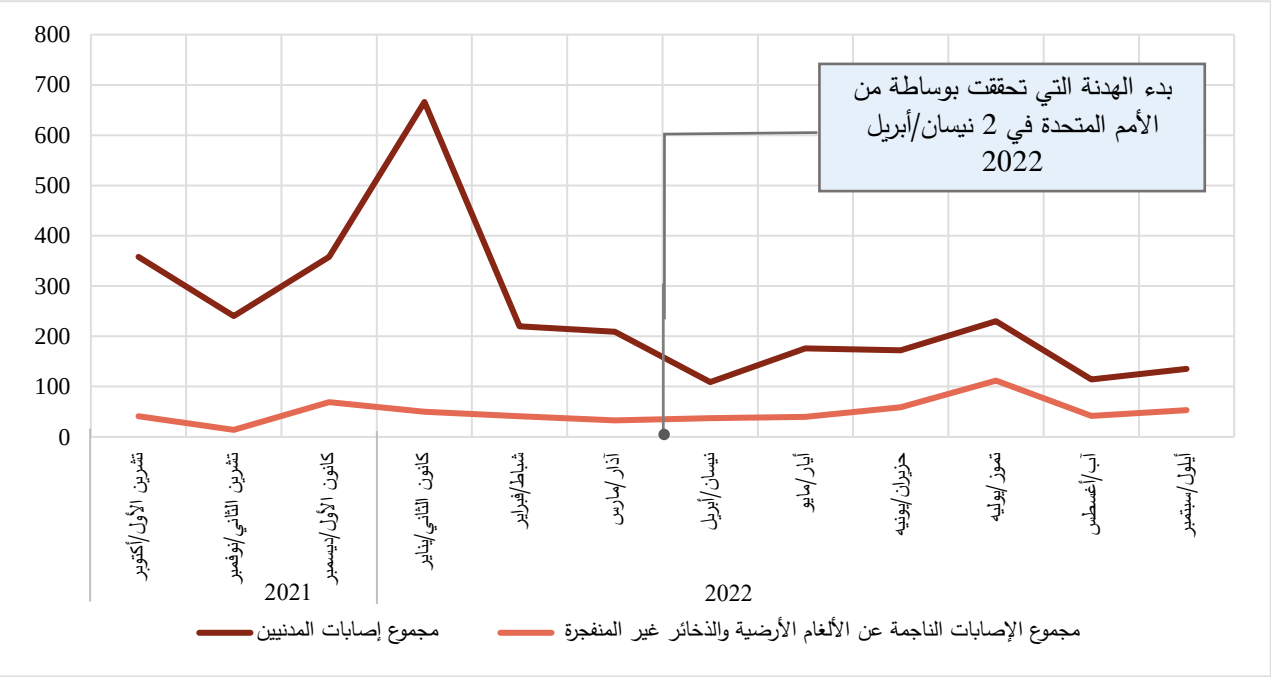

المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/مجموعة آلية الاستجابة السريعة.

ثامنا - عرقلة إيصال وتوزيع المساعدات الإنسانية

112 - لا يزال الوضع الإنساني مزريا، حيث يحتاج ما يقدر بنحو 23,4 مليون شخص إلى شكل من أشكال المساعدة أو الحماية. وقد واجهت الجهات الفاعلة الإنسانية العديد من العراقيل التي فرضتها حكومة اليمن والحوثيون والجهات الفاعلة الأخرى في إيصال المساعدات الإنسانية وتوزيعها على السكان الذين هم في حاجة ماسة إلى المساعدة. وكانت العوائق الرئيسية هي العنف ضد موظفي المساعدة الإنسانية وأصول جهات المساعدة الإنسانية، والقيود المفروضة على حركة موظفي المساعدة الإنسانية والعمليات الإنسانية، وإعاقة الأنشطة الإنسانية. كما قيدت الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة الوصول إلى العديد من مناطق خطوط المواجهة حيث يحتاج ملايين الأشخاص إلى المساعدة. وأبلغ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن وقوع 673 حادثا في 103 مديريات في 19 محافظة حيث تأثر الوصول في الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر 2022، وهو ما يمثل زيادة كبيرة مقارنة بالربع السابق، وأدى إلى تأثر 5,8 ملايين شخص (انظر الشكل الحادي عشر)[103].

(103) انظر https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-access-snapshot-july-september-2022-30-september-2022.

الشكل الحادي عشر

لمحة عن الوصول، تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر 2022

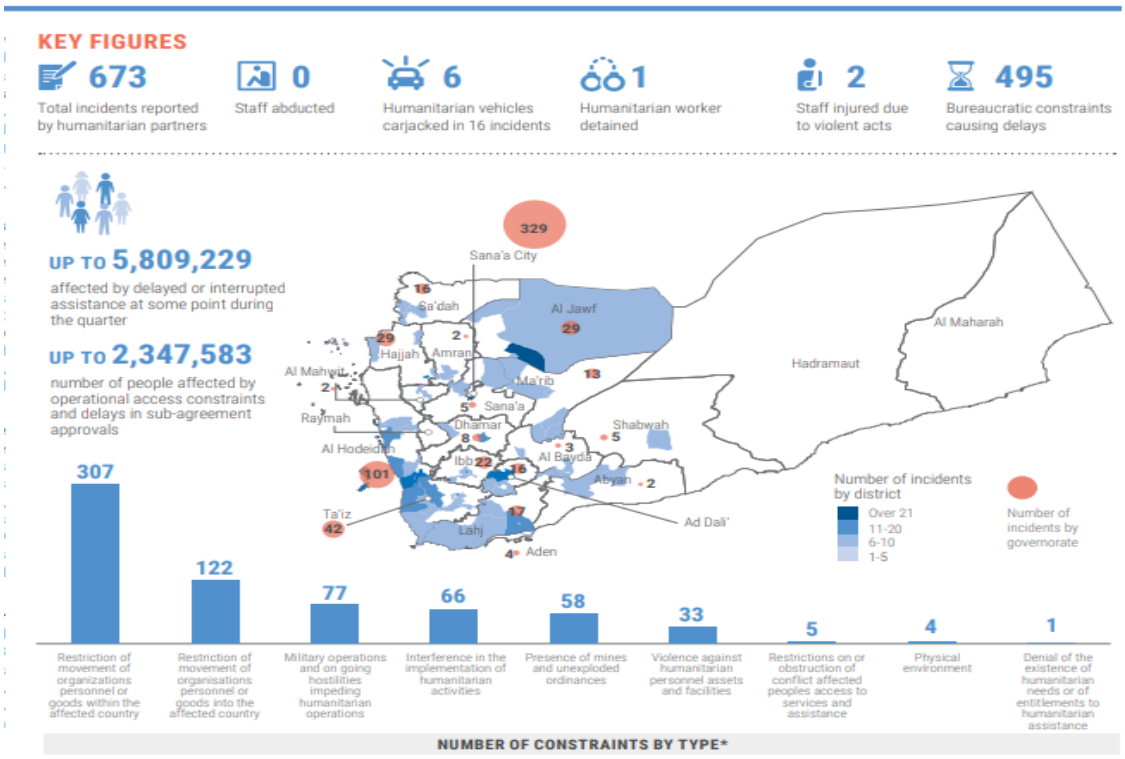

المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

تاسعا - التوصيات

113 - يوصي الفريقُ مجلسَ الأمن بما يلي:

(أ) أن يدعو الحوثيين إلى الامتناع عن استخدام الترهيب أو العنف ضد أشخاص على متن سفينة أو ضد السفينة نفسها بما قد يعرض سلامة ملاحة السفينة للخطر؛

(ب) أن يدعو الحوثيين وحكومة اليمن إلى التعاون مع الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين في تنفيذ الإنقاذ الآمن لناقلة النفط *صافر*، الذي يهدف إلى منع كارثة بيئية وإنسانية محتملة في البحر الأحمر، واليمن، والمنطقة؛

(ج) أن يدعو أطراف اتفاق ستوكهولم إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها تقويض الاتفاق، وأن يعرب عن اعتزامه فرض جزاءات على من يقومون بأي من تلك الأعمال؛

(د) أن يدعو أطراف النزاع إلى الامتناع عن اتخاذ تدابير من شأنها أن تؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي في اليمن؛

(هـ) أن يدعو الدول الأعضاء إلى زيادة الجهود لمكافحة تهريب الأسمدة والمواد الكيميائية الأخرى والاتجار بها، مما يمكن أن يستخدمه الحوثيون كسلائف للمتفجرات أو كعنصر مؤكسد في صنع الوقود الداسر الصلب أو لأغراض عسكرية أخرى؛

(و) أن يدعو الدول الأعضاء إلى زيادة الجهود لمكافحة تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار بها لضمان تنفيذ الجزاءات المالية، والنظر في اعتماد صكوك قانونية مناسبة تسمح بإجراء التحقيق حسب الأصول في الحالات التي تكتشفها القوات البحرية وقوات خفر السواحل الدولية في المياه الدولية حتى يتسنى أن تقدم السلطات المختصة الجناة إلى العدالة؛

(ز) أن يدعو الدول الأعضاء إلى تحسين تبادل المعلومات بشأن المضبوطات البحرية من الأسلحة والذخائر والمواد ذات الصلة مع حكومة اليمن، والقوات البحرية الدولية العاملة في بحر العرب والبحر الأحمر، والأطراف المعنية الأخرى من قبيل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، للسماح بالملاحقة القانونية للمهربين المحتجزين في اليمن؛

(ح) أن يدعو الدول الأعضاء في المنطقة إلى تحسين تبادل المعلومات مع حكومة اليمن بشأن ضبط الأسلحة والذخائر والمواد ذات الصلة، وبشأن الأفراد والكيانات على أراضيها المتورطين في التهريب والاتجار لصالح الحوثيين، للسماح بالملاحقة القانونية للمهربين المحتجزين في اليمن؛

(ط) أن يدعو الطرفين إلى النظر في اعتماد تدابير لزيادة التنسيق بين البنكين المركزيين العاملين في عدن وصنعاء، بما في ذلك آلياتهما التنظيمية وعملياتهما المصرفية في جميع أنحاء اليمن؛

(ي) أن يدعو الحوثيين إلى قبول الأوراق النقدية الصادرة عن البنك المركزي اليمني في عدن، التي جرى حظرها من جانبهم باعتبارها مزيفة، لتُعامل باعتبارها عملة قانونية في جميع أنحاء اليمن؛

(ك) أن يدعو الحوثيين إلى الامتناع عن مصادرة الأراضي والمباني وغيرها من ممتلكات الأفراد والكيانات، بشكل تعسفي وباستخدام القوة، دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، وأن يعرب عن اعتزامه فرض جزاءات على من يقومون بتلك الأعمال؛

(ل) أن يدعو الحوثيين إلى اتخاذ تدابير لتوجيه إيرادات موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى إلى البنك المركزي اليمني كمساهمة في دفع الرواتب في محافظة الحديدة وفي جميع أنحاء اليمن، وفقا لاتفاق ستوكهولم؛

(م) أن يدعو الحوثيين إلى الامتناع عن التسرع في تنفيذ أي قانون يحظر الفوائد على المعاملات المصرفية أو التجارية دون التشاور حسب الأصول مع جميع أصحاب المصلحة؛

(ن) أن يدعو الحوثيين إلى الامتناع عن إرسال أي رسائل إلى السكان يطلبون فيها الدعم لجهودهم الحربية أو الإيعاز إلى شركات الاتصالات أو إلى أي فرد أو كيان آخر بالمساهمة بأي أموال لتمويل جهودهم الحربية، وأن يعرب عن اعتزامه فرض جزاءات على المسؤولين عن تلك الأعمال؛

(س) أن يدعو أطراف النزاع، مشيرا إلى الفقرة 12 من قراره 2624 (2022)، إلى الامتناع عن تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح، وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، وأن يعرب عن اعتزامه فرض جزاءات على المسؤولين عن تلك الأعمال؛

(ع) أن يدين بأشد العبارات جميع الهجمات ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية، التي يحظرها القانون الدولي الإنساني، وأن يعيد تأكيد ضرورة امتثال أطراف النزاع لالتزاماتها بموجب القانون الدولي؛

(ف) أن يدعو أطراف النزاع إلى اتخاذ تدابير لوقف الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية، وتسجيل مواضع زرعها، وإزالة الألغام الأرضية الموجودة من المناطق المدنية الخاضعة لسيطرتها، وأن يشجع الدول الأعضاء على زيادة الدعم للجهود الإنسانية لإزالة الألغام في اليمن؛

(ص) أن يدعو أطراف النزاع إلى ضمان المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانوني الدولي لحقوق الانسان التي ترتكبها قواتها وتوفير سبل الانتصاف والدعم فورا للضحايا.

114 - ويوصي الفريقُ اللجنة بأن تنظر فيما يلي:

(أ) تضمين بيان صحفي صيغة تدين بأشد العبارات الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وكذا انتهاكات حقوق الإنسان، من جانب أطراف النزاع، بما في ذلك الهجمات المحددة الهدف أو العشوائية التي يتم شنها على المدنيين والبنية التحتية المدنية في اليمن والدول المجاورة؛

(ب) تضمين بيان صحفي صيغة تدين بأشد العبارات التهديدات والهجمات العسكرية للحوثيين ضد السفن التجارية في البحر الأحمر وخليج عدن، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الناقلات في محطات النفط الخاضعة لسيطرة حكومة اليمن؛

(ج) تنظيم مناقشة مركزة في اللجنة بشأن حالة تنفيذ التوصيات المقدمة من الفريق في إطار الولايات السابقة، التي استعرضتها اللجنة وقبلتها؛

(د) تشجيع أطراف النزاع وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين، بما يشمل الوسطاء الدوليين، على إدراج تدابير في عملية السلام من شأنها:

'1' درء عدم الاستقرار الاقتصادي في اليمن؛

'2' تيسير المزيد من التنسيق بين البنكين المركزيين العاملين في عدن وصنعاء، بما في ذلك آلياتهما التنظيمية وعملياتهما المصرفية؛

'3' السماح بقبول الأوراق النقدية الصادرة عن البنك المركزي اليمني في عدن التي حظرها الحوثيون باعتبارها مزيفة، لتُعامل باعتبارها عملة قانونية في جميع أنحاء اليمن؛

'4' إلغاء الازدواج الضريبي على التجارة الداخلية بين المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والمناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في اليمن؛

'5' وضع آلية مناسبة لتحصيل الإيرادات وتقاسمها واستخدامها تخدم المصالح الفضلى للشعب اليمني.

Annex 1 Methodology

1. The Panel uses satellite imagery of Yemen procured by the United Nations from private providers to support investigations. It also uses commercial databases recording maritime and aviation data and mobile phone records. Public statements by officials through their official media channels are accepted as factual unless contrary facts are established. While it has been as transparent as possible, in situations in which identifying sources would expose these sources or others to unacceptable safety risks, the Panel does not include identifying information.

2. The Panel reviews social media, but no information gathered is used as evidence unless it could be corroborated using multiple independent or technical sources, including eyewitnesses, to appropriately meet the highest achievable standard of proof.

3. The spelling of toponyms within Yemen often depends on the ethnicity of the source or the quality of transliteration. The Panel has adopted a consistent approach in the present update.

4. The Panel places importance on the rule of consensus among the Panel members and agrees that, if differences and/or reservations arise during the development of reports, it would only adopt the text, conclusions and recommendations by a majority of the members. In the event of a recommendation for designation of an individual or a group, such recommendation would be done based on unanimity.

5. The Panel has offered the opportunity to reply to Member States, entities and individuals involved in most incidents that are covered in this report. Their response has been taken into consideration in the Panel's findings. The methodology for this is provided in appendix A.

Appendix A 'The opportunity to reply' methodology used by the Panel

1. Although sanctions are meant to be preventative not punitive, it should be recognized that the mere naming of an individual or entity[1] in a Panel's public report, could have adverse effects on the individual. As such, where possible, individuals concerned should be provided with an opportunity to provide their account of events and to provide concrete and specific information/material in support. Through this interaction, the individual is given the opportunity to demonstrate that their alleged conduct does not fall within the relevant listing criteria. This is called the 'opportunity to reply'.

2. The Panel's methodology on the opportunity to reply is as follows:

(a) Providing an individual with an 'opportunity to reply' should be the norm;

(b) The Panel may decide not to offer an opportunity of reply if there is credible evidence that it would unduly prejudice its investigations, including if it would:

(i) Result in the individual moving assets if they get warning of a possible recommendation for designation;

(ii) Restrict further access of the Panel to vital sources;

(iii) Endanger Panel sources or their relatives or Panel members;

(iv) Adversely and gravely impact humanitarian access for humanitarian actors in the field;

(v) For any other reason that can be clearly demonstrated as reasonable and justifiable in the prevailing circumstances.

3. If the circumstances set forth in 2 (b) do not apply, then the Panel should be able to provide an individual an opportunity to reply.

4. The individual should be able to communicate directly with the Panel to convey their personal determination as to the level and nature of their interaction with the Panel.

5. Interactions between the Panel and the individual should be direct, unless in exceptional circumstances.

6. In no circumstances the third parties, without the knowledge of the individual, can determine for the individual its level of interaction with the Panel.

7. The individuals, on the other hand, in making their determination of the level and nature of interaction with the Panel, may consult third parties or allow third parties (for example, legal representative or their government) to communicate on their behalf on subsequent interactions with the Panel.

[1] Hereinafter, the term individual will be used to reflect both individuals and entities.

Appendix B Investigations methodology on violations relating to IHL, IHRL, and acts that constitute human rights abuses

1. The Panel adopts the following stringent methodology to ensure that its investigations meet the highest possible evidentiary standards, despite it being prevented from visiting places in Yemen. In doing so it pays particular attention to the "Informal Working Group on General Issues of Sanctions Reports", (S/2006/997), on best practices and methods, including paragraphs 21, 22 and 23, as per paragraph 14 of resolution 2564 (2021).

2. The Panel's methodology, in relation to its investigations concerning alleged IHL, IHRL and human rights abuses, is as set out below:

(a) All Panel investigations are initiated based on verifiable information being made available to the Panel, either directly from sources or from media reports.

(b) In carrying out its investigations on the use of explosive ordnance, the Panel relies on at least three or more of the following sources of information:

(i) At least two eyewitnesses or victims;
(ii) At least one individual or organization (either local or international) that has also independently investigated the incident;
(iii) If there are casualties associated with the incident, and if the casualties are less than ten in number, the Panel will endeavour to obtain copies of death certificates and medical certificates. In incidents relating to mass casualties, the Panel relies on published information from the United Nations and other organizations;
(iv) Technical evidence, which includes imagery of the impact damage, blast effects, and recovered fragmentation. In all cases, the Panel collects imagery from at least two different and unrelated sources. In the rare cases where the Panel has had to rely on open source imagery, the Panel verifies that imagery by referring it to eyewitnesses or by checking for pixilation distortion:
    a. In relation to air strikes, the Panel often identifies the responsible party through crater analysis or by the identification of components from imagery of fragmentation; and
    b. The Panel also analyses imagery of the ground splatter pattern at the point of impact from mortar, artillery, or free flight rocket fire to identify the direction from which the incoming ordnance originated. This is one indicator to assist in the identification of the perpetrator for ground fire when combined with other sources of information.
(v) The utilization of open source or purchased satellite imagery, wherever possible, to identify the exact location of an incident, and to support analysis of the type and extent of destruction. Such imagery may also assist in the confirmation of timelines of the incident;
(vi) Access to investigation reports and other documentation of local and international organizations that have independently investigated the incident;
(vii) Other documentation that supports the narrative of sources, for example, factory manuals that may prove that the said factory is technically incapable of producing weapons of the type it is alleged to have produced;
(viii) In rare instances where the Panel has doubt as to the veracity of available facts from other sources, local sources are relied on to collect specific and verifiable information from the ground, for example, if the Panel wished to confirm the presence of an armed group in a particular area;
(ix) Statements issued by or on behalf of a party to the conflict responsible for the incident;
(x) Open source information to identify other collaborative or contradictory information regarding the Panel's findings.

(c) In carrying out its investigations on deprivation of liberty and associated violations, the Panel relies on the following sources of information:

(i) The victims, where they are able and willing to speak to the Panel, and where medical and security conditions are conducive to such an interview;

(ii) The relatives of victims and others who had access to the victims while in custody. This is particularly relevant in instances where the victim dies in custody;
(iii) Interviews with at least one individual or organization (either local or international) that has also independently investigated the incident;
(iv) Medical documentation and, where applicable, death certificates;
(v) Documentation issued by prison authorities;
(vi) Interviews with medical personnel who treated the victim, wherever possible;
(vii) Investigation and other documentation from local and international organizations that have independently investigated the incident. The Panel may also seek access to court documents if the detainee is on trial or other documentation that proves or disproves the narrative of the victim;
(viii) Where relevant, the Panel uses local sources to collect specific and verifiable information from the ground, for example, medical certificates;
(ix) Statements issued by the party to the conflict responsible for the incident;
(x) Open-source information to identify other collaborative or contradictory information regarding the Panel's findings;
(xi) Detainees do not have always access to medical care, nor is it always possible to obtain medical reports, especially in cases of prolonged detention. Therefore, the Panel accepts testimonies received from detainees alleging that violence was used against them during detention by the detaining parties as prima facie evidence of torture;
(xii) For the same reasons, medical and police reports are not required by the Panel to conclude that rape or sexual violence took place.

(d) In carrying out its investigations on other violations, including forced displacement human rights violations and abuses against migrants, or threats against medical workers, the Panel relies on information that includes:
(i) Interviews with victims, eyewitnesses, and direct reports where they are able and willing to speak to the Panel, and where conditions are conducive to such an interview;
(ii) Interviews with at least one individual or organization (either local or international) that has also independently investigated the incident;
(iii) Documentation relevant to verify information obtained;
(iv) Statements issued by the party to the conflict responsible for the incident;
(v) Open-source information to identify other collaborative or contradictory information regarding the Panel's findings.

(e) In carrying out its investigation in respect to the recruitment of children by parties to the conflict, the Panel is particularly mindful of the risk pose by its investigations for the children and their family. The Panel also refrains from interviewing directly the victim, unless it is sure that this will not have a negative impact on them. Therefore, the Panel often relies on sources such as:
(i) Investigations and other documentation from local and international organizations that have independently investigated the incident;
(ii) Interviews with people and organizations providing assistance to these children;
(iii) Interviews with other people with knowledge of the violations such as family members, community leaders, teachers, and social workers.

(f) The standard of proof is met when the Panel has reasonable grounds to believe that the incidents had occurred as described and, based on multiple corroboratory sources, that the responsibility for the incident lies with the identified perpetrator. The standard of proof is "beyond a reasonable doubt".

(g) Upon completion of its investigation, wherever possible, the Panel provides those responsible with an opportunity to respond to the Panel's findings in so far as it relates to the attribution of responsibility. This is undertaken in accordance with the Panel's standard methodology on the opportunity to reply. Generally, the Panel would provide detailed information in any opportunity to respond, including geo-locations. However, detailed information on incidents are not provided when there is a credible threat that it would threaten Panel's sources, for example, in violations related to deprivation of liberty, violations associated with ground strikes on a civilian home, or in violations associated with children.

(h) If a party does not provide the Panel with the information requested, the Panel will consider whether this is of sufficient gravity to be considered as non-compliance with paragraph 18 of resolution 2624 (2022) and thus consideration for reporting to the Committee.

3. The Panel does not include information in its reports that may identify or endanger its sources. Where it is necessary to bring such information to the attention of the Council or the Committee, the Panel deposits such information in the custody of the Secretariat for viewing by members of the Committee.

4. The Panel does not divulge any information that may lead to the identification of victims, witnesses, and other particularly vulnerable sources, except: 1) with the specific permission of the sources; and 2) where the Panel is, based on its own assessment, certain that these individuals would not suffer any danger as a result of such disclosure of information. The Panel stands ready to provide the Council or the Committee, on request, with any additional imagery and documentation to support the Panel's findings beyond that included in its reports. Appropriate precautions will, however, be taken to protect the anonymity of its sources.

Annex 2 UN Geographic Information Systems (GIS) Map

Annex 3 Summary of Panel correspondence (up to 9 December 2022)

Table 3.
Correspondence with Member States

Member State	*Number of letters sent by the Panel*	*Number of unanswered letters by Member State*	*Number of letters where the deadline is after 9 December 2022*
Kingdom of Bahrain	3		
Republic of Bulgaria	1		
People's Republic of China	3	1	
Republic of Djibouti	2	2	
Arab Republic of Egypt	1		
Republic of Ethiopia	1		
France	2		
Islamic Republic of Iran	5	2	
Italy	1		
Jordan	1		
State of Kuwait	1		
Sultanate of Oman	9	2	
Kingdom of Saudi Arabia	4	1	
Singapore	1		
Sri Lanka	1		
Republic of Sudan	1		
Switzerland	1		
Türkiye	3		
Turkmenistan	2	2	
Republic of Uganda	1		
United Arab Emirates	8	2	
United Kingdom	2		1
United States of America	7		
Yemen	16	8	
Total	*77*	*20*	*1*

Table 3.2
Correspondence with armed groups and other non-governmental entities

Entity	*Number of letters sent by the Panel*	*Number of unanswered letters by entity*	*Number of letters where the deadline is after 9 December 2022*
Sana'a-based ministry of foreign affairs	10	8	2
Sana'a-based Central Bank of Yemen	1	1	
Southern Transitional Council	3	3	
Total	11	*12*	*2*

Table 3.3
Correspondence with commercial companies/government entities

Commercial Company/ Government Entity	*Number of letters sent by the Panel*	*Number of unanswered letters by commercial company*	*Number of letters where the deadline is after 9 December 2022*
CMA CGM	1		
Commander of Joint Forces	1	1	
Hapag Lloyd	1		
Maran Tankers Management Athens, Greece	1	1	
Okeanis Eco Tankers, Greece	1	1	
Shraddha Maritime Services Pvt. Ldt. India	1	1	
Thadamon Bank	1	1	
Total	*7*	*4*	

Annex 4 National Defence Council Resolution No. (1) of 2022 AD designating the Houthis as a Terrorist Organisation

Figure 4.1
Copy of National Defence Council Resolution No. (1) of 2022 AD designating the Houthis as a Terrorist Organisation

الجمهورية اليمنية
مجلس القيادة الرئاسي

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار مجلس الدفاع الوطني رقم (١) لعام ٢٠٢٢م

بشـــأن

حشد الجهد السياسي والدبلوماسي اقليمياً ودولياً

أستمع المجلس الى تقرير شفهي مقدم من وزير الخارجية وشؤون المغتربين حول نتائج لقاءاته مع المبعوث الدولي للأمم المتحدة والأمريكي والأمين العام للأمم المتحدة و أقر الآتي:-

١- يو افق المجلس على تصنيف الحوثيين جماعة ارهابية.

٢- تشكيل لجنة برئاسة الدكتور/ عبدالله العليمي عضو مجلس القيادة الرئاسي وعضوية كل من :-

- وزير الخارجية وشؤون المغتربين.
- وزير الشؤون القانونية وحقوق الإنسان.
- رئيس هيئة التشاور والمصالحة.

٣- تتولى اللجنة المهام الأتية :-

أ- إعداد خطة للتحرك السياسي والدبلوماسي بالتنسيق مع قيادة التحالف والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن حول تصنيف الحوثين جماعة أرهابية وتجميد أتفاق استوكهولم.

ب- مراجعة الرسالة المعدة من مكتب رئاسة الجمهورية والموجهة للأمين العام للأمم المتحدة المتعلقة بتجميد العمل باتفاق استوكهولم والتنسيق مع التحالف.

ج- رفع نتائج التنفيذ أول بأول لفخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي رئيس مجلس الدفاع الوطني.

٤- ينفذ القرار بالوسائل الإدارية المناسبة.

٥- يبدأ تنفيذ القرار من تاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٢م وينتهي بتنفيذ أحكامه.

المتحفظون	الممتنعون	المنفذون	
		رئيسي	مشارك
لا يوجد	لا يوجد	- د.عبدالله العليمي عضو مجلس القيادة الرئاسي. - وزير الخارجية وشؤون المغتربين - وزير الشؤون القانونية وحقوق الإنسان - رئيس هيئة التشاور والمصالحة	

مدة القرار: مؤقت.
مضمون القرار :خدمي /خارجية/ حشد الجهد السياسي والدبلوماسي اقليمياً ودولياً
شكل القرار:حكم عام.
جهة التنفيذ:مشترك.

محضر جلسة مجلس الدفاع الوطني رقم(١) بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٢م عدد الصفحات(١٠) (الصياغه الأولية)

٤

Source: Government of Yemen

Appendix A Unofficial Translation of National Defence Council Resolution No. (1) of 2022 AD designating the Houthis as a Terrorist Organisation

Republic of Yemen

Presidential Leadership Council

National Defence Council Resolution No. (1) of 2022 AD

About Mobilizing political and diplomatic efforts regionally and internationally

The Council listened to an oral report submitted by the Minister of Foreign Affairs and Expatriate Affairs on the results of meetings with the international envoy of the United Nations, the United States, and the Secretary-General of the United Nations, approved the following:

1. The council agrees to designate the Houthis as a terrorist group.

2. Formation of Committee with Presidency of Dr. Abdullah Al-Alimi, member of the Presidential Leadership Council, and the membership of:

- Minister of Foreign Affairs and Expatriate Affairs
- Minister of Legal Affairs and Human Rights
- Chairman of the Consultation and Reconciliation Authority

3. The Committee undertakes the following tasks:

A. Preparing a plan for political and diplomatic action, in coordination with the leadership of the coalition and the permanent members of the Security Council, regarding designating the Houthis as a terrorist group and freezing the Stockholm Agreement.

B. Refer to the letter prepared by the Presidential Office of the Republic and directed to the Secretary-General of the United Nations related to the freezing of work under the Stockholm Agreement and coordination with the coalition.

C. Presenting the implementation results first to His Excellency the President of the Presidential Leadership Council, President of the National Defence Council.

4. The decision is implemented by appropriate administrative means.

5. The implementation of the decision starts from 22/10/2022 and ends with the implementation of its provisions.

Conservatives	Abstainers	Executioners	
		Head	Participant
Not found	Not found	- Dr. Abdullah Al-Alimi, a member of the Presidential Leadership Council - Minister of Foreign Affairs and Expatriate Affairs - Minister of Legal Affairs and Human Rights - Chairman of the Consultation and Reconciliation Authority	

Duration of the resolution: Temporary
Content of the resolution: service / external / mobilizing political and diplomatic efforts regionally and internationally
Form of resolution: general judgment
Body of Implementation: Joint

Minutes of Defence Council Session No. (1) dated 10/22/20022 number of pages (10) (preliminary wording)

Annex 5 Debris of missiles and UAVs used in the attacks on the UAE in January and February 2022

Figure 5.1
“Zulfiqar” ballistic missile debris used in the attack on Dubai International Airport

Source: Panel

Figure 5.2
Connection element between warhead and the rest of the missile

Source: Panel

Figure 5.3
Detail showing the diameter of the missile (88 centimetres)

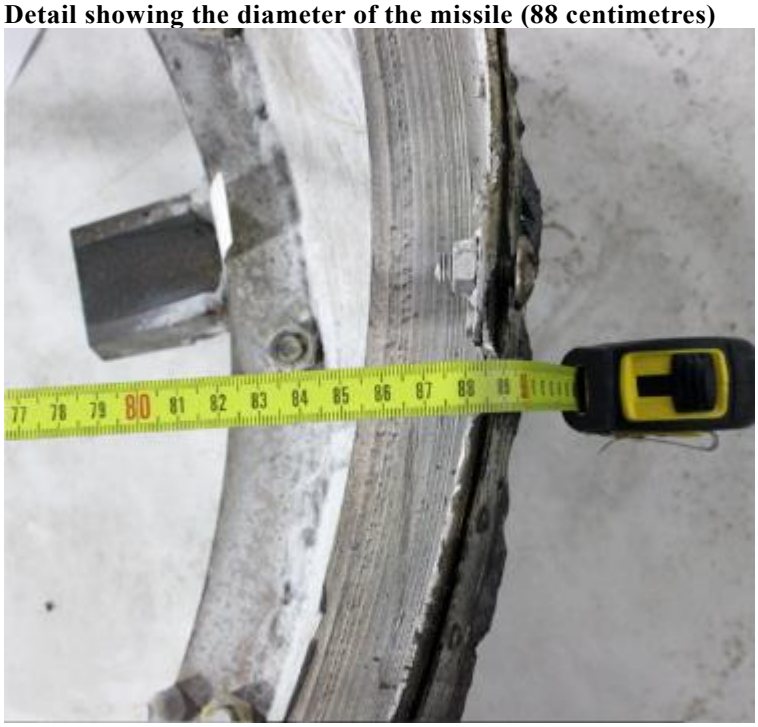

Source: Panel

Figure 5.4
Marking on missile component

Source: Panel

Figure 5.5
Marking on missile component

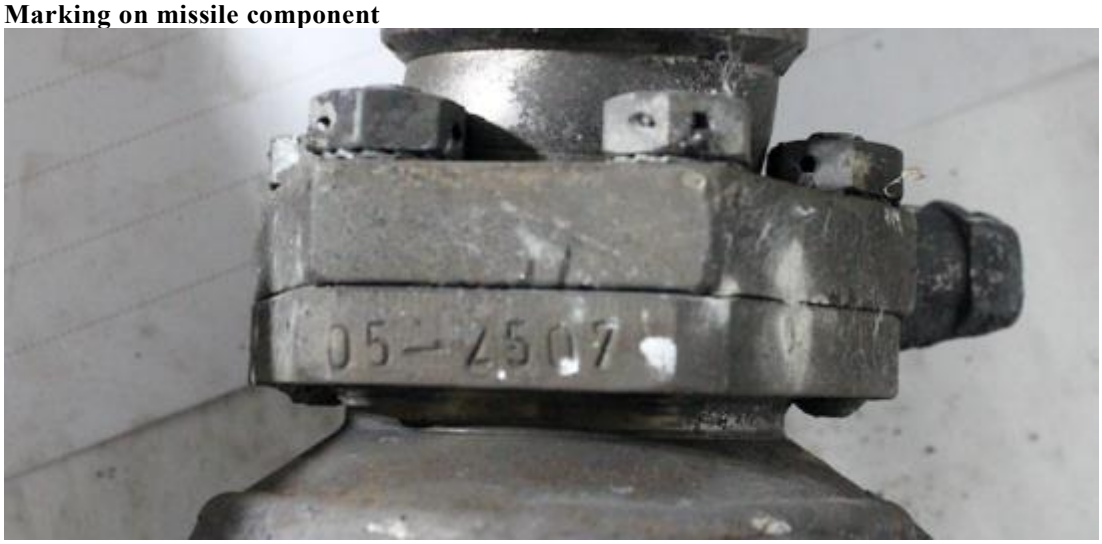

Source: Panel

Figure 5.6
Marking on missile component

Source: Panel

Figure 5.7
Marking on missile component

Source: Panel

Figure 5.8
Debris of the jet vane

Source: Panel

Figure 5.9
Carbon-fibre pressurised gas bottle

Source: Panel

Figure 5.10
Debris of the guidance section

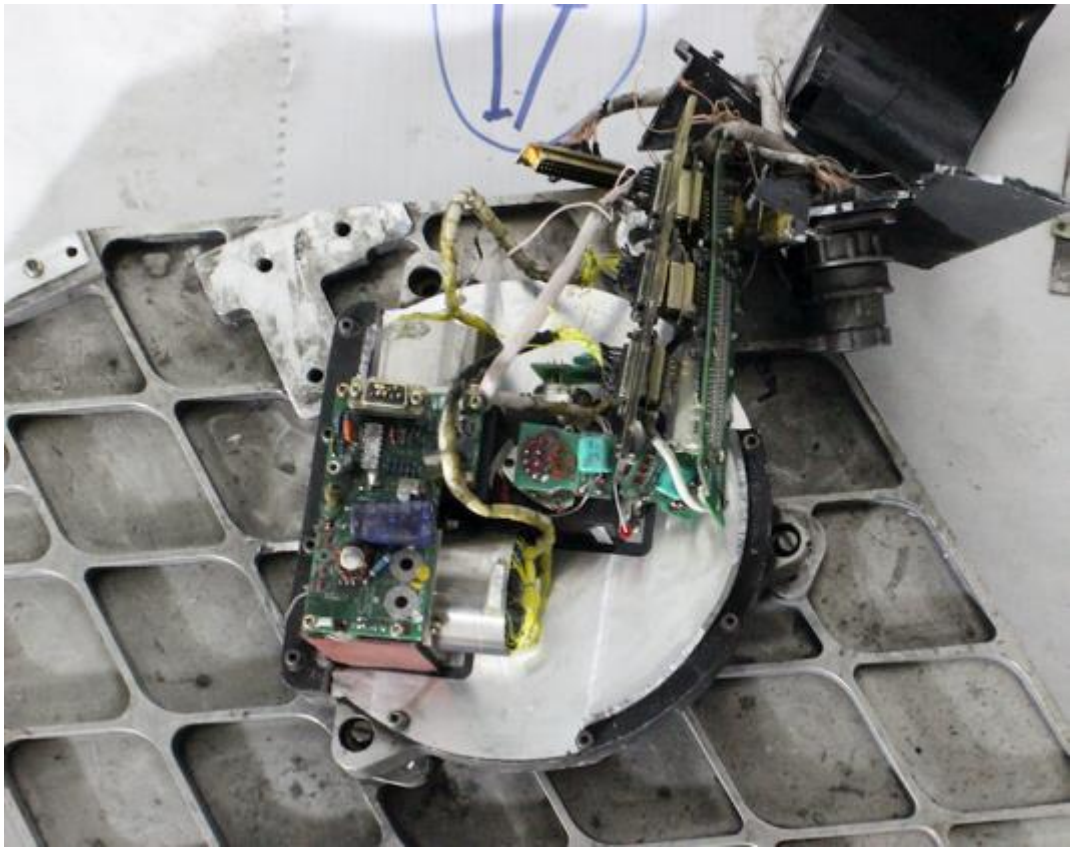

Source: Panel

Figure 5.11
Debris of the two “Quds-2” cruise missiles used in the attack on Abu Dhabi International Airport

Source: Panel

Figure 5.12
Serial number on the Exciter Ignition System of one of the cruise missiles

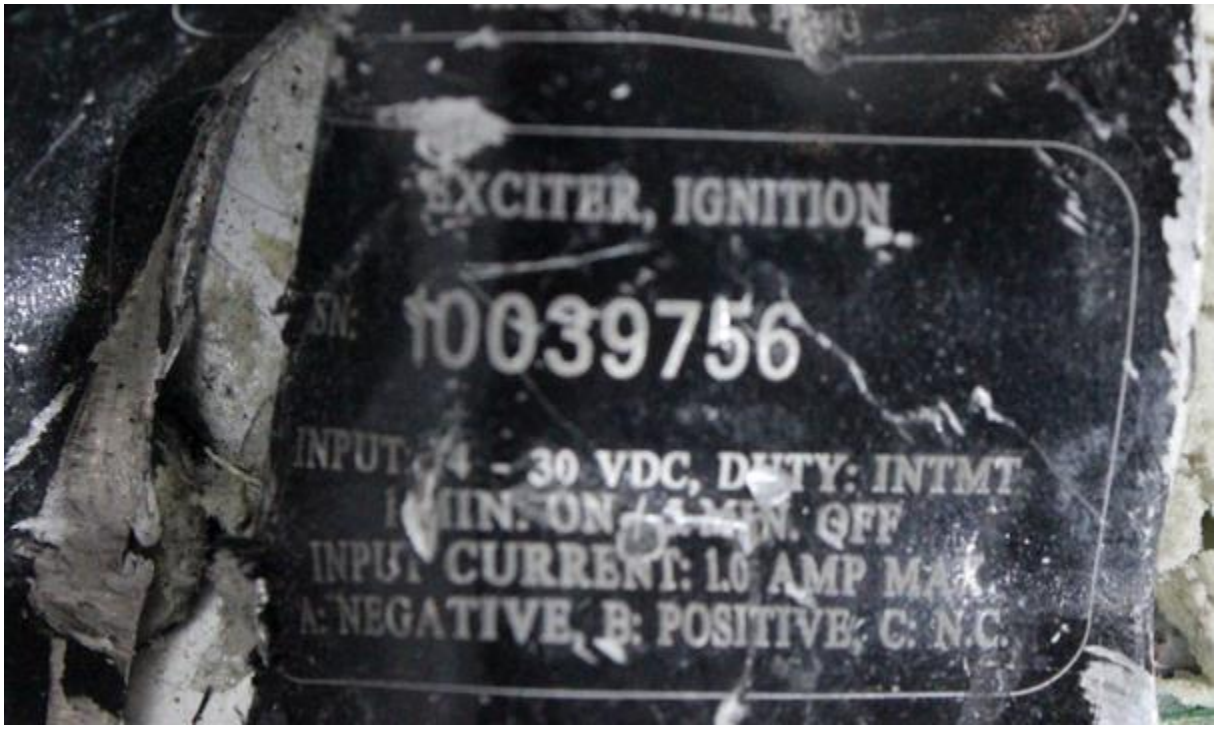

Source: Panel

Figure 5.13
Markings on the fuselage of one of the cruise missiles

Source: Panel

Figure 5.14
“Quds” marking on the debris of one of the cruise missiles

Source: Panel

Figure 5.15
Marking on the debris of the control surface of one of the cruise missiles

Source: Panel

Figure 5.16
Serial number on the debris of the turbojet engine

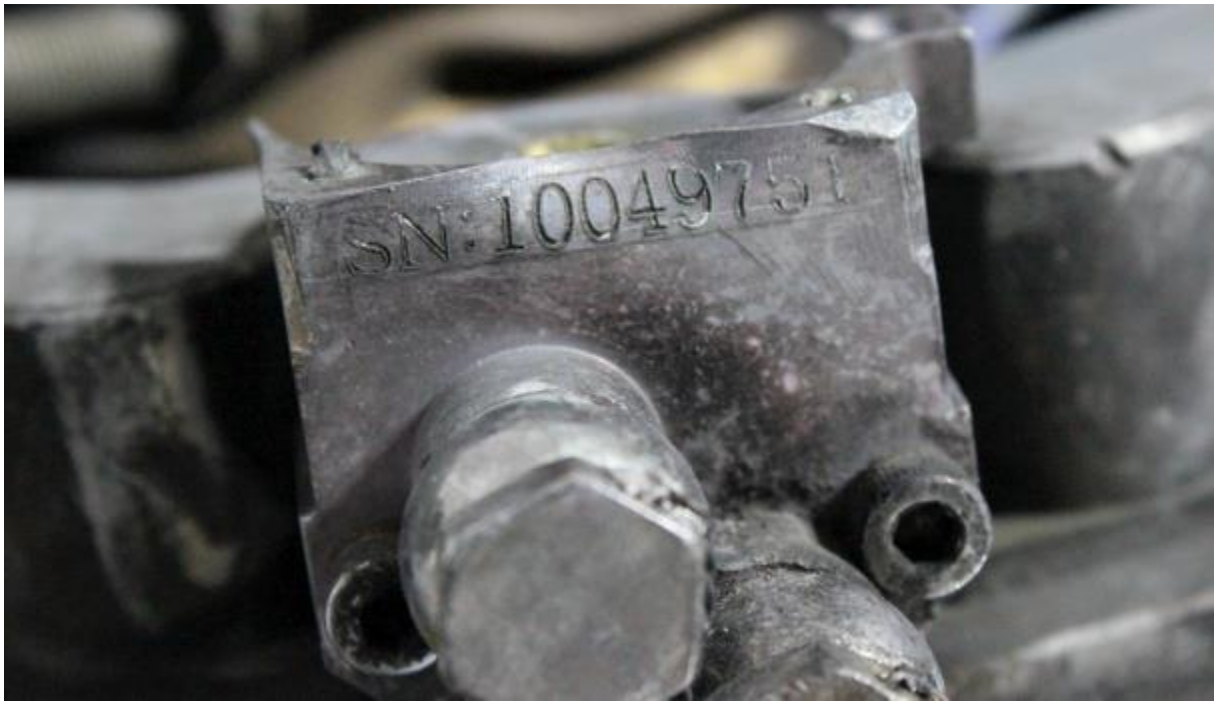

Source: Panel

Figure 5.17
Debris of the "Quds-2" cruise missile used in the attack on the ADNOC fuel depot

Source: Panel

Figure 5.18
Serial number of the turbojet engine

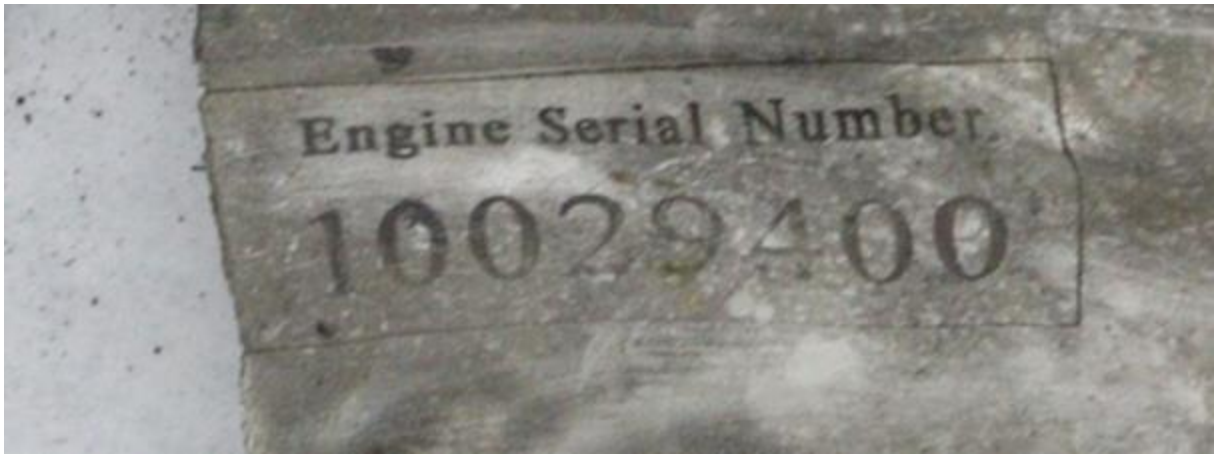

Source: Panel

Figure 5.19
Serial number on the Exciter Ignition System of the cruise missile used in the ADNOC attack

Source: Panel

Figure 5.20
Model V10 Gyroscope from one of the “Sammad” UAVs used in the attack on 2 February 2022

Source: Panel

Figure 5.21
Serial number of the battery box from one of the “Sammad” UAVs used in the attack on 2 February 2022

Source: Panel

Figure 5.22
Battery box from one of the "Sammad" UAVs used in the attack on 2 February 2022

Source: Panel

Figure 5.23
Battery inside of the box from one of the "Sammad" UAVs used in the attack on 2 February 2022

Source: Panel

Figure 5.24
Fuselage, tail section, and engine of one of the "Sammad" UAVs used in the attack on 2 February 2022

Source: Panel

Figure 5.25
Marking on the tail section of the "Sammad" UAVs used in the attack on 2 February 2022

Source: Panel

Figure 5.26
DLE 170 engine of one of the “Sammad” UAVs used in the attack on 2 February 2022

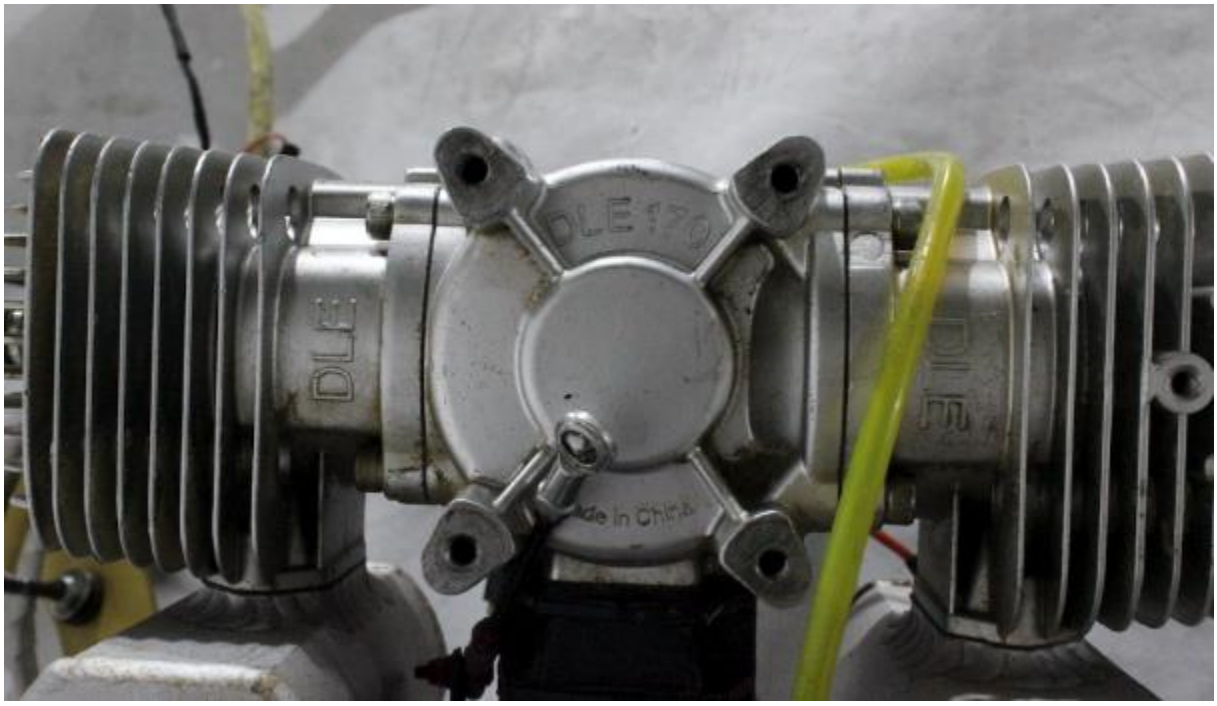

Source: Panel

Figure 5.27
DLE Electric Ignition box for the engine

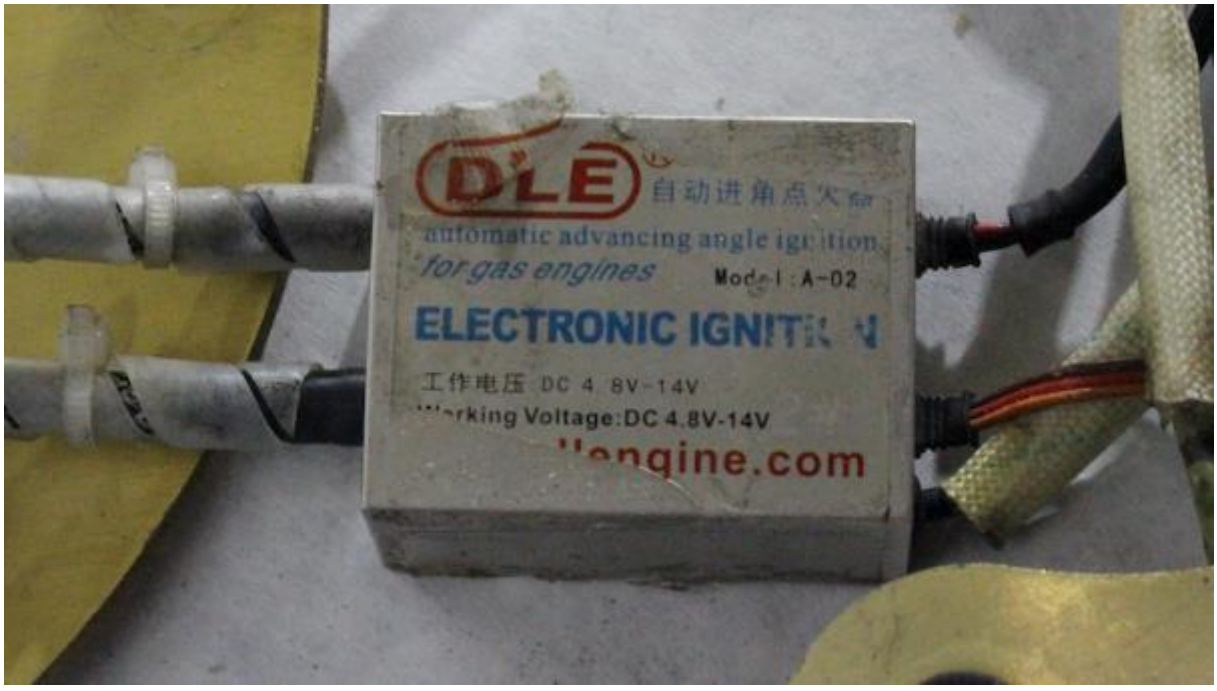

Source: Panel

Annex 6 Houthi Press Release and correspondence threatening oil companies not to transport oil from Yemen

Background

1. On 1 October 2022, the Houthi-appointed Minister of Transport (MoT), Abdul-Wahab Yahya Al-Durra issued a statement, threatening tankers not to transport oil from ports or terminals under GoY-control from 1800 hours LT on 2 October 2022. The Houthis also issued separate circulars from the MoT and Maritime Affairs Authority (MAA) on 2 October 2022 to international energy companies and shipping agents, warning against the transportation of crude oil from Yemen. Since then, the Houthis carried out four attacks at Al-Dabba, Balhaf and Qena (paragraph XX of this report).

2. Prior to the attacks the Houthis had send threatening letters to flag states, shipping companies and ship masters against oil and gas from Yemen, from email address ycg@yemen.net. identifying as the Yemen Coast Guards (YCG) and operations@maa.gov.ye identifying as the Maritime Affairs Authority, Ministry of Transport, Republic of Yemen. Similar threats were made on the twitter handle of the spokesperson of Houthi spokesperson, Yahya Sare'e (@Yahya_Saree) and the corresponding Arabic twitter handle @army21ye.

Figure 6.1
Statement from Houthi Supreme Economic Committee, warning companies against oil exports

رئيس الجمهورية

بتوجيهات من الرئيس المشاط.. الاقتصادية العليا تخاطب الشركات بالتوقف عن نهب ثروات اليمن

بتوجيهات من الرئيس المشاط.. الاقتصادية العليا تخاطب الشركات بالتوقف عن نهب ثروات اليمن

السبت، 05 ربيع الأول 1444هـ الموافق 01 أكتوبر 2022

صنعاء - سبأ :

أصدر فخامة المشير الركن مهدي المشاط رئيس المجلس السياسي الأعلى، توجيهات لتحرير المخاطبات الرسمية النهائية لكل الشركات والكيانات ذات العلاقة بنهب الثروات السيادية اليمنية، للتوقف الكامل عن عمليات النهب.

وأوضح بيان صادر عن اللجنة الاقتصادية العليا تلقته وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن اللجنة تعكف حاليا بالتنسيق مع الجهات المختصة، على تحرير تلك المخاطبات التي تتضمن إشعار كل الشركات والكيانات، بأن عليها التوقف بشكل نهائي عن نهب الثروات اليمنية السيادية، ابتداء من الساعة السادسة من مساء غد الأحد بتوقيت العاصمة صنعاء، السادس من شهر ربيع الأول 1444هـ الموافق 2 أكتوبر 2022م، على أن تتحمل الشركات أو الكيانات المسؤولية الكاملة في حال عدم الالتزام.

وأشارت اللجنة إلى أن المخاطبات التي ستوجه للشركات والكيانات المتورطة بنهب الثروة اليمنية، ستستند إلى النصوص الدستورية والقوانين اليمنية النافذة، ومواثيق ومعاهدات الأمم المتحدة، وعلى رأسها المادة رقم 19 من الدستور اليمني، التي تلزم الدولة وجميع أفراد المجتمع بحماية وصون الثروات الوطنية.

وأكدت الاقتصادية العليا أن الجمهورية اليمنية تحتفظ بحقها القانوني للتعامل مع كل عمليات النهب للثروة اليمنية التي تمت قبل السادس من ربيع الأول 1444هـ الموافق 2 أكتوبر 2022، والتي تم رصدها بدقة خلال الفترات الماضية.

Appendix A Unofficial Translation of Statement from Houthi Supreme Economic Committee warning companies against oil exports

Under the directives of President Al-Mashat, the Supreme Economic Council addresses companies to stop plundering Yemen's wealth
Saturday, 05 Rabi` al-Awwal 1444 AH corresponding to October 01, 2022

Sana'a - Saba: His Excellency Field Marshal Mahdi Al-Mashat, Chairman of the Supreme Political Council, issued directives to issue final official correspondence to all companies and entities related to the looting of Yemeni sovereign wealth, to completely stop looting.

A statement issued by the Supreme Economic Committee, which was received by the Yemeni News Agency (Saba), indicated that the committee is currently working, in coordination with the competent authorities, to issue those correspondences that include notifying all companies and entities that they must stop once and for all the looting of Yemeni sovereign wealth, starting at six o'clock in the afternoon. Tomorrow evening, Sunday, capital Sana'a time, the sixth of the month of Rabi' al-Awwal 1444 AH corresponding to October 2, 2022 AD, provided that companies or entities bear full responsibility in the event of non-compliance.

The committee indicated that the communications that will be addressed to the companies and entities involved in the plundering of Yemeni wealth will be based on constitutional texts, Yemeni laws in force, and United Nations charters and treaties, foremost of which is Article No. 19 of the Yemeni constitution, which obliges the state and all members of society to protect and preserve national wealth.

And the Supreme Economic confirmed that the Republic of Yemen reserves its legal right to deal with all the looting of Yemeni wealth that took place before the sixth of Rabi` al-Awwal 1444 AH corresponding to October 2, 2022, which was carefully monitored during the past periods

Source: https://www.saba.ye/ar/news3205115.htm.

Figure 6.2
Circular issued by Houthi run MAA to companies against transportation of oil

Republic of Yemen
Ministry of Transport
Maritime Affairs Authority
Hodeidah Branch

الجمهورية اليمنية
وزارة النقل
الهيئة العامة للشئون البحرية
فرع الحديدة

الرقم: Ref ت ن ح/ ٤٤/ ٧/ ٢
التاريخ: Date ٢٠٢٢/١٠/٢
الموافق ٦/ ٣/ ١٤٤٤هـ

هام وعاجل

الأخوة / الشركات الملاحية المحترمون

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع / منع عمليات النقل الملاحي التي تقوم بنهب ثروات البلاد

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، والى مذكرة معالي وزير النقل رقم (م. و/1444/3/6) بتاريخ 2022/10/2م (مرفق)، والى مذكرة معالي وزير النفط والمعادن رقم 629 بتاريخ 1444/3/5هـ والمتضمنة حق الشعب والدولة اليمنية في السيادة الدائمة على مواردها وثرواتها الطبيعية والحق في حمايتها وردع وإيقاف أي عمليات فساد أو نهب تطال تلك الموارد والثروات، ووفقا لنصوص وأحكام اتفاقيات المشاركة في الإنتاج PSA الموقعة مع وزارة النفط والمعادن والمصادق عليها من قبل البرلمان والمتضمنة إلزام الشركات المشغلة أو المشاركة في عمليات الاستكشاف والإنتاج بالتنسيق الكامل مع الوزارة والخضوع للأنظمة والتعاميم الصادرة عنها والالتزام بالقوانين اليمنية النافذة. ونظرا لإخلال تلك الشركات بنصوص الاتفاقيات وتورطها في عمليات الفساد والنهب للموارد والثروات السيادية وحرمان الشعب اليمني من الانتفاع بها.

وعليه، يلزم منكم إيقاف التعامل ومنع أي عمليات نقل ملاحي لاي شركات تقوم بعمليات نهب وتهريب ثروات وممتلكات ومقدرات الوطن من النفط والغاز والمعادن، اعتبارا من الساعة السادسة من مساء يوم الاحد الموافق 2022/10/2م، ونحملكم المسئولية الكاملة خلاف ذلك.

وتقبلوا خالص التحايا،،،

الدكتور/ إبراهيم شرف الموشكي
مدير عام الهيئة العامة للشؤون البحرية
فرع الحديدة،

نسخة مع التحية:
- معالي وزير النقل
- نائب وزير النقل
- مدير جهاز الامن والمخابرات بميناء الحديدة

Hodeidah Branch
P.O.Box: 4628 - Hodeidah
Fax: + 967 3 222094
Tel: 222092 / 3 / 5
Email: maa.hodeidah@yemen.net.ye

Head Office: Aden
P.O.Box: 1133 – Aden
Fax: + 967 2 221448
Tel: + 967 2 221581 /221582
E-mail: maa-headoffice@y.net.ye

فرع الحديدة
ص.ب: 4628 - الحديدة
فاكس: 222094 3 967 +
تلفون: 5/ 3/ 222092 3 967 +
البريد الإلكتروني: maa.hodeidah@yemen.net.ye

Source: Confidential

Figure 6.3
Circular issued by Houthi run MoT to companies against transportation of oil

بسم الله الرحمن الرحيم

REPUBLIC OF YEMEN
Ministry of Transport
Office of the Minister

الجمهورية اليمنية
وزارة النقـــل
مكتب الوزير

Ref: ١٤٤٤/٢/ح ج/ع
Date: ٢٠٢٢/١٠/٢

للمعنيون

الإخوة الشركـــات الملاحيـــة للنقل البحـــري

بعد التحية ،،،

الموضوع / منع عمليات النقل الملاحي التي تقوم بنهب ثروات البلاد

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه وإلى مذكرة الأخ/ وزير النفط والمعادن إلينا برقم (629) بتاريخ 1444/3/5هـ الموافق 2022/10/2م والمتضمنة أنه استناداً إلى أحكام ونصوص دستور الجمهورية اليمنية وإلى أحكام ونصوص القوانين النافذة وإلى ميثاق الأمم المتحدة والقرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وبناء القرار رقم (1803) وإلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وإلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية تحت مسمى "السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية" والاجتماعية والثقافية .. التي تؤكد جميعها على حق الشعب والدولة اليمنية في السيادة الدائمة على مواردها وثرواتها الطبيعية والحق في حمايتها ورفع وإيقاف أي عمليات فساد أو نهب لتلك الموارد والثروات ، ووفقاً لنصوص وأحكام الاتفاقيات المشاركة في الانتاج (PSA) الموقعة مع وزارة النفط والمعادن والمصادق عليها من قبل البرلمان والمتضمنة إلزام الشركات المشغلة أو المشاركة في عمليات الاستكشاف والإنتاج بالتنسيق الكامل مع الوزارة والخضوع للأنظمة والتعاميم الصادرة عنها والالتزام بالقوانين اليمنية النافذة .

ونظراً لإخلال تلك الشركات بنصوص الاتفاقيات وتورطها في عمليات الفساد والنهب للموارد والثروات السيادية وحرمان الشعب اليمني من الانتفاع بها.

وعليه .. تهيب وزارة النقل بكافة شركات النقل البحري إيقاف ومنع أي عمليات نقل ملاحي مرتبطة بنشاط تلك الشركات المتورطة في عملية تهريب ثروات وممتلكات ومقدرات الوطن من النفط والغاز والمعادن اعتباراً من الساعة السادسة من مساء يومنا هذا الأحد 6/ربيع أول/1444هـ الموافق 2022/10/2م بتوقيت "العاصمة صنعاء" وتحملكم المسؤولية الكاملة حيال مطالبة ذلك، وكون أي نشاط نقل ملاحي مخالف للإجراءات النظامية سوف يتم التعامل معه باعتباره عملاً غير مشروع يضر بالمصلحة العليا للبلاد.

وتقبلوا خالص تحياتنا ،،،

اللواء/
عبدالوهاب يحيى الدرة
وزيـــر النـــقل

وزارة النقل

صورة مع التحية :

P. O. Box: 2781-Sana'a
Tel.: 00967 -1- 260903 - 260905 - 264273
Fax: 00967 -1- 260901

mot@yemen.net.ye

www.mot.gov.ye

ص.ب: 2781 - صنعاء
هاتف: 00967-1-260903 / 260905/ 264273
فاكس: 00967-1-260901

Source: Confidential

Figure 6.4
Email to shipping company not to take on oil

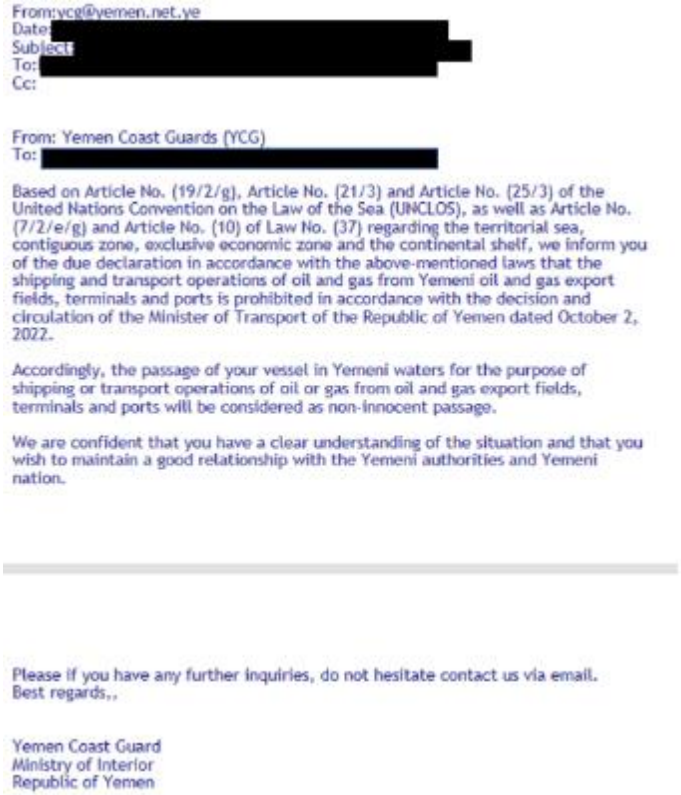

From:ycg@yemen.net.ye
Date: [redacted]
Subject: [redacted]
To: [redacted]
Cc:

From: Yemen Coast Guards (YCG)
To: [redacted]

Based on Article No. (19/2/g), Article No. (21/3) and Article No. (25/3) of the United Nations Convention on the Law of the Sea (UNCLOS), as well as Article No. (7/2/e/g) and Article No. (10) of Law No. (37) regarding the territorial sea, contiguous zone, exclusive economic zone and the continental shelf, we inform you of the due declaration in accordance with the above-mentioned laws that the shipping and transport operations of oil and gas from Yemeni oil and gas export fields, terminals and ports is prohibited in accordance with the decision and circulation of the Minister of Transport of the Republic of Yemen dated October 2, 2022.

Accordingly, the passage of your vessel in Yemeni waters for the purpose of shipping or transport operations of oil or gas from oil and gas export fields, terminals and ports will be considered as non-innocent passage.

We are confident that you have a clear understanding of the situation and that you wish to maintain a good relationship with the Yemeni authorities and Yemeni nation.

Please if you have any further inquiries, do not hesitate contact us via email.
Best regards,,

Yemen Coast Guard
Ministry of Interior
Republic of Yemen

Source: Confidential

Figure 6.5
Email to flag state addressed to shipping company

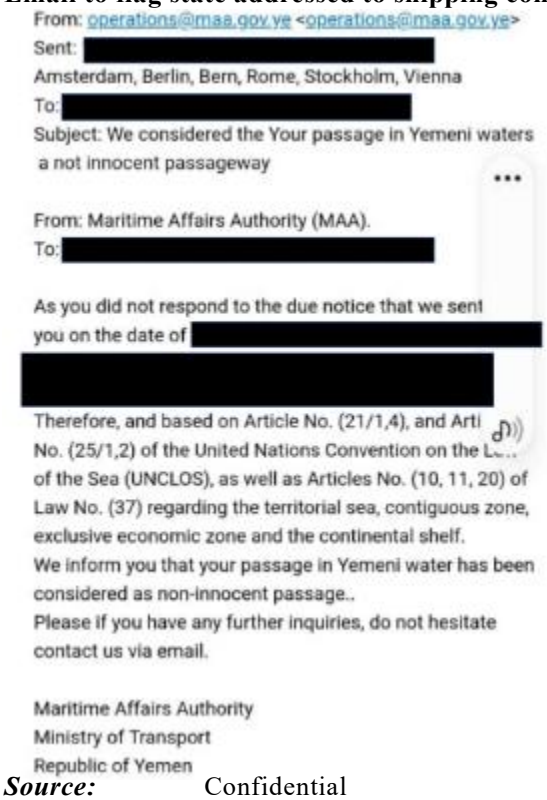

From: operations@maa.gov.ye <operations@maa.gov.ye>
Sent: [redacted]
Amsterdam, Berlin, Bern, Rome, Stockholm, Vienna
To: [redacted]
Subject: We considered the Your passage in Yemeni waters a not innocent passageway

From: Maritime Affairs Authority (MAA).
To: [redacted]

As you did not respond to the due notice that we sent you on the date of [redacted]

Therefore, and based on Article No. (21/1,4), and Arti No. (25/1,2) of the United Nations Convention on the L... of the Sea (UNCLOS), as well as Articles No. (10, 11, 20) of Law No. (37) regarding the territorial sea, contiguous zone, exclusive economic zone and the continental shelf.
We inform you that your passage in Yemeni water has been considered as non-innocent passage..
Please if you have any further inquiries, do not hesitate contact us via email.

Maritime Affairs Authority
Ministry of Transport
Republic of Yemen

Source: Confidential

Figure 6.6

Twitter messages by Houthi spokesperson to oil companies on 1 October 2022

Source: https://twitter.com/Yahya_Saree/status/1576299663028015106.

Figure 6.7

Twitter messages by Houthi spokesperson after the UAV attack on the tanker NISSOS KEA at Al-Dabba on 21 October 2022

Source: https://twitter.com/Yahya_Saree/status/1583553292504018945.

Figure 6.8
Twitter messages by Houthi spokesperson after UAV attack on tanker ARAM at Qena port on 9 November 2022

Source: https://twitter.com/army21ye/status/1590525436635009024.

Figure 6.9
Twitter messages by Houthi spokesperson corresponding with the attack on the tanker PRATIKA at Al-Dabba on 21 November 2022

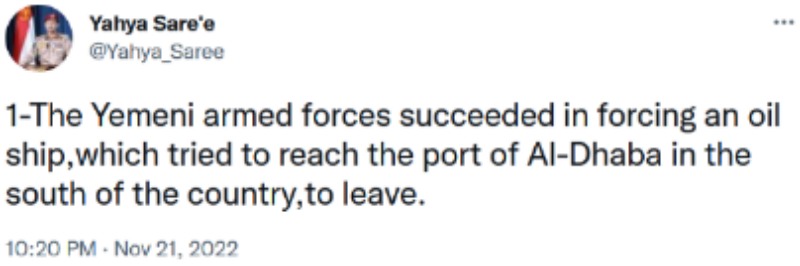

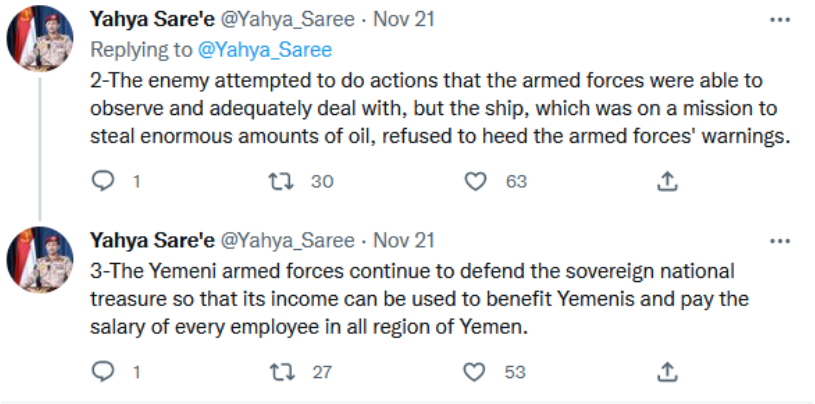

Source: https://twitter.com/Yahya_Saree/status/1594787905066639360.

Annex 7 Counter Terrorism Operations against Al-Qaeda in the Arabian Peninsula (AQAP) and attacks claimed by AQAP

Background

1. In August 2022 the STC announced the launch of a counter-terrorist campaign, “Arrows of the East” against AQAP in Abyan and Shabwa Governorates. AQAP in return, claimed a counter-operation, named, “Arrows of the Truth” in Shabwa and Abyan in September 2022. AQAP claimed responsibility for an attack on a checkpoint manned by Security Belt Forces in Abyan on 6 September 2022 where 21 members of the Security Belt Forces were killed.[2] They also confirmed that seven AQAP fighters were killed.[3] This was one of several attacks claimed in a series of media products including videos of which only a few listed below.

Figure 7.1
Southern forces operation “Arrows of the East” in Abyan

...“سهام الشرق”.. عملية للقوات الجنوبية لمكافحة الإرهاب في أبين

العين الإخبارية - عدن

الإثنين 2022/8/22 10:49 م بتوقيت أبوظبي

القوات الجنوبية في أبين

أطلقت القوات الجنوبية في اليمن، الإثنين، عملية "سهام الشرق" العسكرية لتطهير محافظة أبين من الجماعات الإرهابية بشقيها القاعدة والإخوان.

وأصدرت القوات الجنوبية بيانا بثه التلفزيون الرسمي للمجلس الانتقالي الجنوبي جاء فيه، "إن رئيس المجلس الانتقالي القائد الأعلى للقوات الجنوبية وجه بإطلاق عملية عسكرية لتحرير محافظة أبين من الجماعات الإرهابية والعناصر الخارجة عن القانون".

وطبقا للبيان فإن "العملية العسكرية تهدف إلى حماية الطرقات الرابطة بين المحافظات الجنوبية وإيقاف تهريب الأسلحة عبر الشريط الساحلي في محافظة أبين إلى مناطق مليشيات الحوثي، ومكافحة تنظيم القاعدة".

• بعد تهاوي دفاعات الإخوان.. القوات الجنوبية تحرر مناطق نفطية بشبوة

[2] https://almashareq.com/en_GB/articles/cnmi_am/features/2022/09/07/feature-02.

[3] https://ent.siteintelgroup.com/Jihadist-Threat-Statements/aqap-issues-claim-for-raid-on-sbf-position-killing-21-in-abyan.html.

وجاء إطلاق العملية العسكرية في أبين بعد إعلان القوات الجنوبية في محور أبين الاثنين، استعدادها لتوحيد الجهود ورص الصفوف والوقوف بجانب الإخوة الجنوبيين في الجيش والأمن بشقرة والمنطقة الوسطى بأبين لمواجهة العدو الحقيقي المشترك الذي يهدد أمن واستقرار أبين والجنوب عامة والمتمثل بمليشيات الحوثي والتنظيمات الإرهابية.

ودعت القوات، كافة الإخوة الجنوبيين من منتسبي الجيش والأمن في شقرة والمنطقة الوسطى بأبين إلى تجاوز كافة التباينات السياسية والحزبية والبدء في صفحة جديدة تسمو فيها المصلحة العليا للوطن وشعب الجنوب ومحافظة أبين على أي مصالح حزبية أو شخصية أو مناطقية ضيقة.

- القوات الجنوبية تتصدى لتفجير إرهابي في عدن.. تفكيك شاحنة مفخخة

ودعت القوات الجنوبية، جميع الجنوبيين إلى سرعة الالتحاق بصفوف إخوانهم الجنوبيين للوقوف جميعا في خندق الدفاع عن ارض الجنوب وأمنه واستقراره وشعبه وهويته وتاريخه وحاضره ومستقبله.

ويغلق مكافحة الإرهاب وفرض الأمن في أبين التي ظلت على هامش ثقلها لسنوات الأبواب على مليشيات الحوثي الذين حاولوا مؤخرا زراعة خلايا إرهابية في المحافظة فيما يحاول تنظيم القاعدة ابقائها بؤرة لاستهداف جنوب اليمن لا سيما العاصمة عدن....

Source: https://al-ain.com/article/1661194108.

Appendix A Unofficial Translation of Southern forces operation “Arrows of the East” in Abyan

Arrows of the East... an operation by the southern forces to combat terrorism in Abyan

Al Ain News - Aden

Monday 8/22/2022

The southern forces in Yemen launched, on Monday, the military operation "Arrows of the East" to purify the Abyan Governorate of terrorist groups, both al-Qaeda and the Muslim Brotherhood.

The southern forces issued a statement broadcast on the official TV of the Southern Transitional Council, stating, "The President of the Transitional Council, the Supreme Commander of the Southern Forces, directed the launch of a military operation to liberate Abyan Governorate from terrorist groups and outlaw elements."

According to the statement, "the military operation aims to protect the roads linking the southern governorates, stop the smuggling of weapons across the coastal strip in Abyan Governorate to the areas of the Houthi militia, and combat al-Qaeda."

After the Brotherhood's defences collapsed, the southern forces liberated oil areas in Shabwa

The launch of the military operation in Abyan came after the southern forces in the Abyan axis declared on Monday their readiness to unify efforts, close ranks, and stand by the southern brothers in the army and security in Shaqra and the central region of Abyan to confront the common real enemy that threatens the security and stability of Abyan and the south in general, represented by the Houthi militia and terrorist organizations.

The forces called on all southern brothers, members of the army and security in Shuqra and the central region of Abyan, to overcome all political and partisan differences and start a new page in which the supreme interest of the homeland, the people of the south, and Abyan Governorate transcends any partisan, personal, or narrow regional interests

The southern forces called on all southerners to quickly join the ranks of their southern brothers to stan together in the trench to defend the land, security, stability, people, identity, history, present and future of the south.

The fight against terrorism and the imposition of security in Abyan, which has remained on the sidelines for years, closes the doors to the Houthi militia, who have recently tried to plant terrorist cells in the governorate, while al-Qaeda is trying to keep it as a focal point for targeting southern Yemen, especially the capital, Aden

Figure 7.2
AQAP claims of attacks against the Security Belt Forces in Abyan in September 2022 as part of the "Arrows of the Truth" operation

Source: https://twitter.com/G88Daniele/status/1570897272657047553

Figure 7.3

In October 2022, AQAP claimed several attacks against the Security Belt Forces, and the al-Saqour (Falcon) Brigade, in Omaran and al-Mahfad, in Abyan.

Source: https://twitter.com/G88Daniele/status/1580318129783463937.

Figure 7.4
AQAP claimed an IED attack against the "Shabwa Defence Forces" in the Al-Masnaa area in Shabwa in October 2022

Source: https://twitter.com/G88Daniele/status/1580948409716191232.

Figure 7.5
AQAP claiming an attack in Wadi al-Khayala in the al-Mahfad area, Abyan, as part of the "Arrows of the Truth" operation in November 2022.

Source: https://twitter.com/G88Daniele/status/1589256038670536704.

Annex 8 Seizure of the RWABEE by Houthi forces on 4 January 2022

Figure 8.1

Map showing the position of the RWABEE at the time of the attack

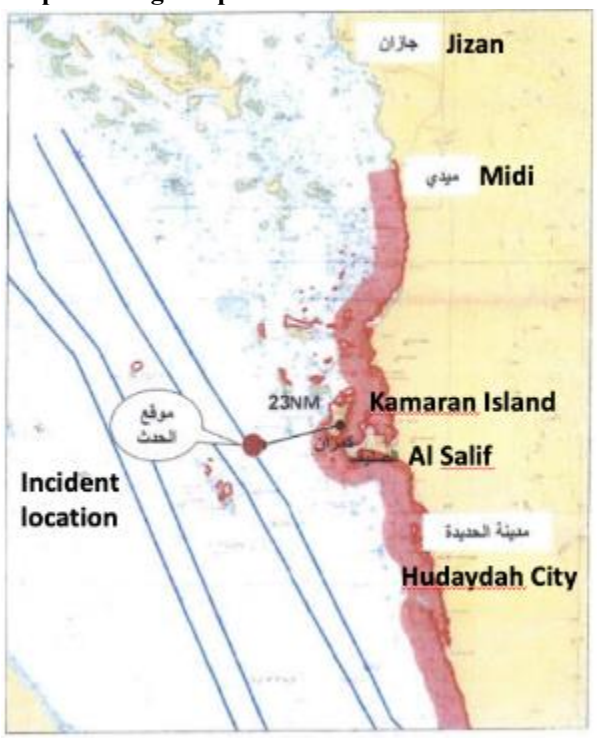

Source: Confidential

Figure 8.2

Tweet from UNMHA showing the RWABEE and its crew members in Al Salif port

Source: https://twitter.com/un_hudaydah/status/1481361543145078792?lang=en.

Figure 8.3
Images released in Houthi-affiliated media showing the alleged cargo of the RWABEE

Source: https://twitter.com/Fath_ol_Mobin/status/1478115022240894979.

Figure 8.4
Images released in Houthi-affiliated media showing the alleged cargo of the RWABEE

Source: https://twitter.com/Fath_ol_Mobin/status/1478115140738371589.

Figure 8.5
Cargo manifest of the RWABEE obtained by the Panel

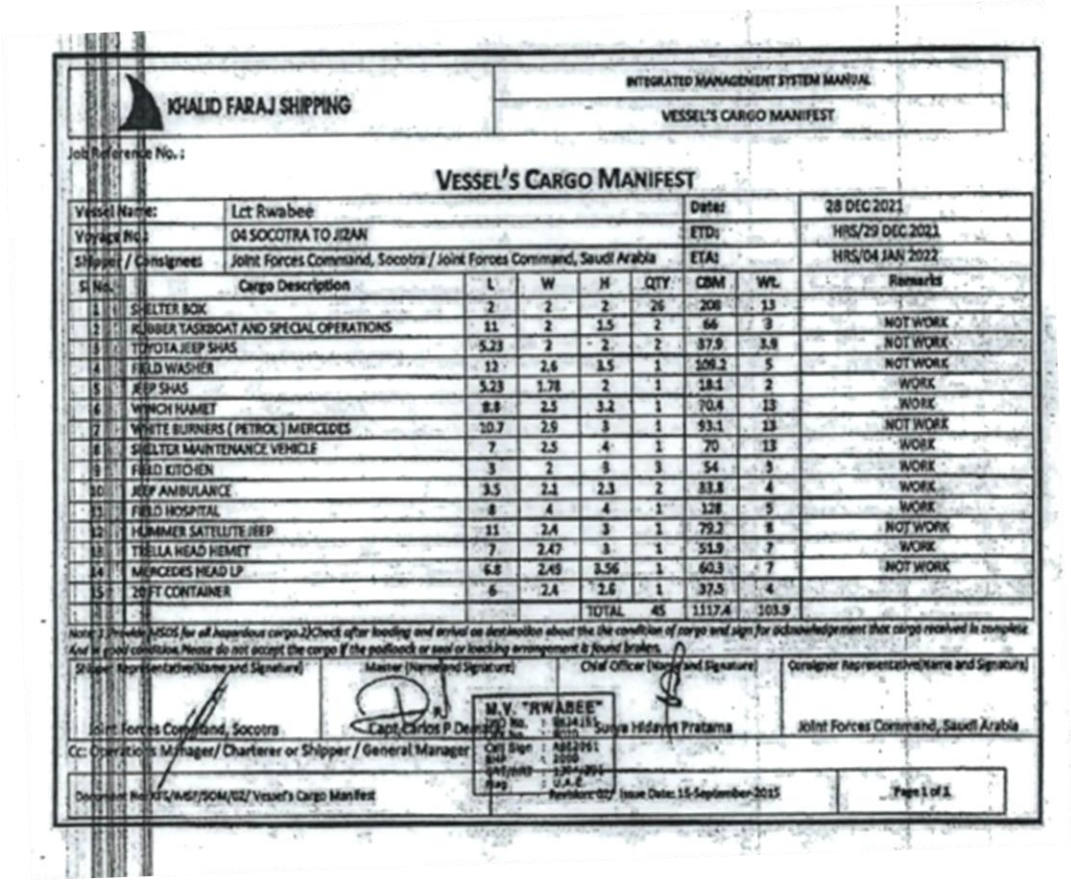

KHALID FARAJ SHIPPING

INTEGRATED MANAGEMENT SYSTEM MANUAL

VESSEL'S CARGO MANIFEST

Job Reference No.:

VESSEL'S CARGO MANIFEST

Vessel Name:	Lct Rwabee					Date:		28 DEC 2021
Voyage No.:	04 SOCOTRA TO JIZAN					ETD:		HRS/29 DEC 2021
Shipper / Consignees	Joint Forces Command, Socotra / Joint Forces Command, Saudi Arabia					ETA:		HRS/04 JAN 2022
Sl No.	Cargo Description	L	W	H	QTY	CBM	WT.	Remarks
1	SHELTER BOX	2	2	2	26	208	13	
2	RUBBER TASKBOAT AND SPECIAL OPERATIONS	11	2	1.5	2	66	3	NOT WORK
3	TOYOTA JEEP SHAS	5.23	2	2	2	37.9	3.9	NOT WORK
4	FIELD WASHER	12	2.6	3.5	1	109.2	5	NOT WORK
5	JEEP SHAS	5.23	1.78	2	1	18.5	2	WORK
6	WINCH NAMET	8.8	2.5	3.2	1	70.4	13	WORK
7	WHITE BURNERS (PETROL) MERCEDES	10.7	2.9	3	1	93.1	13	NOT WORK
8	SHELTER MAINTENANCE VEHICLE	7	2.5	4	1	70	13	WORK
9	FIELD KITCHEN	3	2	9	3	54	9	WORK
10	JEEP AMBULANCE	3.5	2.1	2.3	2	33.8	4	WORK
11	FIELD HOSPITAL	8	4	4	1	128	9	WORK
12	HUMMER SATELLITE JEEP	11	2.4	3	1	79.2	8	NOT WORK
13	TRELLA HEAD HEMET	7	2.47	3	1	51.9	7	WORK
14	MERCEDES HEAD LP	6.8	2.49	3.56	1	60.3	7	NOT WORK
15	20 FT CONTAINER	6	2.4	2.6	1	37.5	4	
				TOTAL	45	1117.4	103.9	

Note: 1. Provide MSDS for all hazardous cargo.2)Check after loading and arrival on destination about the the condition of cargo and sign for acknowledgement that cargo received in complete And in good condition.Please do not accept the cargo if the padlock or seal or loading arrangement is found broken.

Shipper Representative(Name and Signature)	Master (Name and Signature)	Chief Officer (Name and Signature)	Consigner Representative(Name and Signature)
Joint Forces Command, Socotra	Capt. Carlos P De...	Surya Hidayat Pratama	Joint Forces Command, Saudi Arabia

M.V. "RWABEE"

Cc: Operations Manager/ Charterer or Shipper / General Manager

Document No: KFS/MSF/SOM/02/ Vessel's Cargo Manifest | Revision: 02/ Issue Date: 15-September-2015 | Page 1 of 1

Source: Confidential

Figure 8.6
Image showing a Houthi-organised mass wedding onboard the RWABEE on 8 November 2022

Source: https://twitter.com/Syribelle/status/1590088917835198464.

Annex 9 Attack on the crude oil tanker PRATIKA on 21 November 2022

Figure 9.1
Still from CCTV footage showing the cruise missile in-flight

Source: Confidential

Figure 9.2
Still from CCTV footage showing the cruise missile close to the PRATIKA, shortly before impact

Source: Confidential

Figure 9.3
Image showing the single mooring point buoy after the attack

Source: Confidential

Figure 9.4
Drawing showing the position of the PRATIKA and the direction of the attack

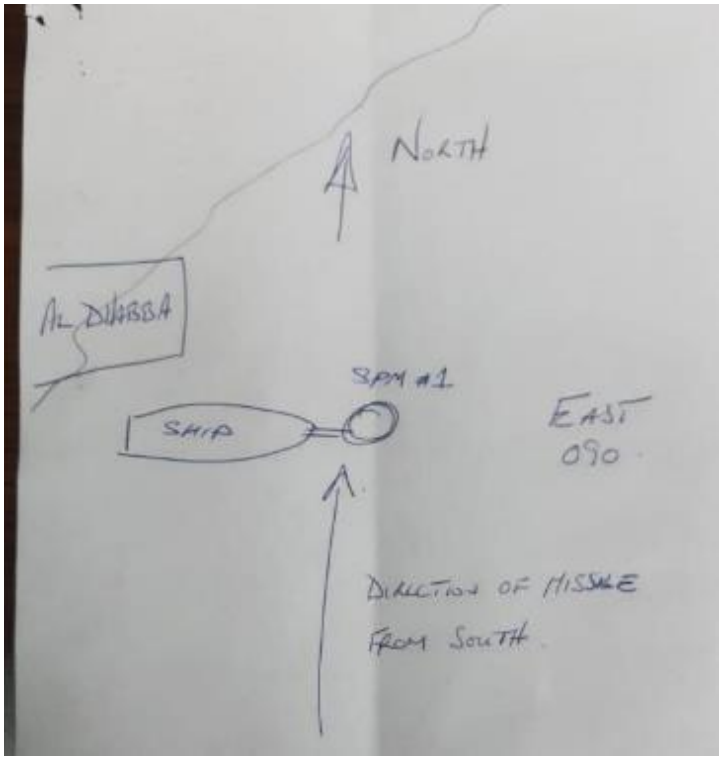

Source: Confidential

Figure 9.5
Fuselage debris of a Quds-type cruise missile recovered from the seabed after the attack

Source: Confidential

Figure 9.6
Fuselage debris of a Quds-type cruise missile recovered from the seabed after the attack

Source: Confidential

Figure 9.7
Debris of a servo actuator recovered from the seabed after the attack

Source: Confidential

Figure 9.8
Debris of a servo actuator recovered from the seabed after the attack

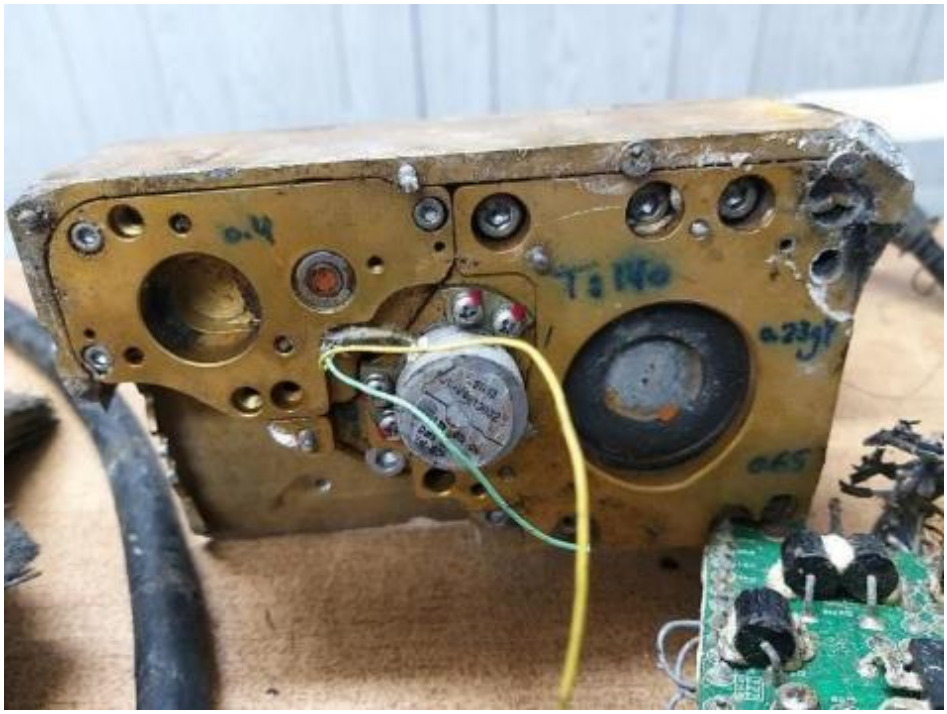

Source: Confidential

Annex 10 Weapons shown during the Houthi parades in September 2022

1. During the reporting period, the Houthis organized two large military parades – one took place at the Podium Theater in Hudaydah on 1 September 2022, while the second took place in Sana'a on 21 September 2022. Both events were used to display "new" weapon systems and to show that the Houthi forces have the capability to threaten vessels in the Red Sea and to strike land targets at middle- and long distances. The focus of this annex is on previously undocumented weapon systems shown during the parade. The Panel cannot confirm whether all weapon systems shown are actually operational. The Panel notes Houthi claims that the "new" weapon systems were developed and manufactured in Yemen, however a number of them show external similarities with weapon systems manufactured in other countries. This does not necessarily imply that they were provided to the Houthis in violation of the targeted arms embargo. In order to make such an assessment, additional investigations, including an inspection of the weapon systems, would be necessary.

2. The Houthis have displayed four different types of anti-ship missiles during the parades. These include the "Al-Mandab 1" and "Al-Mandab 2" anti-ship cruise missiles. "Al-Mandab 1" missiles were previously shown during an exhibition in Hudaydah in November 2017.[4] According to the Houthi-affiliated media, the "Al-Mandab 1" is solid fuel missile and has a length of 5.81 metres and a diameter of 0.36 centimetres, while the "Al-Mandab 2" has a similar diameter, a length of seven metres and a range of 300 kilometres and is powered by a micro-turbojet engine. It is also claimed that the "Al-Mandab 1" is based on the Chinese "C-801" missile, which had been exported to Yemen prior to the conflict, while the "Al-Mandab 2" is "100% made in Yemen".[5] The Panel notes there are significant external similarities between those two missiles and the "C-801" and "C-802" anti-ship cruise missiles manufactured in China, which also have a similar diameter; as well as with the "Ghader" and "Ghadir" anti-ship cruise missiles, which were unveiled by Iran in 2011 and 2015 respectively, and which are based on the "C-802" missile. Other less sophisticated anti-ship missiles shown include the "Rubezh" which is a "P-15 Termit" coastal anti-ship missile developed in the Soviet Union in 1950s, which has been known to have been exported to Yemen prior to the conflict; as well as the "Falaq-1" anti-ship ballistic missile, which seems to be a naval version of the "Badr-1P", a guided version of artillery rocket, which has been in use by the Houthis since at least 2017.

Figure 10.1

Information regarding the "Al-Mandab 1" in the Houthi-affiliated media

Source: https://english.almayadeen.net/news/politics/prominent-characteristics-of-missiles-unveiled-by-yemeni-arm

[4] https://www.tasnimnews.com/en/news/2017/11/08/1567835/yemen-displays-new-naval-missile-in-hudaydah-photos.
[5] https://english.almayadeen.net/news/politics/prominent-characteristics-of-missiles-unveiled-by-yemeni-arm.

Figure 10.2

“Al-Mandeb 1” anti-ship cruise missile shown in Sana’a on 21 September 2022

Source: https://www.middleeastmonitor.com/20220922-yemen-pro-houthi-army-unveils-new-weapons-at-parade-marking-revolutions-8th-anniversary/.

Figure 10.3

“Ghader” anti-ship cruise missile shown in the Iranian media

Source: https://iranpress.com/content/48889/qader-anti-ship-missile-capable-against-coastal-targets-boats#images-6.

Figure 10.4
“C-802” anti-ship cruise missile

Source: https://i0.wp.com/www.defensemedianetwork.com/wp-content/uploads/2013/01/C802-Missile.jpg?ssl=1.

Figure 10.5
Information regarding the “Al-Mandab 2” in the Houthi-affiliated media

Source: https://english.almayadeen.net/news/politics/prominent-characteristics-of-missiles-unveiled-by-yemeni-arm.

Figure 10.6

“Al-Mandeb 2” anti-ship cruise missile shown in Sana’a on 21 September 2022

Source: https://www.middleeastmonitor.com/20220922-yemen-pro-houthi-army-unveils-new-weapons-at-parade-marking-revolutions-8th-anniversary/.

Figure 10.7

“Ghadir” anti-ship cruise missile shown in the Iranian media

Source:

https://web.archive.org/web/20200510173516/https://en.mehrnews.com/news/112393/Navy-equipped-with-long-range-cruise-missile-Ghadir.

Figure 10.8
“Rubezh” anti-ship cruise missile shown in Hudaydah on 1 September 2022

Source: https://twitter.com/TacticalReport/status/1571884327666794496.

Figure 10.9
“Falaq-1” anti-ship ballistic missile shown in Hudaydah on 1 September 2022

Source: https://www.saba.ye/en/news3201309.htm.

Annex 11 Interdiction of the dhow AL-GHAZAL 1 on 20 December 2021

Figure 11.1
Intercept of the dhow by U.S. warships

Source: Confidential

Figure 11.2
Arms and ammunition boxes found on the dhow

Source: Confidential

Figure 11.3
Green canvas bags containing assault rifles found on the dhow

Source: Confidential

Figure 11.4
White canvas bags containing boxes of ammunition found on the dhow

Source: Confidential

Figure 11.5
Garmin eTrex 10 GPS navigational device found on the dhow

Source: Confidential

Figure 11.6
Trackpoints allegedly retrieved from Garmin eTrex 10 GPS shown in Figure 10.5

Source: Confidential

Figure 11.7
Yemeni boat registration document of the seized dhow (front side)

Source: Confidential

Figure 11.8
Yemeni boat registration document of the seized dhow (rear side)

Source: Confidential

Figure 11.9
Type 56-1 assault rifle inspected by PoE Somalia

Source: PoE Somalia

Figure 11.10
Detail of marking on Type 56-1 assault rifle inspected by PoE Somalia

Source: PoE Somalia

Figure 11.11
Sample of serial numbers inspected by PoE Somalia (highlighted in the tables below)

16- 61089552	**16 - 61104554**	**16- 6110747**
17 - 62039574	**17 - 62107561**	**17 - 62118520**

Source: PoE Somalia

Table 11.1
Serial numbers between 61000281 and 61095088

61000281	61069857	61080410	61083815	61085043	61086169	61087239	61088540	61089708	61092957
61000312	61069929	61080494	61083834	61085051	61086191	61087247	61088553	61089712	61092961
61000329	61070065	61080603	61083868	61085055	61086218	61087264	61088557	61089759	61093098
61000532	61070096	61080605	61083955	61085120	61086231	61087302	61088598	61089762	61093257
61003234	61070115	61080696	61083995	61085138	61086255	61087341	61088607	61089788	61093258
61003990	61070459	61080700	61083995	61085146	61086256	61087390	61088620	61089789	61093293
61006237	61070739	61080701	61084073	61085159	61086303	61087401	61088623	61089834	61093342
61008996	61070987	61080702	61084102	61085171	61086354	61087612	61088647	61089851	61093364
61008997	61071206	61080706	61084118	61085197	61086360	61087718	61088678	61089854	61093487
61017588	61071235	61080729	61084145	61085224	61086373	61087720	61088687	61089907	61093520
61038339	61071356	61080735	61084154	61085324	61086389	61087733	61088766	61089919	61093545
61040462	61071380	61080800	61084157	61085338	61086435	61087764	61088773	61089923	61093564
61044380	61071429	61080983	61084158	61085341	61086441	61087779	61088790	61090161	61093583
61047341	61071528	61081219	61084160	61085367	61086449	61087810	61088793	61090272	61093595
61048624	61071574	61081227	61084195	61085383	61086450	61087833	61088815	61090305	61093678
61054712	61071661	61081429	61084197	61085399	61086513	61087847	61088830	61090375	61093732
61056959	61071710	61081520	61084227	61085412	61086519	61087866	61088839	61090402	61093734
61057023	61071778	61081740	61084232	61085438	61086520	61087878	61088874	61090421	61093756
61058956	61071842	61081745	61084259	61085442	61086530	61087882	61088877	61090423	61093770
61058993	61071883	61082092	61084290	61085457	61086574	61087888	61088884	61090426	61093900
61059684	61071921	61082501	61084367	61085471	61086579	61087901	61088909	61090432	61093901
61059750	61071941	61082512	61084370	61085485	61086583	61087918	61088939	61090470	61093907
61059843	61076830	61082644	61084387	61085489	61086608	61087923	61088952	61090660	61094000
61060000	61077703	61082658	61084394	61085498	61086652	61087994	61088966	61090747	61094004
61064156	61077743	61082672	61084396	61085505	61086676	61087995	61088980	61090776	61094127
61064654	61077920	61082701	61084502	61085531	61086759	61088009	61088991	61090854	61094237
61064776	61078217	61082836	61084557	61085545	61086776	61088076	61088994	61090909	61094290
61064793	61078580	61082940	61084590	61085555	61086787	61088086	61088999	61090932	61094364
61064932	61078599	61082950	61084593	61085565	61086863	61088155	61089042	61091130	61094484
61064940	61078706	61083018	61084603	61085631	61086888	61088165	61089078	61091189	61094515
61065027	61078717	61083155	61084649	61085644	61086903	61088222	61089081	61091225	61094545
61065028	61078831	61083203	61084675	61085695	61086908	61088232	61089126	61091255	61094562
61065056	61079022	61083338	61084694	61085704	61086963	61088235	61089188	61091409	61094650
61065073	61079227	61083339	61084709	61085713	61086997	61088245	61089419	61091542	61094702
61066799	61079238	61083345	61084727	61085744	61087011	61088250	61089433	61091611	61094705
61066924	61079255	61083381	61084737	61085751	61087015	61088256	61089440	61091765	61094712
61066959	61079331	61083434	61084747	61085752	61087016	61088267	61089496	61091950	61094745
61067478	61079400	61083484	61084756	61085782	61087018	61088356	61089537	61091952	61094784
61067752	61079412	61083516	61084798	61085829	61087029	61088360	61089552	61091958	61094804
61068078	61079422	61083529	61084801	61085864	61087047	61088415	61089554	61092150	61094813
61068251	61079463	61083562	61084827	61085937	61087075	61088417	61089565	61092155	61094831
61068335	61079567	61083582	61084833	61085942	61087090	61088437	61089566	61092239	61094912
61068422	61079627	61083586	61084907	61085943	61087093	61088461	61089585	61092248	61094978
61068914	61079979	61083611	61084938	61085992	61087116	61088462	61089592	61092392	61094980
61069419	61080066	61083656	61084956	61086008	61087127	61088463	61089616	61092429	61094987
61069424	61080118	61083688	61084971	61086032	61087145	61088468	61089663	61092515	61095048
61069613	61080186	61083749	61084991	61086064	61087169	61088475	61089666	61092531	61095050
61069704	61080237	61083777	61085010	61086097	61087189	61088479	61089694	61092617	61095073
61069718	61080361	61083781	61085026	61086156	61087229	61088510	61089695	61092688	61095081
61069749	61080395	61083785	61085034	61086156	61087237	61088521	61089703	61092896	61095088

Source: Confidential and PoE Somalia

Table 11.2

Serial numbers between 61095093 and 61111176

61095093	61096704	61098189	61099640	61101086	61102986	61104190	61105212	61106729	61108825
61095106	61096726	61098201	61099641	61101089	61103025	61104241	61105222	61106809	61108864
61095140	61096727	61098264	61099665	61101103	61103040	61104246	61105258	61106810	61108873
61095200	61096740	61098325	61099688	61101117	61103148	61104259	61105278	61106811	61108940
61095224	61096755	61098327	61099741	61101121	61103184	61104287	61105294	61107040	61108965
61095226	61096762	61098341	61099746	61101160	61103201	61104305	61105295	61107049	61108967
61095276	61096768	61098486	61099764	61101164	61103211	61104332	61105388	61107067	61108995
61095279	61096796	61098553	61099798	61101172	61103216	61104333	61105450	61107072	61109003
61095442	61096801	61098565	61099811	61101182	61103217	61104336	61105452	61107073	61109004
61095514	61096803	61098566	61099829	61101270	61103221	61104350	61105466	61107118	61109062
61095516	61096866	61098587	61099884	61101347	61103254	61104357	61105507	61107119	61109255
61095538	61096869	61098598	61099894	61101493	61103271	61104375	61105551	61107129	61109343
61095571	61096911	61098604	61099903	61101552	61103282	61104380	61105554	61107131	61109401
61095627	61096926	61098620	61100026	61101573	61103289	61104385	61105560	61107194	61109423
61095628	61096941	61098692	61100032	61101586	61103339	61104475	61105569	61107225	61109426
61095632	61097009	61098715	61100033	61101602	61103440	61104485	61105570	61107267	61109472
61095711	61097019	61098770	61100074	61101617	61103446	61104487	61105572	61107282	61109579
61095758	61097027	61098807	61100180	61101661	61103458	61104494	61105575	61107317	61109590
61095770	61097050	61098819	61100259	61101670	61103467	61104502	61105593	61107364	61109591
61095773	61097067	61098832	61100272	61101747	61103518	61104529	61105684	61107470	61109621
61095804	61097072	61098850	61100311	61101758	61103546	61104550	61105694	61107540	61109630
61095847	61097096	61098946	61100361	61101882	61103557	61104554	61105725	61107590	61109770
61095904	61097114	61098972	61100432	61101890	61103568	61104558	61105731	61107611	61109906
61095915	61097164	61099017	61100437	61101909	61103587	61104571	61105774	61107613	61109989
61095916	61097167	61099037	61100481	61102027	61103605	61104573	61105778	61107619	61110053
61095958	61097169	61099097	61100528	61102029	61103631	61104624	61105788	61107656	61110121
61096093	61097172	61099133	61100591	61102039	61103637	61104632	61105793	61107809	61110235
61096110	61097183	61099144	61100616	61102060	61103640	61104670	61105880	61107820	61110239
61096147	61097245	61099210	61100636	61102082	61103712	61104675	61105885	61107836	61110244
61096154	61097249	61099215	61100650	61102114	61103722	61104677	61105890	61107852	61110253
61096157	61097285	61099222	61100669	61102122	61103733	61104733	61105897	61107855	61110288
61096161	61097314	61099259	61100672	61102150	61103734	61104762	61105972	61107856	61110292
61096188	61097333	61099338	61100680	61102182	61103738	61104768	61106000	61107871	61110311
61096227	61097335	61099382	61100703	61102191	61103794	61104770	61106065	61107887	61110363
61096322	61097338	61099389	61100751	61102200	61103857	61104780	61106075	61107903	61110378
61096351	61097384	61099431	61100756	61102207	61103894	61104781	61106097	61107920	61110492
61096392	61097450	61099449	61100774	61102213	61103920	61104843	61106177	61107932	61110547
61096407	61097647	61099496	61100776	61102217	61103955	61104869	61106181	61108070	61110595
61096417	61097648	61099500	61100801	61102227	61103965	61104910	61106185	61108133	61110726
61096447	61097672	61099521	61100809	61102325	61103989	61104918	61106199	61108145	61110822
61096450	61097703	61099534	61100934	61102483	61104035	61104997	61106205	61108443	61110840
61096451	61097746	61099536	61100939	61102502	61104038	61105007	61106225	61108454	61110842
61096522	61097884	61099557	61100971	61102533	61104040	61105010	61106233	61108461	61110867
61096529	61097888	61099578	61100975	61102543	61104041	61105037	61106241	61108476	61110870
61096553	61097905	61099579	61100977	61102581	61104042	61105053	61106368	61108491	61110879
61096556	61097931	61099588	61100991	61102600	61104102	61105175	61106372	61108593	61110883
61096570	61097972	61099591	61100997	61102641	61104106	61105180	61106402	61108594	61111041
61096571	61098092	61099608	61101006	61102666	61104111	61105200	61106490	61108599	61111092
61096597	61098104	61099614	61101027	61102730	61104120	61105202	61106654	61108643	61111102
61096617	61098109	61099618	61101073	61102785	61104173	61105205	61106708	61108801	61111176

Source: Confidential and PoE Somalia

Table 11.3

Serial numbers between 61111123 and 67707218

61111233								
61111458								
61111515								
61111549								
61111574								
61111654								
61111715								
61111721								
61111729								
61111733								
61111746								
61111887								
61111897								
61111898								
61111901								
61111924								
61111950								
61111958								
61111960								
61111962								
61112049								
61112092								
61120049								
61120256								
61120275								
61120369								
61120374								
61120482								
61120500								
61120509								
61120536								
61120556								
61120557								
61120576								
61120668								
61120677								
61120753								
61120754								
61127101								
61129726								
61129872								
61130877								
61131427								
61131568								
61131596								
61132070								
61132296								
61132473								

Source: Confidential and PoE Somalia

Table 11.4

Serial numbers between 62000168 and 62132135

62000168	62017344	62027089	62036967	62041683	62094557	62115493	62129506
62000267	62017435	62027208	62037160	62041752	62094573	62115622	62129645
62000281	62017673	62027470	62037166	62041786	62094721	62115635	62129842
62000328	62018213	62027643	62037172	62041802	62094839	62115669	62129856
62000424	62018214	62027689	62037357	62041878	62094861	62115996	62130195
62000430	62018247	62027719	62037397	62041943	62094890	62116728	62130688
62000431	62018296	62027956	62037535	62041951	62095105	62117216	62131184
62000492	62018563	62028020	62037558	62042080	62096748	62117528	62132135
62000569	62018802	62028061	62037789	62042192	62100651	62117930	
62000717	62019013	62028083	62037862	62042213	62101188	62117973	
62000965	62019157	62028517	62038077	62042226	62101741	62118035	
62000971	62019229	62028613	62038130	62042493	62101747	62118042	
62001226	62019302	62028675	62038167	62042603	62101961	62118122	
62001282	62019320	62028847	62038190	62042819	62102108	62118258	
62001490	62019332	62028918	62038272	62043030	62102136	62118263	
62001519	62019354	62028927	62038486	62043098	62102343	62118389	
62001538	62019446	62029309	62038514	62043115	62102531	62118520	
62001635	62019538	62029427	62038793	62043137	62102532	62118632	
62001660	62019540	62029501	62038818	62043147	62102587	62118649	
62002159	62019549	62029597	62038864	62043168	62102593	62118831	
62002421	62019567	62029599	62038991	62043319	62102633	62118899	
62002474	62019599	62029665	62039198	62043591	62102692	62119060	
62006044	62019665	62029760	62039261	62044073	62102711	62119085	
62006097	62019678	62029917	62039312	62044207	62102719	62119237	
62006106	62019698	62030476	62039574	62046797	62103343	62119370	
62006122	62019728	62031151	62039757	62047742	62103427	62119381	
62006152	62019770	62031295	62039766	62064746	62107561	62122100	
62006164	62019842	62031516	62039793	62068225	62109763	62123208	
62006175	62019966	62031595	62040028	62068417	62110053	62123672	
62006179	62020053	62031601	62040040	62068497	62110170	62123674	
62006217	62020242	62032046	62040041	62068506	62110192	62123694	
62006253	62020273	62032107	62040164	62068529	62110198	62123723	
62006318	62020551	62032570	62040190	62068826	62110216	62123738	
62007914	62020642	62032943	62040345	62068970	62110236	62123834	
62008220	62020787	62033097	62040385	62069138	62110322	62123848	
62008368	62020826	62033141	62040386	62069773	62110424	62124006	
62009420	62020840	62033876	62040560	62079440	62110437	62126045	
62010092	62020985	62034639	62040569	62082117	62110513	62126757	
62010893	62023538	62035391	62040719	62085790	62110529	62127387	
62011121	62023659	62035848	62040728	62089528	62110594	62127628	
62011850	62023801	62035948	62040781	62090745	62110863	62127835	
62011890	62025004	62036074	62040838	62092334	62110893	62128055	
62012925	62025221	62036081	62040852	62093141	62111124	62128063	
62014240	62025477	62036124	62041004	62093513	62111698	62128096	
62016955	62025775	62036189	62041017	62093862	62112450	62128590	
62017001	62026034	62036274	62041046	62093958	62112609	62128636	
62017041	62026106	62036337	62041051	62094016	62115287	62128912	
62017241	62026109	62036425	62041084	62094333	62115290	62129032	
62017269	62026112	62036716	62041235	62094382	62115458	62129101	
62017270	62026290	62036942	62041371	62094492	62115490	62129282	

Source: Confidential and PoE Somalia

Figure 11.12
Markings on ammunition box indicating manufacture at State Factory 71

Source: PoE Somalia

Figure 11.13
Partially obliterated markings on ammunition box

Source: PoE Somalia

Figure 11.14
Headstamp on cartridge showing manufacture by State Factory 71, likely in 1973

Source: PoE Somalia

Figure 11.15
Markings on ammunition box indicating manufacture at Factory 10 in Bulgaria

Source: PoE Somalia

Figure 11.16
Detail of control number (5449) on the box with the lot number 16-86

Source: PoE Somalia

Figure 11.17
Headstamp on cartridge showing manufacture by Factory 10 in 1986

Source: PoE Somalia

Annex 12 **Network of individuals involved in the maritime smuggling of arms, ammunition, and chemicals** **Confidential**

Annex 13 Seizure of SALW from a dhow on Socotra Island on 28 January 2022

The Panel has noted media reports that the Yemeni police seized 53 weapons in the vicinity of Qulansiyah on the island of Socotra on 28 January 2022 from a "weapon smuggling cell". According to local news reports, the weapons were found on a dhow and the smugglers were detained.[6] The single available image of the seized weapons shows a collection of assault rifles from different manufacturers, magazines and at least one light machine gun (see figure 12.1 below). The Panel notes that the mix of weapons as well as their condition is significantly different from those in previous maritime seizures, which raises the possibility that they were destined for the black market, for example in Somalia, rather than for the Houthi forces, as alleged in the media article. The Panel has contacted the Government of Yemen, requesting an opportunity to inspect the weapons and to interview the smugglers; a response is pending.

Figure 13.1
SALW seized on Socotra on 28 January 2022

Source: https://adengad.net/posts/594807.

[6] https://adengad.net/posts/594807

Annex 14 Seizure of arms and ammunition from a dhow in the Red Sea on 24 September 2022

The Panel noted media reports that, on 24 September 2022, the Sudanese Navy interdicted, in the Red Sea, a dhow crewed by four Yemenis with a cargo of 90 assault rifles, several hundred boxes of SALW ammunition as well as detonating cords and fuses. Information regarding this seizure remains limited and contradictory: according to a spokesperson of the Sudanese Navy, the dhow was interdicted "near the al-Sabaat islands inside of Sudanese territorial waters".[7] While initial news reports claimed that the boat was headed for Hudaydah,[8] later reports suggested that the weapons were smuggled out of Yemen. The Panel notes that a seizure inside of Sudanese territorial waters would only make sense if the destination of the dhow was either Sudan or some place in the Northern Red Sea. The Panel contacted Sudan requesting more information on the seizure, as well as an opportunity to inspect the cargo, and to interview the smugglers. A response is pending.

Figure 14.1
Seized weapons and related items displayed in Sudan

Source: https://sudantribune.com/article264571/.

Figure 14.2
Seized SALW ammunition displayed in Sudan

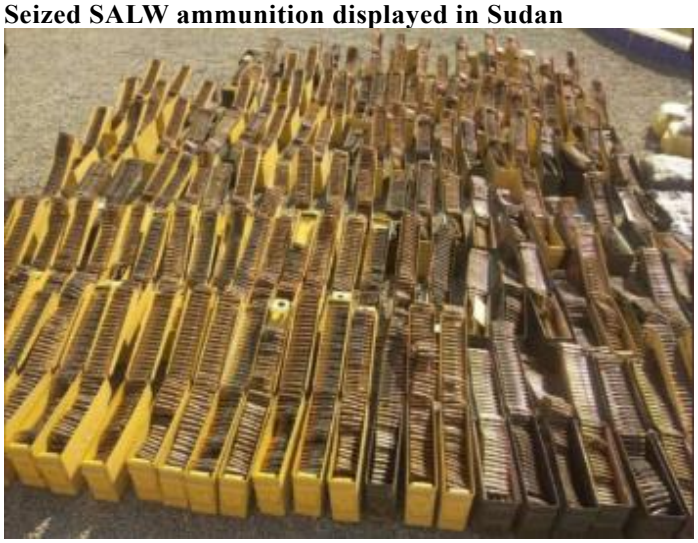

Source: https://twitter.com/SudanTribune_EN/status/1574304316630142976/photo/2.

Figure 14.3
Seized SALW ammunition displayed in Sudan

[7] https://sudantribune.com/article264571/.
[8] https://www.khabaragency.net/news177934.html.

Source: https://twitter.com/SudanTribune_EN/status/1574304316630142976/photo/3

Figure 14.4
Seized detonating cord displayed in Sudan

Source: https://twitter.com/SudanTribune_EN/status/1574304316630142976/photo/4.

Annex 15 Seizure of urea fertilizer from the dhow AL-ETIHAD on 18 January 2022

Figure 15.1
Intercept of the dhow by U.S. warships

Source: Confidential

Figure 15.2
Registration number of the dhow - 3347

Source: Confidential

Figure 15.3
Label on the bag of urea fertilizer indicating that they were produced in Turkmenistan[9]

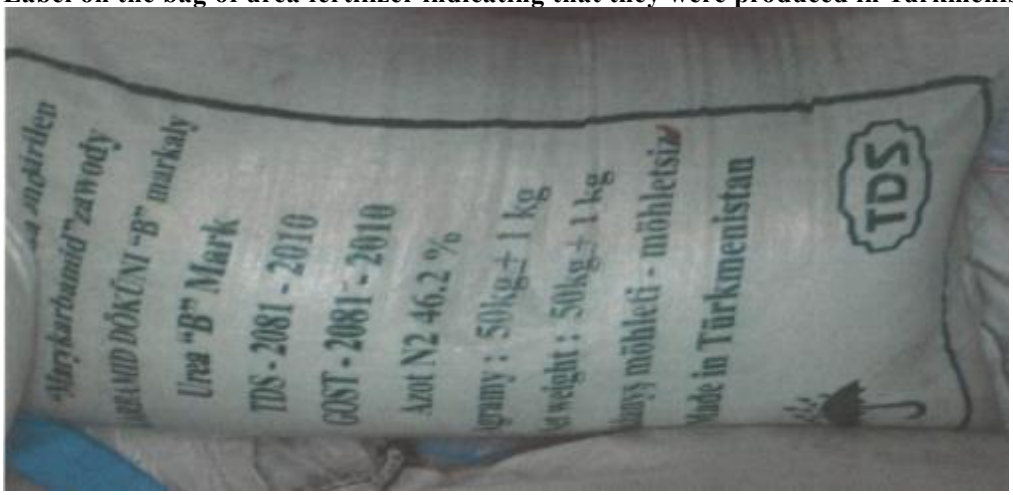

[9] The Panel has contacted Turkmenistan requesting information regarding the fertilizer, a response in pending.

Source: Confidential

Figure 15.4

Label on the bag of urea fertilizer indicating that they were produced by "Handan petrochemical Company" [10]

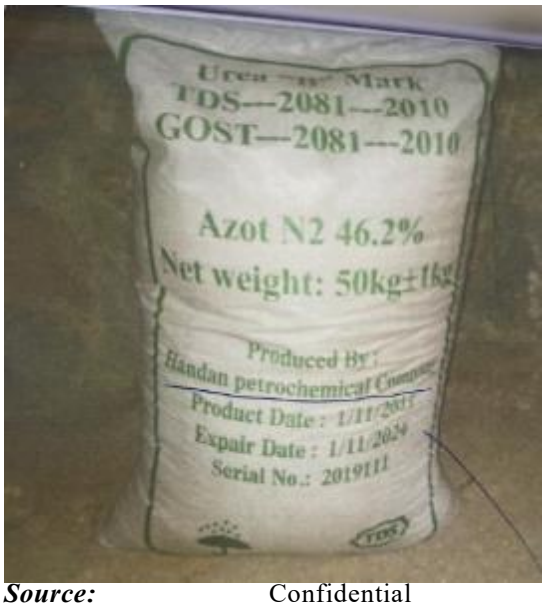

Source: Confidential

Figure 15.5

Port document for AL ETIHAD indicating departure to "Sahar" on 28 September 2021 [11]

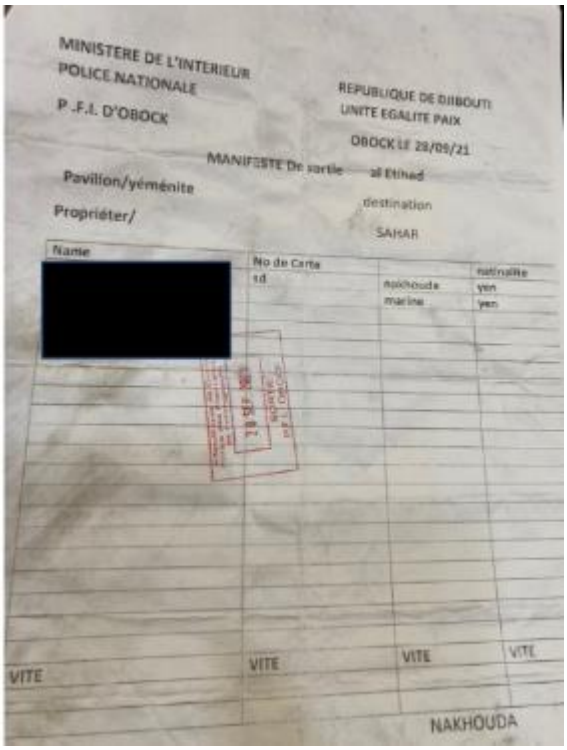

Source: Confidential

[10] The Panel has tried to verify whether the urea fertilizer was indeed manufactured by "Handan petrochemical company". While companies with similar names exist, it is unclear whether they manufacture urea and/or whether they have production facilities in Turkmenistan.

[11] The Panel has contacted Djibouti requesting confirmation whether the documents from Oboch port are authentic, a response is pending.

Figure 15.6
Port document for AL ETIHAD indicating departure to “Sahar” on 6 December 2021

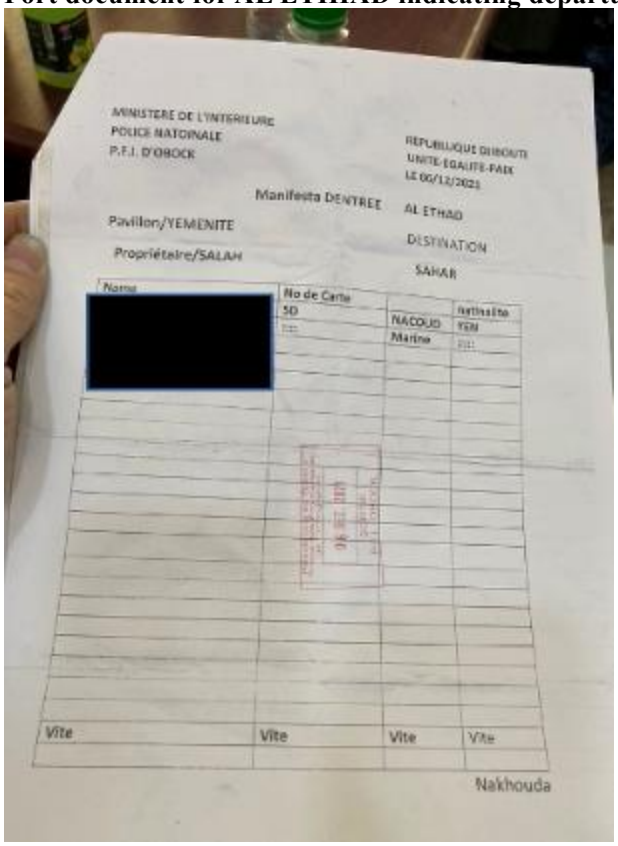

Source: Confidential

Figure 15.7
Yemeni boat registration document found on the dhow

Source: Confidential

Figure 15.8
Forged Sri Lankan Ship Registration document found on the AL-ETIHAD

REG FORM NO.5

CERTIFICATE OF SRI LANKA REGISTRY
PARTICULAR OF SHIP

Official number	Name of ship	No. Year And Port Of Registry	No. year and port of previous registry (If any)
1003586	ETIHAD	COLOMBO	SRI LANKA

Whether A Sailing Steam Or Motor Ship If Steam Or Motor, How Propelled	Where Built	When Built	Name And Address Of Builders
DIESE .	INDIA	2018	HYDRAMAUT - YEMEN

Number Of Decks
Number Of Masts
Rigged
Stern
Stem
Build
Framework and description of vessel
Number of bulk heads

DRC
SWE
FIBER GLASS
NORMAL
NORMAL
YEMEN
COMMERCIAL
FIBER GLASS

Length :

Meter: 28 08 ... | Cm: 00 95 19

PARTICULARS OF PROPELLING ENGINES, & C, (IF ANY) , As Supplied By Builders, Owners Engine Makers

No. Sets Engines	Description Of Engines	When Made	Name and address of makers	Reciprocated engine: No. of cylinders in each set	Reciprocated engine: diameter of cylinder	Rotary engine: No. Of Cylinders In Each Unit	B.H.P. Normal Speed Of Ship
1	Engines YANMAR	2018	YANMAR JAPAN	08	130MM	6	450 H.P
No. Of Shafts	Particulars of duliers			Length Of Stroke			

Particulars Of tonnage

This Ship Is Assigned With At Tonnage Mark On Each Side Of The Ship Which Is _____ Inches Below The Upper Deck Line And When This Mark Is Submerged The Above Tonnage Are Applicable.
When Tonnage Mark Is Not Submerged The Following Tonnage Are Applicable

GROSS TONNAGE	250.00	Tons (	780.19	Cubic Meters
REGISTER TONNAGE	235.00	Tons (	760.32	Cubic Meters

The number of seamen and apprentices for whom accommodation is certified 15 Crew

I The Undersigned, Registry Sri Lanka Ship At The Port Of COLOMBO Hereby Certify That The Ship, The Description Of Which Is Prefixed To This Is My's. vitificatin, Has Been Duly Surveyed, And The Above Description Is In Accordance With The Register Book, That Whereof a certificate of competency or revise is no ... is the master of the said ship ... residence and description of the owner 100% , and number of sixty-fourth shares held by ... are as follow

Name, Residence And Occupation Of The Owner 100%

FAISAL ALI HASAN QUSAISI

YEMEN

dated at COLOMB the 11/09/2021 two thousand twenty one
This certificate expires on 10/09/2022 two thousand twenty two register of sri lanka

REGISTRAR OF SRI LANKA COLOMBO SEERS

Notice - A Certificate Of Registry Is Not A Document Of Title, It Does Not Necessarily Contain Of All Changes Of Ownerships, And It Contain An Official Record Of Any Mortgages Affecting The Ship, In Case Of Any Change Of Ownership It Is Important For The Protection Of The Interests Of All Parties That The Change Should Be Registered According To Law, Change Of Ownership Address Or Other Registered Particulars Should Be Notify To The Register At The Port Of Registry Should The Vessel Be Lost, Sold To Foreigners, Or Broken Up Notice Thereof, Together With The Certificate Registry If In Existence Should Immediately Be Given To The Registrar

Source: Confidential

Figure 15.9
Forged UAE Vessel Exit Permit for ETIHAD (first page)

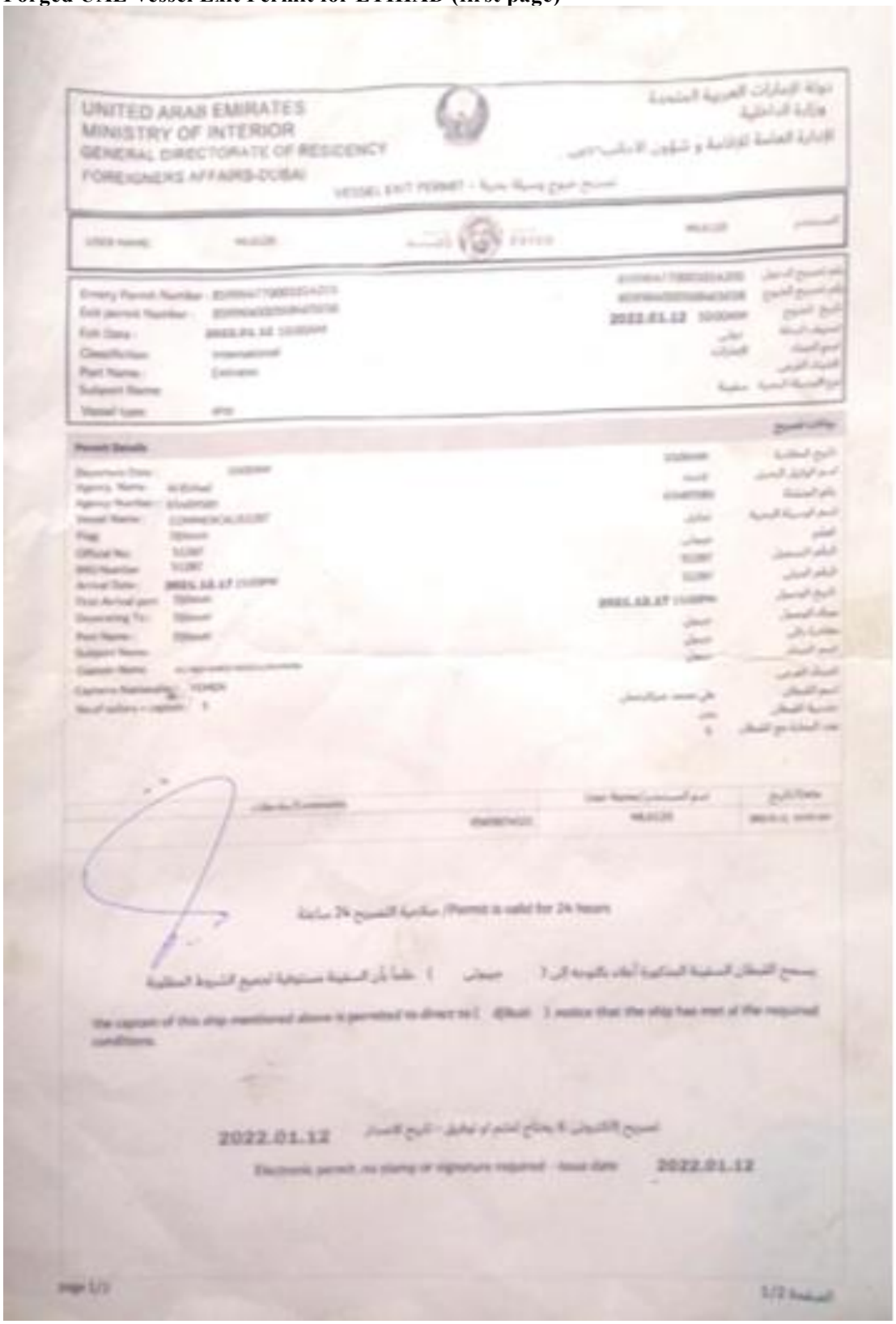

Source: Confidential

Figure 15.10
Forged UAE Vessel Exit Permit for ETIHAD (second page)

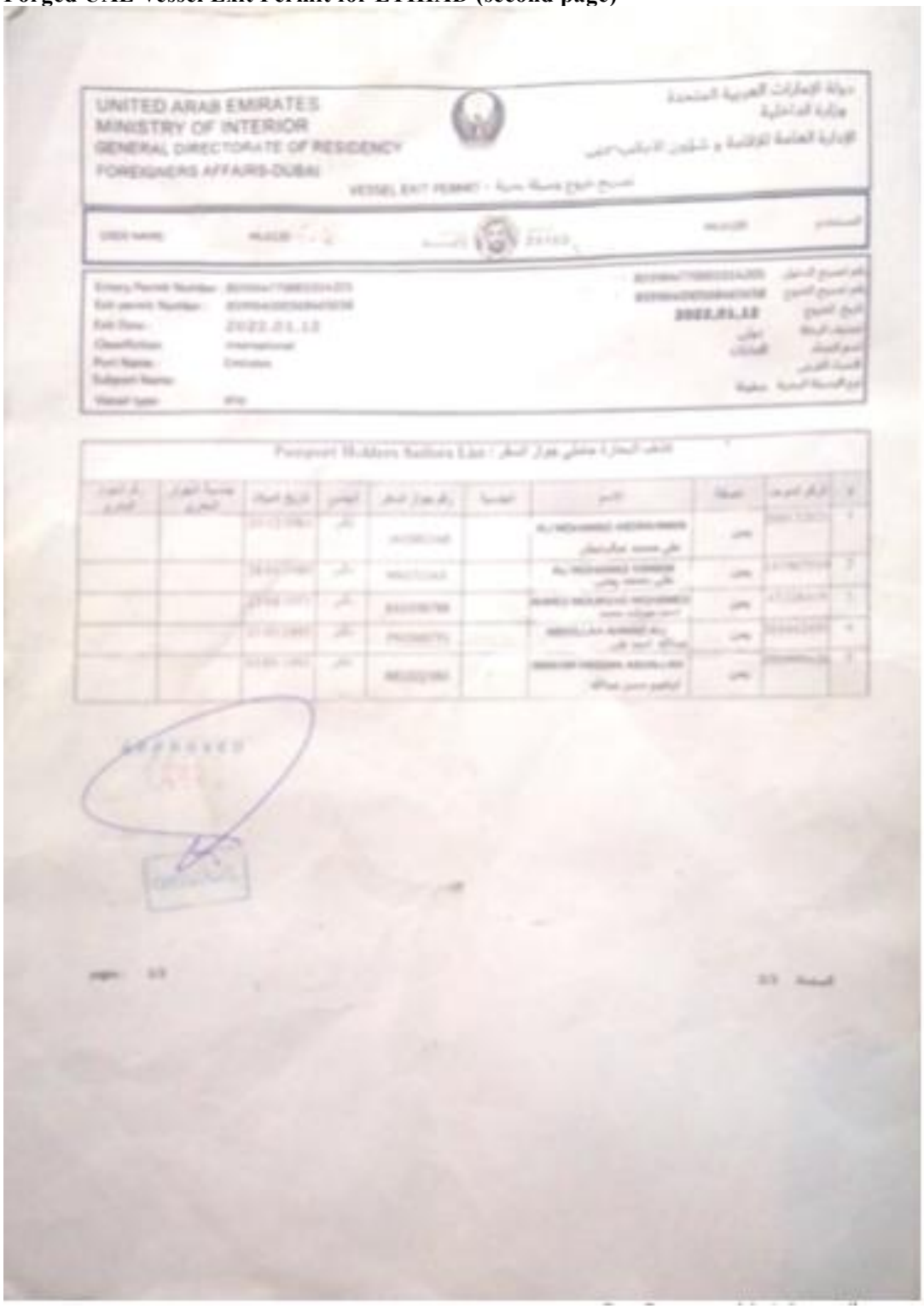

Source: Confidential

Figure 15.11
Forged UAE Customs Receipt

Source: Confidential

Figure 15.12
Yemeni passport of the master of the dhow issued under a fictious name

Source: Confidential

Annex 16 Seizure of urea fertilizer and other chemicals from a dhow on 7 November 2022

Figure 16.1
Dhow carrying 100 tons of urea fertilizer and 65 tons of ammonium perchlorate after the intercept

Source: Confidential

Figure 16.2
Urea fertilizer in pellet form (left), ammonium perchlorate in powder/sugar form (right)

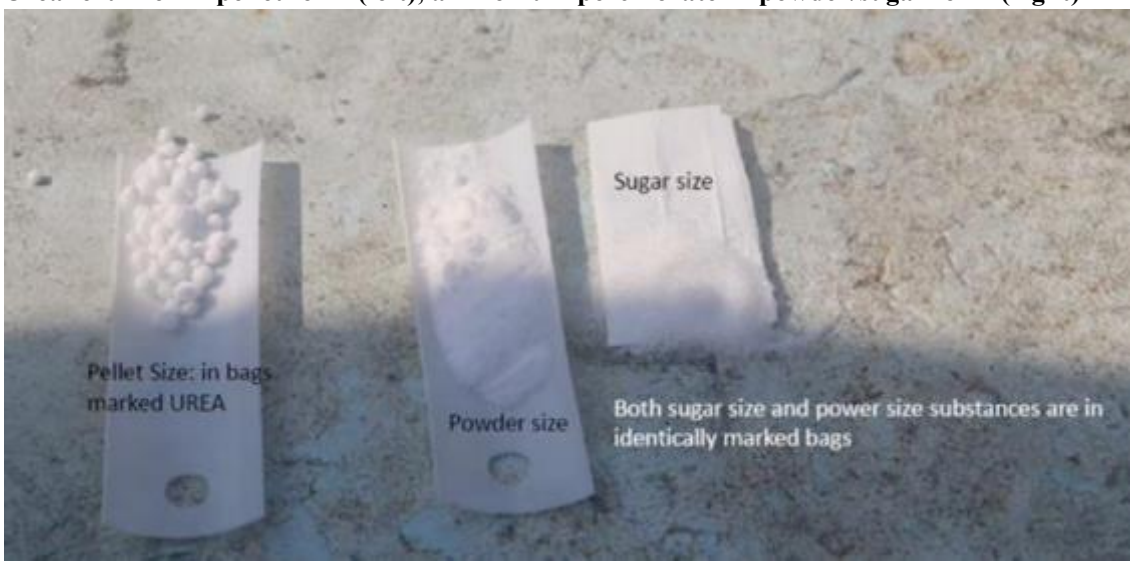

Source: Confidential

Figure 16.3
GPS coordinates on a handheld navigational device found on dhow showing a waypoint close to Iran

Source: Confidential

Figure 16.4
Yemeni passport of the master of the dhow, as well as Omani visa and exit/immigration stamps[12]

Source: Confidential

[12] The Panel has obtained copies of the passports and Yemeni ID cards of all four crew members. It notes that all four passports have Omani visa and exit/immigration stamps with the same dates. The Panel has written to Oman requesting information whether the travel dates can be verified through immigration data. A response is pending.

Figure 16.5
Boarding pass for a flight on 13 October from Teheran's Mehrabad Airport to Bandar Abbas issued in the name of one of the crew members of the dhow[13]

Source: Confidential

[13] The Panel has contacted Iran to verify whether this document is authentic, a response is pending.

Annex 17 Sampling of home-made explosives used in Houthi IEDs and landmines

1. The Panel is investigating the use of urea fertilizer smuggled by Houthi-affiliated networks to Yemen in order to determine whether it is used by the Houthi forces to manufacture IEDs and landmines, which would potentially constitute a violation of the targeted arms embargo. The Houthis have been deploying very significant quantities of explosive devices, numbering in the hundreds of thousands, which require large numbers of explosive precursor materials. To indicate the scale of this supply, a single Houthi improvised anti-vehicle landmine contains about 3.5 kilograms of home-made explosives. On 25 November 2019, the U.S. Navy seized 13,700 plain No 8 detonators (figure 20.12 in annex 20 of S/2020/326), along with a large number of anti-tank guided missiles and other components, from a dhow in the Gulf of Aden, which the Panel was able to inspect. 13,700 improvised anti-vehicle landmines would require already require almost 48 tons of explosive precursor material.[14] In order to analyse which explosive precursor materials are used by the Houthis, a humanitarian demining NGO with a long track record of operating in Yemen, has conducted chemical sampling of four explosive devices from Houthi minefields.

Table 17.1
Houthi explosive devices selected for sampling and testing

Houthi serial number	Coordinates	Location	Date of recovery
1R7A	N13°55’38.9” E43°26’15.5”	Within 50 metres of Al-Kifah School	26 October 2022
787	N13°14’28.5” E43°28’31.1”	Al-Mawzaah agricultural area	17 October 2022
1 125R (A-9)	N13°56’02.8” E43°24’56.2”	Agricultural area on northern side of Wadi Nakhlah	25 October 2022
1R7A	N13°56’20.1” E43°24’49.9”	Agricultural area on the southern side of Wadi Nakhlah	26 October 2022

Source: Confidential

Figure 17.1
Improvised Houthi anti-vehicle landmine selected for sampling and testing

Source: Confidential

[14] The Panel has received reports that the Coalition seized a cargo of 1.5 million No 8 detonators in Western Yemen in June 2021, however, the Panel has not been able to inspect them as they were destroyed. 1.5 million anti-vehicle landmines would require 5,250 tons of explosive precursor materials, showing the scale of the required supply.

Figure 17.2
Markings on improvised Houthi anti-vehicle landmine selected for sampling and testing

Source: Confidential

Figure 17.3
Explosive opening of the anti-vehicle landmine selected for sampling using detonation cord

Source: Confidential

Figure 17.4
Home-made explosives visible inside of the improvised anti-vehicle landmine

Source: Confidential

Figure 17.5
Testing of the home-made explosives using EXRAY and DROPEX test reagents

Source: Confidential

Figure 17.6
Results of the testing with reagents

Source: Confidential

Table 17.2
Results of the testing of the four selected explosive devices

Houthi serial number	TNT	DNT	Picric & Styphnic acid	Tetryl	Nitroesters/ Nitroamines	Nitrate salts	Chlorates/ Bromates	Urea Nitrate	Pechlorates
1R7A						**X**	**X**		
787						**X**	**X**		
1 125R (A-9)						**X**	**X**		
1R7A						**X**	**X**		

Source: Confidential

2. All four samples gave the same strong colour reaction with the specific reagents that detect the presence of Nitrate Salts and Chlorates/Bromates respectively, however no trace reactions were observed for any of the other explosive groups tested, including for Urea Nitrate. This leads to the conclusion that urea fertilizer might be used as a decoy to hide the presence of other chemicals, as in the case of the ammonium perchlorate discovered on 7 November 2022. The Panel will continue to investigate the supply of the chemicals used by the Houthis for the manufacturing of improvised IEDs and landmines.

Annex 18 Seizure of missile components and other items by the UK Navy

Figure 18.1
Interdiction of a skiff by HMS MONTROSE on 28 January 2022

Source: Confidential

Figure 18.2
Boarding party onboard the skiff; white bags containing cargo are visible

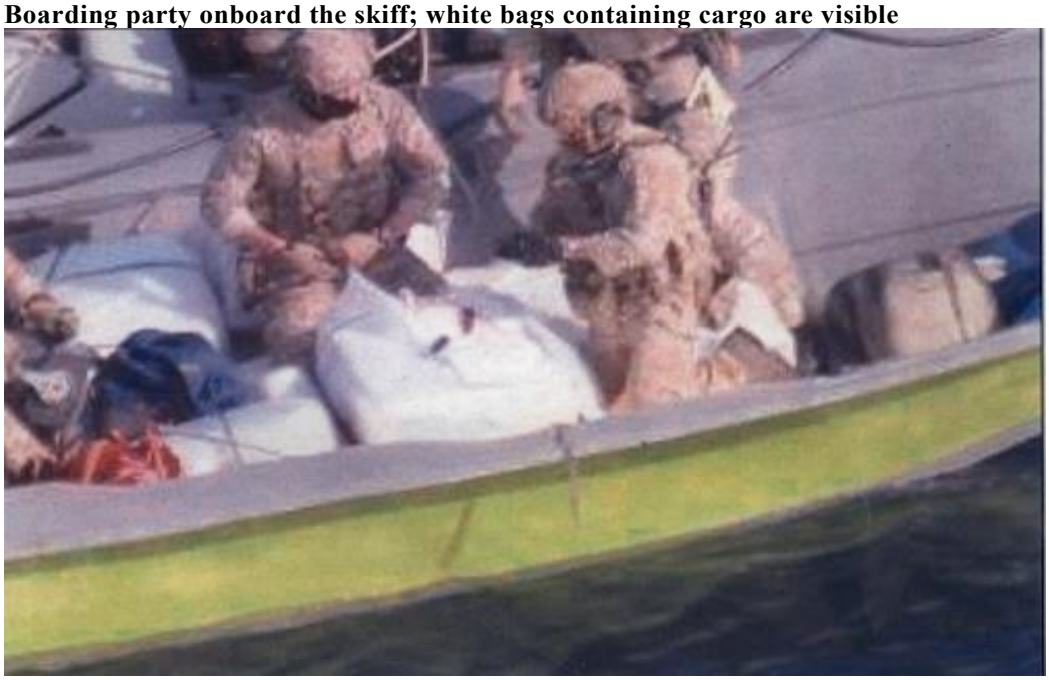

Source: Confidential

Figure 18.3
Cargo of the skiff onboard HMS MONTROSE

Source: Confidential

Figure 18.4
Turbojet Engines of the “Quds” land attack cruise missile

Source: Panel

Figure 18.5
Plaque showing the model, serial number and manufacturing date of the engine

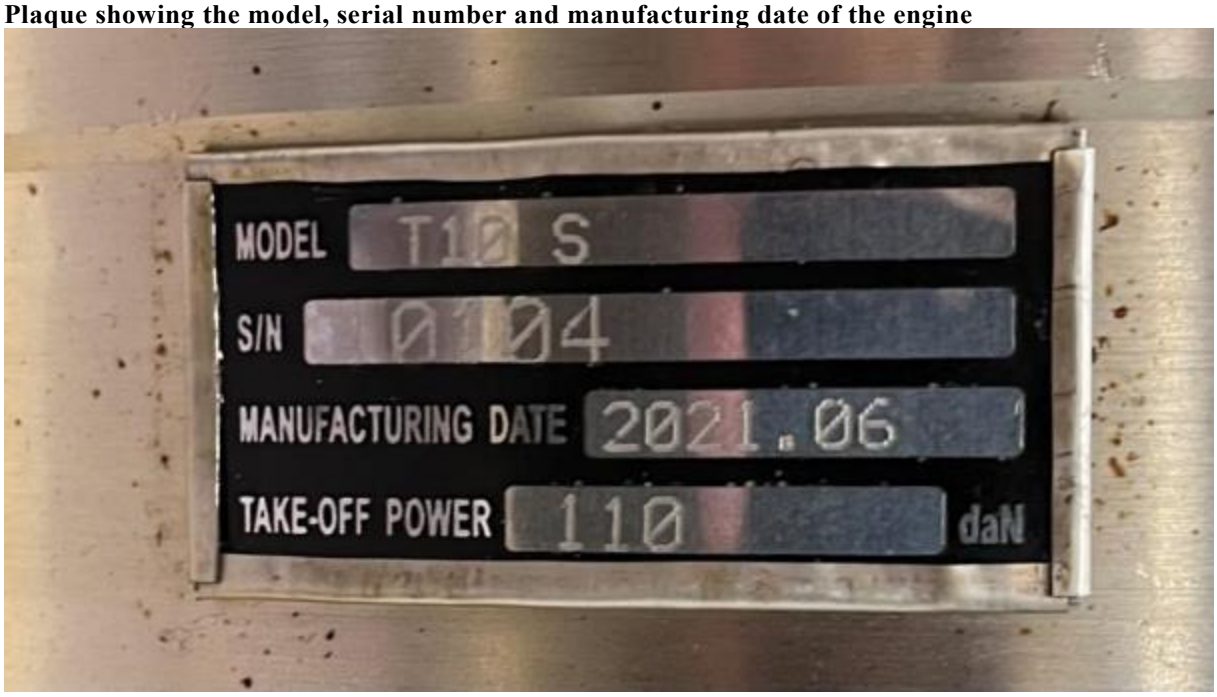

Source: Panel

Figure 18.6
Stencilled serial number on the engine

Source: Panel

Figure 18.7
Engraved serial number on the engine

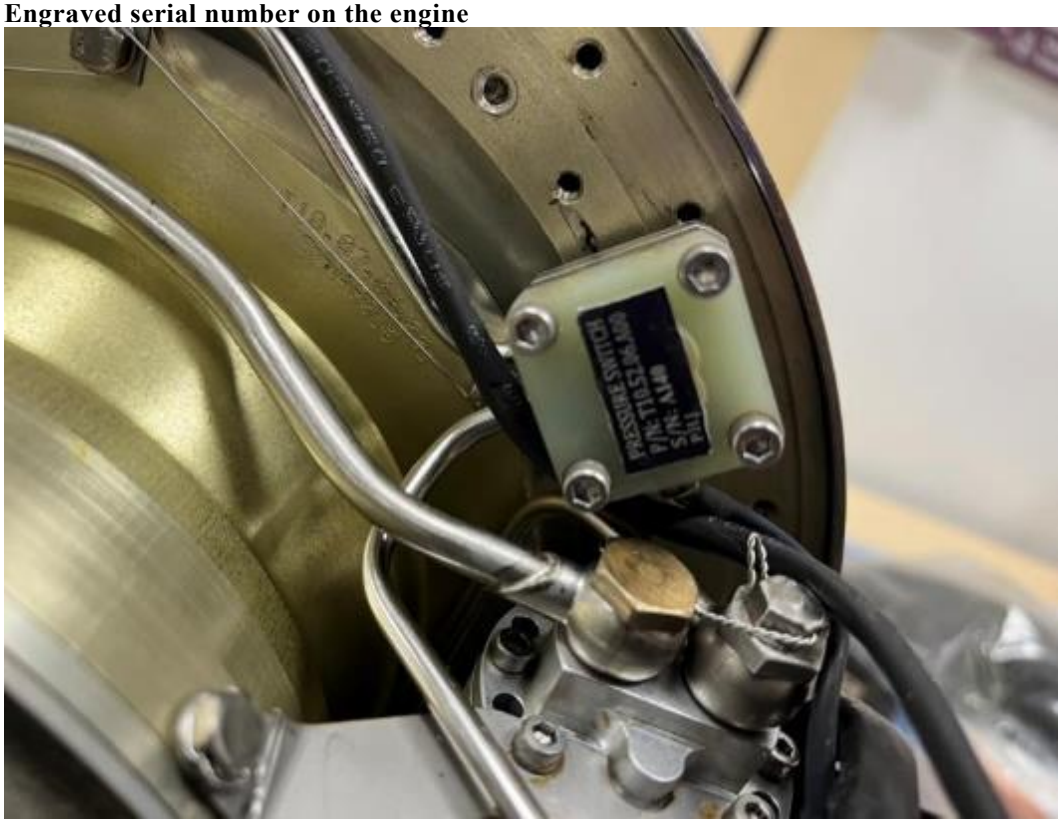

Source: Panel

Figure 18.8
Serial number on the engine

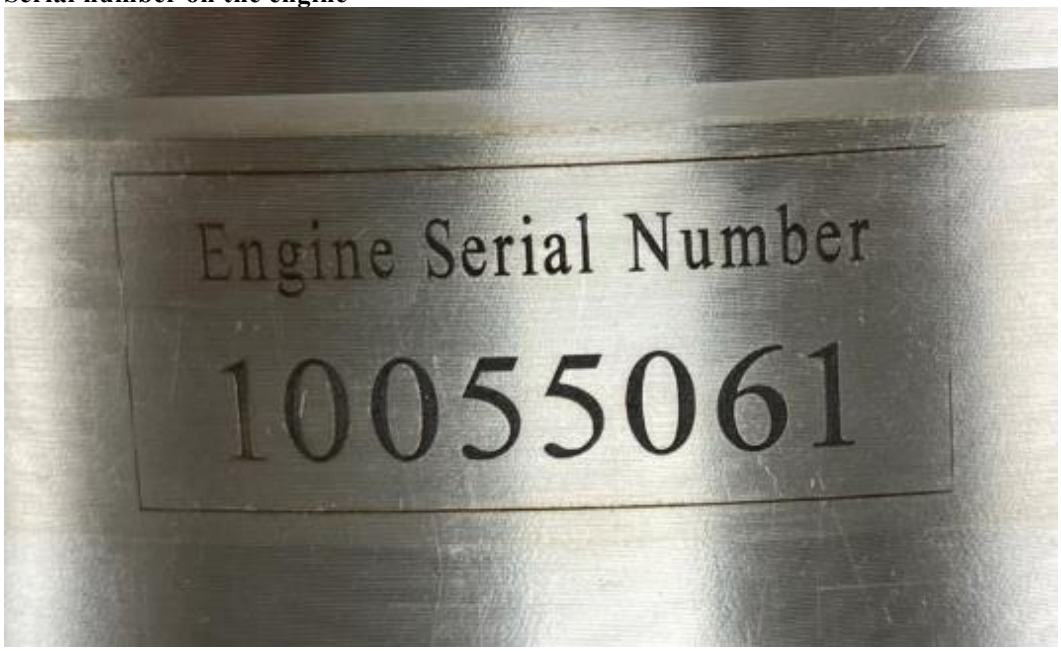

Source: Panel

Figure 18.9
Serial number of the pressure switch of the turbojet engine

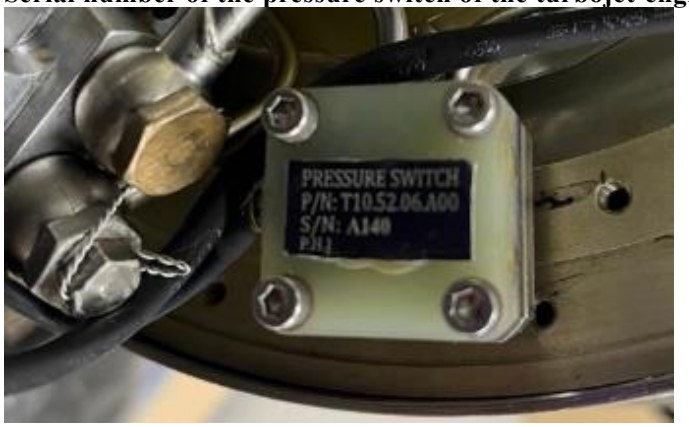

Source: Panel

Figure 18.10
Gas-turbine engine of the “358” surface-to-air missile

Source: Panel

Figure 18.11
Fuel tank and control surfaces of the “358” surface-to-air missile

Source: Panel

Figure 18.12
Seeker, air data computer, fuse and warhead of the “358” surface-to-air missile

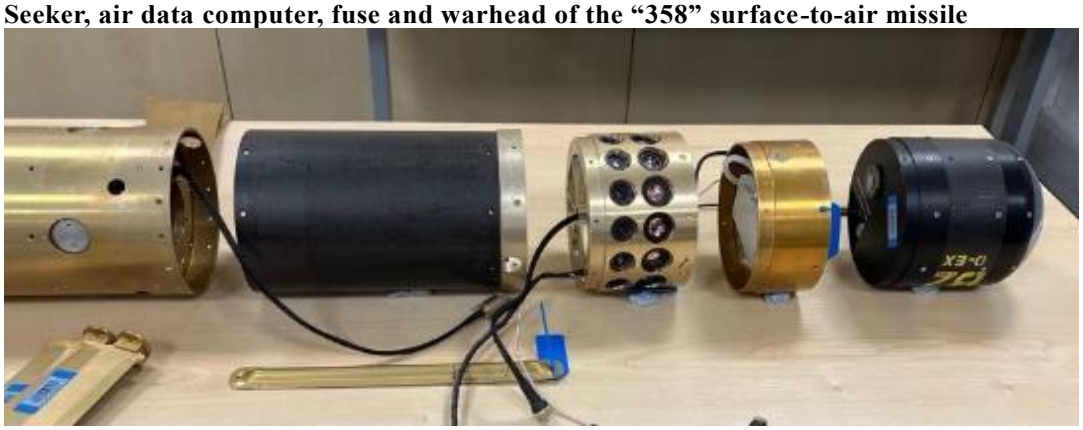

Source: Panel

Figure 18.13
Detail of marking

Source: Panel

Figure 18.14
Detail of marking on the laser fuse

Source: Panel

Figure 18.15
Detail of marking on the flight computer

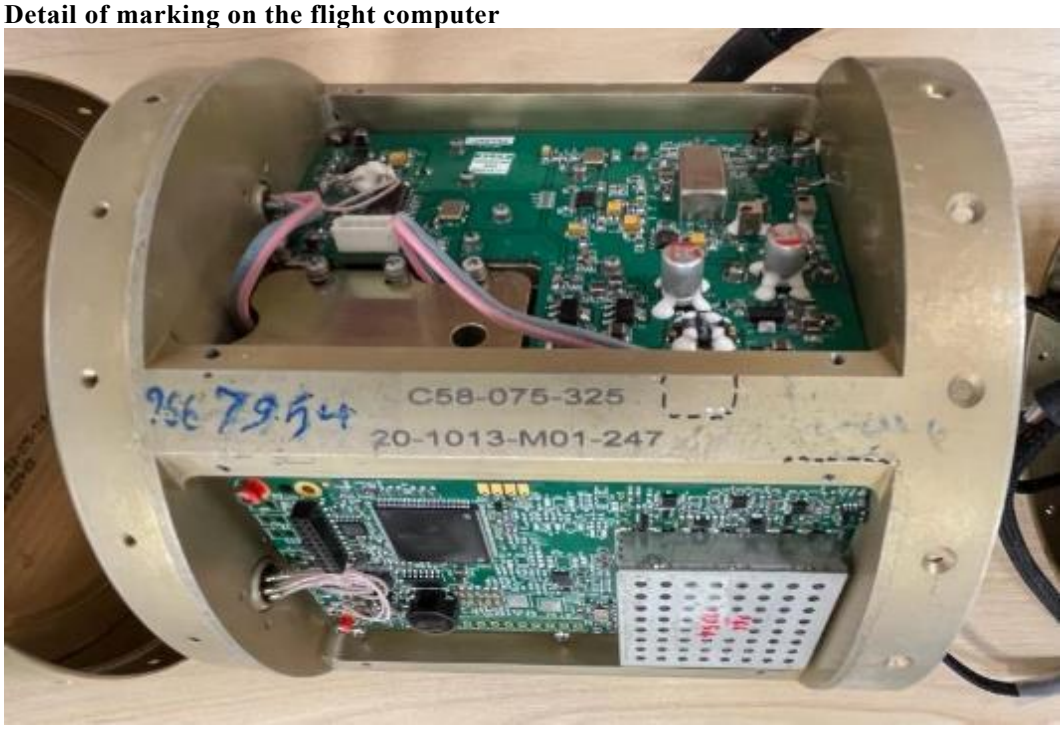

Source: Panel

Figure 18.16
Detail of marking

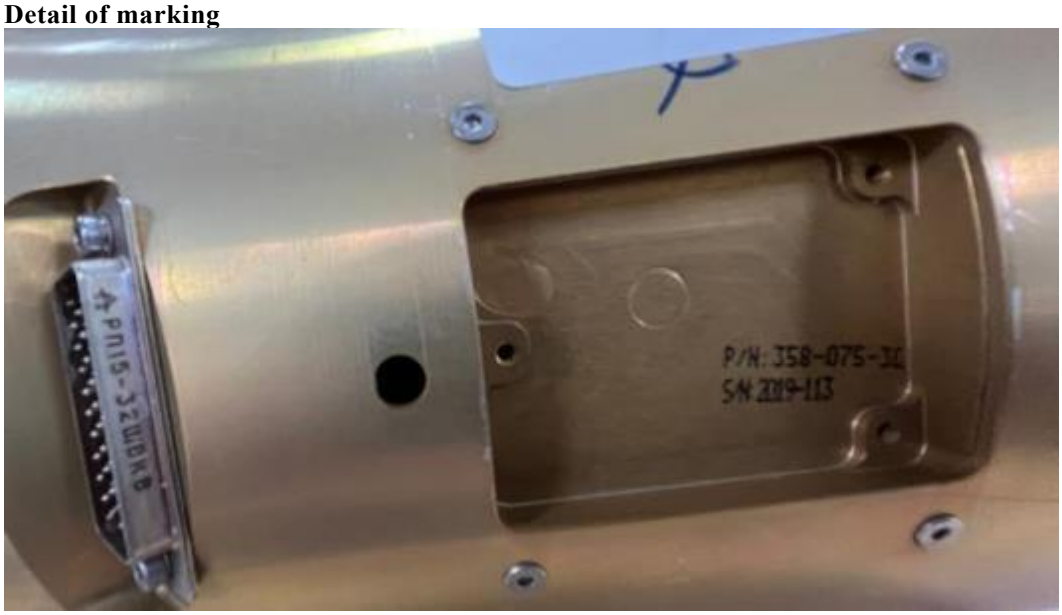

Source: Panel

Figure 18.17
Detail of marking on the printed circuit board of the Engine Control Unit

Source: Panel

Figure 18.18
Additional '358' surface-to-air missile components still in evidence bags

Source: Panel

Figure 18.19
Matrice 300 RTK smart flight controller and other components

Source: Panel

Figure 18.20
Serial numbers of the two smart flight controllers

Source: Confidential

Figure 18.21
Serial number of the Matrice 300 RTK UAV

Source: Panel

Figure 18.22
Sample of flight summary information from controller A

Source: Confidential

Figure 18.23
Sample of flight summary information from controller B

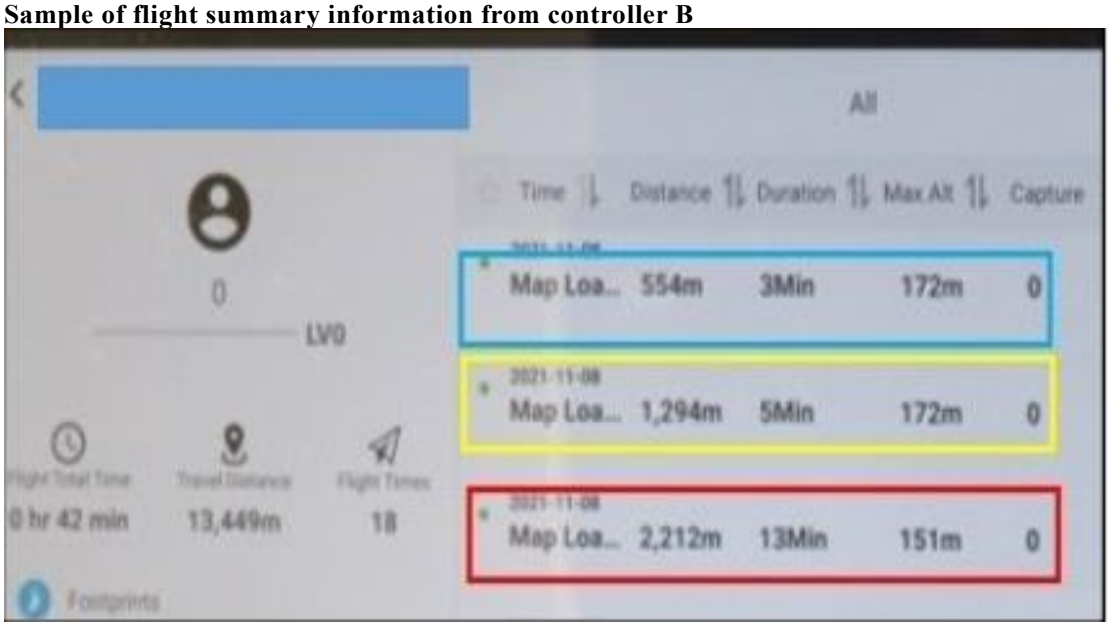

Source: Confidential

Figure 18.24
Flight data (geo-locations) allegedly recovered from the controllers

Controller	Date	Location Details
A	08-Nov-21	35.734044, 51.222559
A	08-Nov-21	35.729978, 51.220672
A	08-Nov-21	35.741329, 51.211185
B	08-Nov-21	35.732264, 51.231767
B	08-Nov-21	35.729977, 51.220679
B	08-Nov-21	35.741326, 51.211184
B	08-Nov-21	35.748798, 51.199949
B	08-Nov-21	35.748523, 51.200132
B	08-Nov-21	35.746328, 51.204314
B	08-Nov-21	35.734010, 51.222490

Source: Confidential

Map 18.1

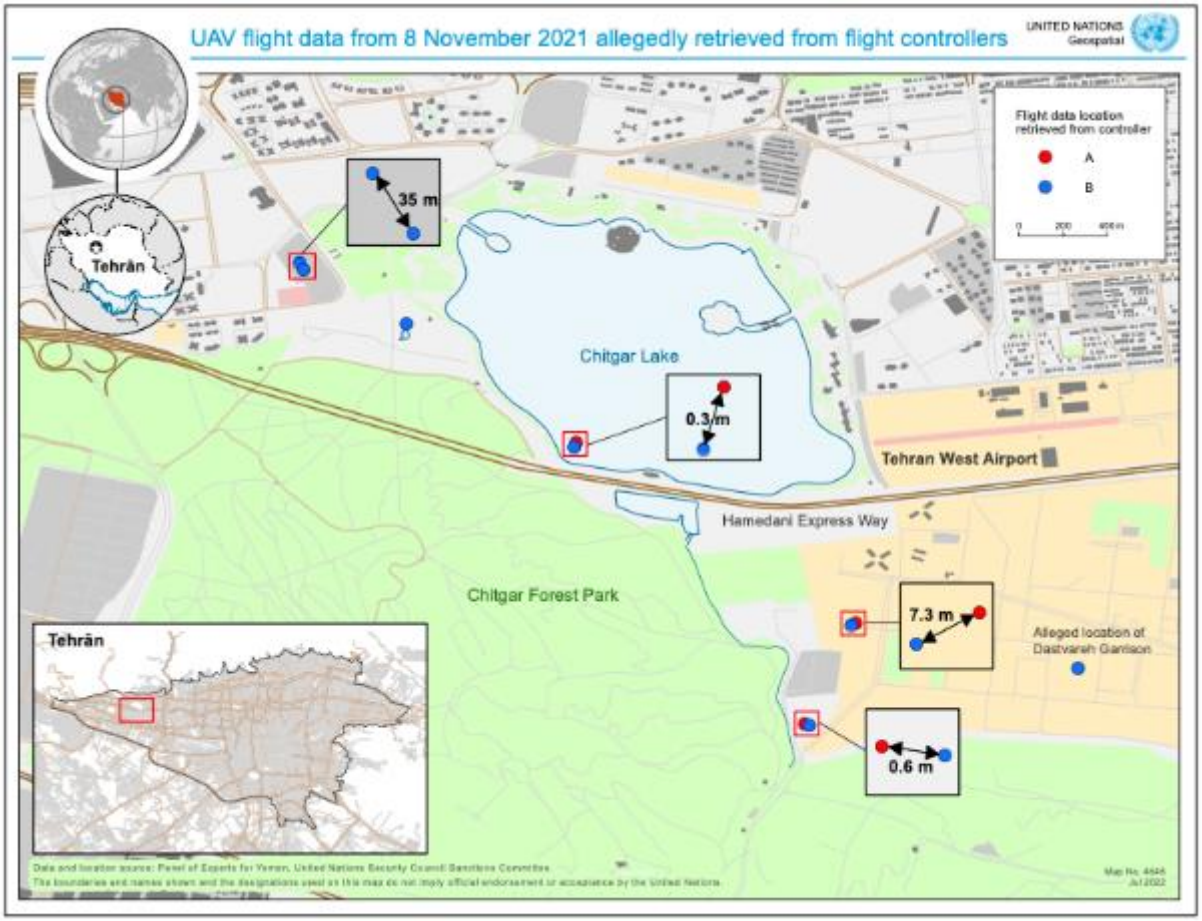

Annex 19 Seizure of launch containers of 9M133 anti-tank guided missiles

Figure 19.1
Seized launch containers of 9M133 anti-tank guided missiles

Source: Confidential

Figure 19.2
Seized launch containers of 9M133 anti-tank guided missiles

Source: Panel

Figure 19.3
Detail of marking on the ATGM launch container showing manufacture in 2021

Source: Panel

Figure 19.4
Detail of marking on the ATGM launch container showing manufacture in 2021

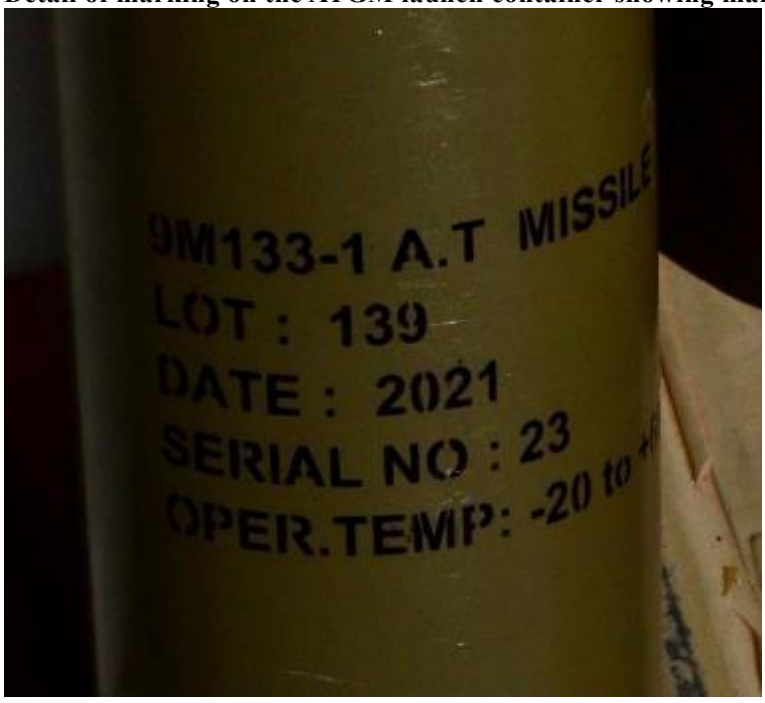

Source: Panel

Figure 19.5
Omani "Certificate of Origin" for the four generators concealing the ATGMs, stating that the generators are originally from China[15]

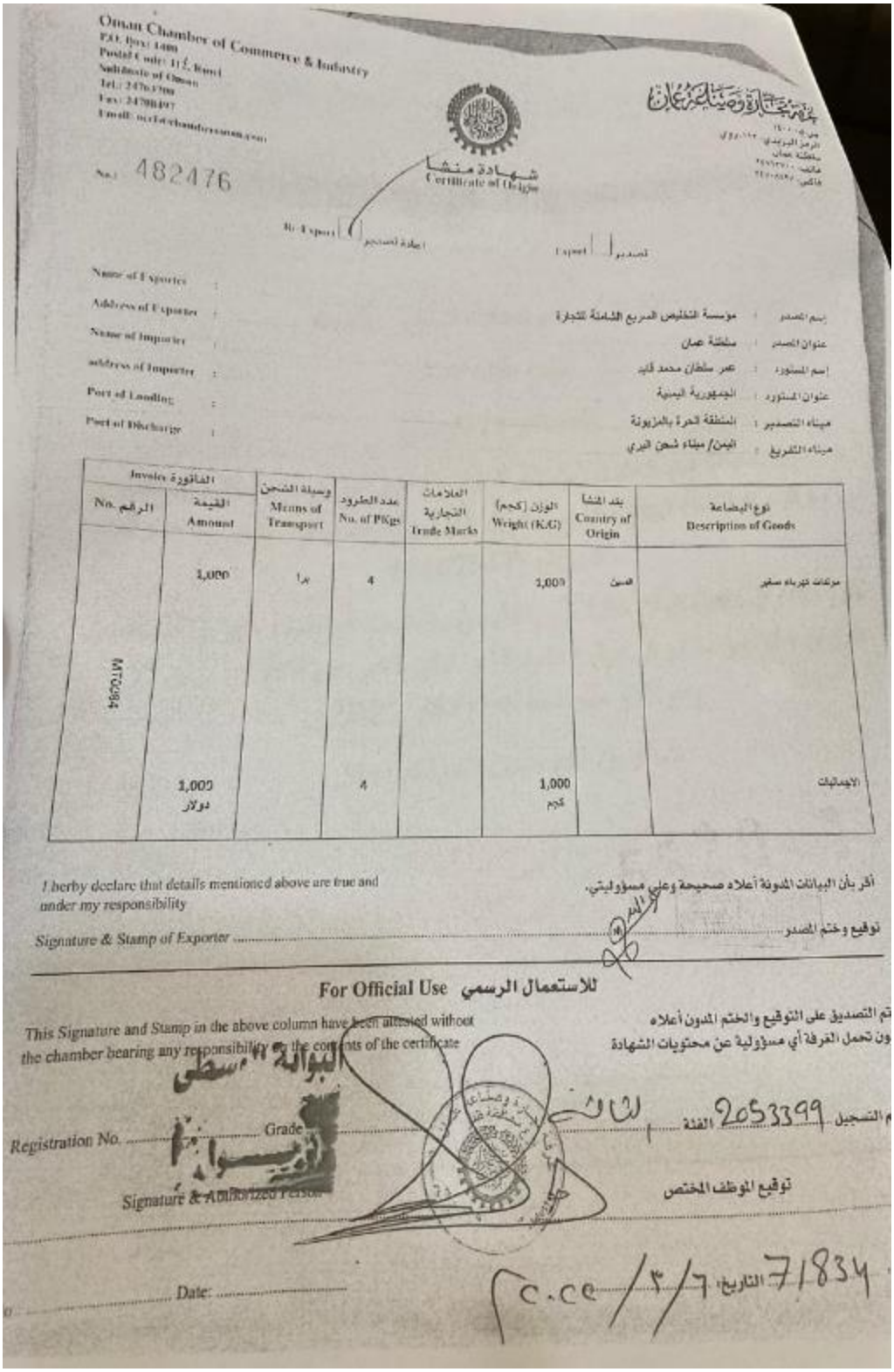

Oman Chamber of Commerce & Industry

No.: 482476

شهادة منشأ
Certificate of Origin

Re-Export | إعادة تصدير | Export | تصدير

Name of Exporter :
Address of Exporter :
Name of Importer :
address of Importer :
Port of Loading :
Port of Discharge :

إسم المصدر : مؤسسة التخليص السريع الشاملة للتجارة
عنوان المصدر : سلطنة عمان
إسم المستورد : عمر سلطان محمد ثابت
عنوان المستورد : الجمهورية اليمنية
ميناء التصدير : المنطقة الحرة بالمزيونة
ميناء التفريغ : اليمن/ ميناء شحن البري

الفاتورة Invoice		وسيلة الشحن	عدد الطرود	العلامات التجارية	الوزن [كجم]	بلد المنشأ	نوع البضاعة
الرقم No.	القيمة Amount	Means of Transport	No. of PKgs	Trade Marks	Weight (K.G)	Country of Origin	Description of Goods
	1,000	بر	4		1,000	الصين	مولدات كهرباء صغير
	1,000 دولار		4		1,000 كجم		الاجمالي

I herby declare that details mentioned above are true and under my responsibility

أقر بأن البيانات المدونة أعلاه صحيحة وعلى مسؤوليتي.

Signature & Stamp of Exporter ..... توقيع وختم المصدر

For Official Use للاستعمال الرسمي

This Signature and Stamp in the above column have been attested without the chamber bearing any responsibility on the contents of the certificate

تم التصديق على التوقيع والختم المدون أعلاه دون تحمل الغرفة أي مسؤولية عن محتويات الشهادة

Registration No. ..... Grade ..... رقم التسجيل 2053399 الفئة

Signature & Authorized Person ..... توقيع الموظف المختص

Date: ..... التاريخ: 7/3/2023 71834

Source: Confidential

[15] The Panel has contacted Oman requesting information regarding the chain of custody of the generators, a response is pending.

Figure 19.6
Serial numbers of the ATGM launch containers

#	Marking	Lot #	Year #	Serial #
1	9M133-1 A.T Missile	81	2018	45??
2	9M133-1 A.T Missile	8	2021	2263
3	9M133-1 A.T Missile	12	2021	2267
4	9M133-1 A.T Missile	26	2021	2281
5	9M133-1 A.T Missile	20	2018	4443
6	9M133-1 A.T Missile	24	2018	4447
7	9M133-1 A.T Missile	39	2018	4462
8	9M133-1 A.T Missile	51	2018	4474
9	9M133-1 A.T Missile	57	2018	4480
10	9M133-1 A.T Missile	80	2018	4503
11	9M133-1 A.T Missile	95	2018	4518
12	9M133-1 A.T Missile	2	2018	4705
13	9M133-1 A.T Missile	5	2018	4708
14	9M133-1 A.T Missile	7	2018	4710
15	9M133-1 A.T Missile	18	2018	4721
16	9M133-1 A.T Missile	30	2018	4733
17	9M133-1 A.T Missile	84	2018	4787
18	9M133-1 A.T Missile	43	2021	8956
19	9M133-1 A.T Missile	4	2021	9259
20	9M133-1 A.T Missile	6	2021	9261
21	9M133-1 A.T Missile	7	2021	9262
22	9M133-1 A.T Missile	9	2021	9264
23	9M133-1 A.T Missile	10	2021	9265
24	9M133-1 A.T Missile	11	2021	9266
25	9M133-1 A.T Missile	14	2021	9269
26	9M133-1 A.T Missile	23	2021	9278
27	9M133-1 A.T Missile	27	2021	9282
28	9M133-1 A.T Missile	29	2021	9284
29	9M133-1 A.T Missile	30	2021	9285
30	9M133-1 A.T Missile	31	2021	9286
31	9M133-1 A.T Missile	32	2021	9287
32	9M133-1 A.T Missile	33	2021	9288
33	9M133-1 A.T Missile	34	2021	9289
34	9M133-1 A.T Missile	36	2021	9291
35	9M133-1 A.T Missile	37	2021	9292
36	9M133-1 A.T Missile	43	2021	9298
37	9M133-1 A.T Missile	44	2021	9299
38	9M133-1 A.T Missile	13	2021	9538
39	9M133-1 A.T Missile	14	2021	9539
40	9M133-1 A.T Missile	17	2021	9542
41	9M133-1 A.T Missile	18	2021	9543
42	9M133-1 A.T Missile	19	2021	9544
43	9M133-1 A.T Missile	20	2021	9545
44	9M133-1 A.T Missile	21	2021	9546
45	9M133-1 A.T Missile	22	2021	9547

Source: Panel

Annex 20 Economic issues that pose a potential threat to peace, security and stability

1. The economic situation and outlook for Yemen offers little cause for optimism. The following economic issues pose a potential threat to peace, security and stability.

I. Exchange Rate of the Yemeni rial (YR) and Forex Reserves

2. The stark difference in the exchange rate of YR between the GoY-controlled areas and the Houthi-controlled areas continues to be a major cause of concern for both policy makers and the population (paragraph 3 of annex 26 of S/2022/50). The exchange rate, which was YR 591 per USD at the end of 2019, reached about YR 700 per USD at the end of 2020. In November 2021, it crossed the 1,700 mark, in areas under the control of GoY. Although the exchange rate was mostly stable in the past few months, the rate in the GoY-controlled areas, most of the time, is almost double that in the Houthi-controlled areas (Table 19.1). This has challenged Yemen's ability to sustain imports of essential goods at reasonable prices, thereby pushing the problem of food insecurity to alarming proportions.

3. The following are the monthly averages of exchange rates in Aden and Sana'a from January 2021 to November 2022:

Table 20.1
Comparison of monthly averages of the exchange rates (YR/USD) in Sana'a and in Aden from January 2021 to November 2022

Year	*Month*	*Average Exchange Rate in Sana'a*	*Average Exchange Rate in Aden*
2021	January	592	864
	February	595	868
	March	600	853
	April	596	890
	May	594	934
	June	596	946
	July	597	1,005
	August	598	1,024
	September	600	1,184
	October	600	1,354
	November	600	1,617
	December	600	857
2022	January	602	1,089
	February	603	1,220
	March	605	1,250
	April	563	975

May	559	1008
June	558	1090
July	NA[16]	1137
August	NA	1154
September	NA	1135
October	NA	1147
November	NA	1151

Source: Central Bank of Yemen (Aden)

II. Forex Reserves

4. The total foreign exchange reserves of CBY (Aden) have fallen from USD 1.68 billion in December 2021 to USD 1.08 billion in October 2022, most of which is also not liquid. There has been a downward trend since July 2022. However, with the receipt of foreign aid, the reserves as of 30 November have gone up to USD 1.34 billion, as can be seen from Table XX below.

Table 20.2
Forex Reserves from July to September 2022

As on	*Amount*
31 July 2022	1,529,693,382.94
31 August 2022	1,315,275,548.55
29 September 2022	1,245,423,747.55
31 October 2022	1,088,945,990.03
30 November	1,340,186,040.88

Source: Central Bank of Yemen (Aden)

[16] Although CBY (Aden) did not furnish average exchange rate prevailing in Sana'a from July to November 2022, information received by the Panel from other sources indicated that the average exchange rate during this period mostly remained around 550.

Annex 21 Prohibition of Usurious Transactions Act

1. Representatives from the banking sector informed the Panel that banks in Yemen face many difficulties, obstacles, and challenges due to the war and the consequential divisive policies being adopted by the Houthis, and the dual regulatory mechanism of two central banks. The Panel found them to be critical of the new law which is based on Islamic juridical, legal, and economic considerations. They contend that it would be impossible to implement and enforce this law under normal circumstances, let alone the difficult conditions that the country is currently experiencing because of the war. The bankers argue that in the current market situation, it is wrong to consider bank interest as usury, and that in some countries, where similar or even more diluted versions of similar law was introduced, either the law was not adopted by their legislatures, or it had to be withdrawn. They further argue that this law conflicts with the rulings of the Constitutional Court of Yemen which held that bank interest did not constitute usury, and it also contravenes many provisions of the Code of Procedure, which established different procedures and time periods for litigation.

2. The representatives from the banking and the trading community further informed the Panel that they have warned the CBY (Sana'a) that promulgation of this law would cause a major economic disaster as the state will lose the most important economic tool to control inflation; the value of the national currency will decline; the banks will be reluctant to lend to the industrial, commercial, and service sectors; and make investors reluctant to invest capital in the country, thereby increasing unemployment and poverty. There is no clarity on the fate of interest accrued on the treasury bills worth billions of YRs deposited with CBY (Sana'a). Banks had previously invested about 65 percent of their deposits in treasury bills with CBY, Sana'a.[17] The Houthis have reduced the interest rate on treasury bills from 16.5 percent to 12 percent.[18] But since the division in the central bank, the interest amount is only calculated in the system and the commercial banks do not receive any interest amount from CBY (Sana'a), although taxes are collected from the banks.[19] Since the deposits of the commercial banks at CBY (Sana'a) includes the customers' deposits, some commercial banks pay interest to the customers, and others either do not pay any interest or pay at reduced rates. Old deposits have lost more than 70 percent of their value due to the depreciation of the exchange rate and their inability to be cashed out. In 2019, CBY (Aden) announced that if any bank wants to register their treasury bills with CBY (Aden), it must shift its headquarters to Aden. Since, under the new law, no interest is to be paid on the deposits, and benefits can only be generated from the investments to be made by the banks, there would be uncertainty about the returns that the customers would expect from the banks. Similarly, if the banks cannot charge interest on the loan and credit facilities, they would be under pressure to look for appropriate investment opportunities to earn profits. Transformation of the economy requires a gradual reduction in the interest rate and the creation of a parallel investment environment in various sectors, but neither of these banks have any prior experience with such business endeavours, and the current climate in Yemen hardly provides any opportunity for new business and investments. Since banks would not find alternative means for investing their funds, they would be unable to provide credit facilities for commercial activities until an appropriate savings and investment mechanism is available. Their inability to do so would result in major upheaval in the banking sector. Millions of people, especially the pensioners, live on the monthly interest that they gain from their bank deposits, which is about 15 percent per year on savings accounts and more in case of some other fixed deposits.[20] Any step taken to hastily abolish interest would seriously undermine the confidence of the people. Customers would be reluctant to deposit their funds in banks because banks would be unable to offer a rewarding return. Apprehending further erosion of its value, the customers may withdraw their cash deposits, creating panic and sudden demands on the banks. Commercial banks, in such an eventuality, would be unable to respond to the sudden demand due to lack of liquidity and would face the risk of bankruptcy and closure of their operations.

3. The representatives of the business community in Yemen, the Panel interacted with, oppose the promulgation of the new law on the ground that it would adversely impact domestic trade as well as imports into Yemen, as the banks in Yemen would not have the requisite deposit base to issue letters of credit to cover the imports. Since Yemen imports about 95 percent of its food requirements, any such situation that has adverse impact on imports would push the country to a severe economic crisis.

[17] CBY (Aden) informed the Panel during meeting in Aden
[18] Ibid.
[19] Ibid.
[20] Ibid.

4. The Panel was informed that the GoY and CBY (Aden) have no plans to enact or implement any such law in their areas of control. According to CBY (Aden), the new law would destroy the banking sector in Yemen. Because of the fragmentation of the banking and financial sector in Yemen, such law would lead to severe compliance burden on the banks from both the central banks, with CBY (Sana'a) implementing prohibition of usurious transactions and CBY (Aden) continuing with their existing hybrid system of allowing commercial banks to provide interest and Islamic banks to operate without interest. Some bankers argue that the enactment of the new law may lead to capital flight from Sana'a, as investors seek newer opportunities, including to Aden. This would cause further fragmentation and imbalance in the economic development in the two areas of Yemen.

5. Based on the scrutiny of the documents, received by the Panel from multiple sources, the various provisions of this new law are discussed below:

a) It prohibits usurious transactions and invalidates all forms of usurious loans, such as the interest that banks or others require for a loan, regardless of its form, including a sum that is given to the borrower or is credited to his/her current account, or the issuance of a letter of credit or documentary credit. It also invalidates interest that banks, institutions, companies, and post offices may pay on deposits and investment certificates, including interest-bearing bonds, regardless of their source. Thus, all forms of usury are prohibited in all civil and commercial transactions, and interest agreed upon, in order to receive a sum of money or to defer satisfaction of an obligation, is abolished absolutely.

b) It invalidates any contract, agreement or condition that entails or conceals usurious interest, for example, by calling it a commission or profit when the borrower does not receive a tangible benefit in return for such commission or profit or through the imposition by the buyer of an increase in exchange for deferral, known as a *murabahah* sale (resale with a stated profit), and also an instalment sale.

c) The right-holder may agree to a commission not exceeding 5 percent, if he provides a tangible, legitimate and proportionate corresponding benefit to the debtor upon payment. For example, when a bank grants a loan, apart from administrative services, it also, sometimes, provides additional services by acting on behalf of the borrower, as is the case with documentary credits and letters of credit. While commissions for provision of such services are permitted under this law up to 5 percent, there is a condition that this service must be tangible, legitimate, and commensurate with the agreed upon commission. The judge is empowered to scrutinize such commissions and if he/she finds that no tangible service is being provided in exchange for the commission, he/she may reduce the commission to an amount that is considered appropriate to him/her or may even refuse payment of the commission.

d) It provides for penalty for any person, whether as a debtor or a creditor, who is proven to have committed the offence of engaging in usurious practices. The violator can be imprisoned for a period of not less than six months and not more than one year, and fined not less than YR 500,000, and not more than YR 1 million. In case of persons who lend with interest to exploit the borrower's need or habitually lend with interest, the imprisonment shall not be less than one year, and no more than two years, and the fine shall not be less than YR 1 million, and no more than YR 3 million.

e) All provisions regarding usurious interest in laws that are currently in force shall be repealed and the relevant authorities shall regulate all civil, commercial, and banking transactions in full in accordance with the provisions of the Islamic Sharia.

f) This Act shall not apply to civil and commercial transactions that were concluded and completed before the date on which the Act is promulgated.

6. The Panel received copies of the following documents from several sources:

Figure 21.1

Documents concerning Prohibition of Usurious Transactions Act received by the Panel

مادة(٥) يجوز الاتفاق خارج الحد على مقدار التعويض في حالة التأخير عن الوفاء بالدين على أن لا يتجاوز أحد (٣١٨، ٣٥١، ٣٥٥) من القانون المدني.

مادة(٦) يُعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة ، وبغرامة لا تقل عن خمسمائة ألف ريال ولا تزيد على مليون ريال كل من خالف أحكام المادة (٤) من هذا القانون. وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سنتين ، وبغرامة لا تقل عن مليون ريال ولا تزيد على ثلاثة مليون ريال إذا استغل الدائن حاجة المدين أو هوى نفسه أو ذل معاشة على الإقراض بالربا.

مادة(٧) يتشأ بموجب أحكام هذا القانون صندوق يُسمى (صندوق الإقراض الحسن) يتبع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري ، ويخضع لإشراف رئيس الجمهورية ، ويصدر بتنظيم الصندوق وتقاسه المالي والإداري قرار من رئيس الجمهورية على أن يكون من ضمن موارده المالية مساهمات الدولة ومؤسساتها والتبرعات المخصصة من الزكاة والأموال الموافقة لها القرض على أن تتحمل الدولة النفقات التشغيلية للصندوق.

مادة(٨) تلغى كافة الأحكام الخاصة بالربوات الربوية المنصوص عليها في القوانين النافذة، كما يلغى أي نقط أو عبارة تشير إلى الفائدة الربوية أينما وردت في تلك القوانين ، ويجب على الجهات ذات العلاقة تنظيم كافة المعاملات المدنية والتجارية والمصرفية بما يتوافق تلقياً مع أحكام الشريعة الإسلامية.

مادة(٩) لا يسري هذا القانون على المعاملات المدنية والتجارية التي تم إبرامها قبل تاريخ صدور هذا القانون التي استكملت آثارها.

مادة(١٠) يُعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره ويُنشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية – بالعاصمة سنعاء

بتاريخ / /١٤٤٤هـ

الموافق / /٢٠٢٢م

مهدي محمد المشاط

رئيس المجلس السياسي الأعلى

مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٤٤٤هـ

بمنع المعاملات الربوية

رئيس المجلس السياسي الأعلى

بعد الإطلاع على دستور الجمهورية اليمنية.

وعلى الاتفاق السياسي الموقع بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٨م بين أنصار الله ومكوناتهم والمؤتمر الشعبي العام وحلفائه ،

وعلى الإعلان الصادر بتاريخ ٢٠١٦/٨/٦م بتشكيل المجلس السياسي الأعلى،

وعلى قرار المجلس السياسي الأعلى رقم (١) لسنة ٢٠١٦م بشأن تحديد مهام المجلس واختصاصاته،

وبعد موافقة مجلس النواب.

أصدرنا القانون الآتي نصه :

مادة(١) أ- تمنع المعاملات الربوية بكل صورها في جميع المعاملات المدنية والتجارية التي تجري بين الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، وتعتبر باطلاً مطلقاً جميع الفوائد التي يتم الاتفاق عليها مقابل الانتفاع بمبلغ من النقود أو مقابل التأخير في الوفاء بالتزام.

ب-كل عقد أو اتفاق أو شرط يظهر أنه ينطوي أو يستر فائدة ربوية باطل لا عمل عليه والمضمر كالمظهر في الربويات، ويعتبر من قبيل الفوائد المستترة كل عمولة أو منفعة _ يشترطها الدائن (المقرض) لا يقابلها منفعة حقيقية مشروعة، والزيادة التي يفرضها (يشترطها) البائع (مرابحة أو بالتقسيط) على قيمة السلعة لأجل تسأ.

مادة(٢) يجوز لصاحب الحق اشتراط عمولة بما لا تزيد على نسبة (٥%) بشرط أن يقابلها منفعة حقيقية ومشروعة يقدمها المقرض للمدين بالوفاء، وللقاضي الحكم بإبطالها كلياً أو جزئياً إذا لم يحقق المنفعة المذكورة أو كانت غير متناسبة مع قدر العمولة.

مادة(٣) يطبق بخصوص البيوع الربوية (رباء الفضل - رباء النسأ) المواد من (٥٦٣- ١٠٥) من القانون المدني.

مادة(٤) لا يحد من الربا الآتي:-

١- الحكم على البائع ومن في حكمه عند استحقاق المبيع للغير أو نحو ذلك بمقارنة سعر العملة.

٢- الحكم على الغاصب بضمان العين المغصوبة وغلتها بأوفر القيم من تاريخ الغصب حتى تاريخ الوفاء وضمان نقص السعر تبعه من صور الربا المنصوص عنه بإحالته وفقاً لهذا القانون.

مادة(٥) ١- إذا لم يقم المدين بالوفاء بالدين عند حلول الأجل مع قدرته عليه، جاز للدائن أن يرفع الأمر للمحكمة المختصة، فإذا ثبت ذلك للمحكمة المختصة جاز لها أن تمهل المدين مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر مع أمره بالأداء ، فإذا مضت المدة ولم يؤد ما عليه أمرت المحكمة بحبسه حتى يؤدي الدين الذي عليه.

٢- لا يدخل الحكم المنصوص عليه في الفقرة (١) من هذه المادة يما للدائن من حق في التنفيذ على أموال المدين واستيفاء الدين وحقه في الحصول على تعويض عادل إذا ثبت أنه لحقه ضرر محقق بسبب التأخير عن الوفاء.

المذكرة التفسيرية لمشروع قانون رقم ( ) لسنة ٢٠٢٢م

بشأن منع المعاملات الربوية

فضلا أن يتضمن هذا القانون نصاً بأن المعاملات الربوية أياً كانت في المعاملات التجارية أو المدنية رغم علمنا أن القانون المدني يمنع المعاملات الربوية في مجال المعاملات وذلك لتوحيد الأحكام المتعلقة بالربا وكذلك لأهمية الإشارة إلى حكمه بعض الصور التي قد توهم أنها من قبيل الصورة الربوية حتى لا يشملها البطلان. كما أن منع المعاملات الربوية في المعاملات التجارية إلى جانب المعاملات المدنية أقتضى التعديل في بعض الصور التي تمثل حلول لما سيترتب على منع الربا من مشكلات تتعلق بالتسعير على القروض غير الربوية من حيث وضع الضوابط التي من شأنها الحد من معاملات المدين وفقا للقاعدة (معاملة الغير سلف).

مادة(١) أ تمنع التعاملات الربوية بكافة صورها في جميع المعاملات المدنية والتجارية، التي تجري بين الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، وتعتبر باطلاً مطلقاً جميع الفوائد التي يتم الاتفاق عليها مقابل الانتفاع بمبلغ من النقود أو مقابل التأخير في الوفاء بالالتزام.

ب-كل عقد أو اتفاق أو شرط يظهر أنه ينطوي أو يستر فائدة ربوية باطل لا عمل عليه والمضمر كالمظهر في الربويات، ويعتبر من قبيل الفوائد المستترة كل عمولة أو منفعة _ يشترطها الدائن (المقرض) لا يقابلها منفعة حقيقية مشروعة، والزيادة التي يفرضها (يشترطها) البائع (مرابحة أو بالتقسيط) على قيمة السلعة لأجل تسأ إذا تجاوزت منه الزيادة ما يجوز التدين فيه.

الصفحة ١ من ٤

المادة (٢)	يجوز لما سبق الحق الاتفاق على عمولة بما لا تزيد على نسبة (٥٪) بشرط أن يقابلها منفعة حقيقية ومشروعة يقدمها المقرض للمدين بالوفاء، على أنه يجوز للقاضي عدم الحكم بها أو مرتبها بهذه العمولة إذا لم يكن هناك منفعة حقيقية مشروعة مقابل هذه العمولة أو أنها لا تتناسب مع مقدار العمولة	في مقابل من المعاملات يمكن أن يرتبط منع البائع القرض مقدم خدمات قد لا تتحصر على الخدمات الإدارية وإنما تشمل الكفاءة من القرض في إجراء عمليات معقدة هو الحال بالنسبة للاعتماد المستندي وإصدار خطاب الضمان وفي هذه الحالة أعتبر ما ذهب إليه القانون الذي في المادة (٣٤٣) من جواز الاتفاق على عمولة مقابل تلك الخدمات على أن تكون تلك الخدمة حقيقية ومشروعة وتتناسب مع مقدار العمولة المتفق عليها مع منح القاضي سلطة التحقق من ذلك فإذا ثبت له أن ما تأخذ العمولة لا يقابلها خدمة حقيقية لا يحكم بالعمولة وله أيضا أن يقوم بتقاص مقدار العمولة المتناسب مع الخدمة عندما يرى أن هناك ما يقابلها في جانب العميل.
المادة (٣)	يطبق بخصوص البيوع الربوية (رباء الفضل - رباء النسأ) المواد من (٥٦٣- ٥٠٥) من القانون المدني	كان القانون المدني اليمني نظم أحكام البيوع الربوية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ومن ثم يجدر الإشارة إلى احكام الشريعة
المادة (٤)	لا يحد من الربا الآتي:- ١. الحكم على البائع ومن في حكمه عند استحقاق المبيع للغير أو نحو ذلك بمقارنة سعر العملة. ٢. الحكم على الغاصب بضمان العين المغصوبة وغلتها بأوفر القيم من تاريخ الغصب حتى تاريخ الوفاء وضمان نقص السعر وفقا لأحكام المواد (٥٤٥- ١١٤٠) من القانون المدني.	القاعدة في الفقه الإسلامي أن يحسب ما إذا كان البائع عند استحقاق المبيع وتلزامه الثمن لمدفوع إلى جانب تعويض الشاري عما أصطر دفعه لتملك وهي العواد الأصلية وأجرة العين أثناء فترة بقائها عنده بأوفر القيم أو أجرة المثل. حكمنا وفقا لضمان الاستحقاق وتحسن إذا ضمن البائع الشاري ضمان الدرك الشرعي فإنه يضمن بالإضافة إلى الرجوع على البائع بما أصطر دفعه للمالك سواء أعذاض أو أجرة مثل وإذا كان القانون المدني في المادة ٥١٥ يرى إلزام البائع بفارق سعر العملة في الزيادة التي مرت في المدة القليلة أثناء الفترة من تاريخ البيع إلى تاريخ الاستحقاق ولا نحتاج هنا إلى الربط لتعلقها لأن مصدر الالتزام هو حق غرم مشروع خصوصاً عندما يحتسون البائع سيء النية ويكتفي هذا الحكم عن الحكم بفارق سعر العملة التي ماتزال الوفاء بالدين عند حلول أجله إذ يجب إحتساب فارق سعر العملة من تاريخ المطالبة إلى تاريخ الوفاء. ترى الباحثة أن في هذا الحكم منعا من تضرر المحكوم بفيمة العين والعلة أوفر القيم وضمان نقص السعر تبعه من صور الربا المنصوص عنه بإحالته وفقا لهذا القانون

الصفحة ٢ من ٤

Source: Confidential

Appendix A Unofficial translation of documents relating to the Prohibition of Usurious Transactions Act

Republic of Yemen
The Cabinet

In the name of God, the Merciful, the Compassionate

No.: *waw*/2/333
Date: 16 Safar A.H. 1444
Corresponding to: 12 September A.D. 2022

Mr. Yahya Ali Al-Ra'i

Speaker of the House of Representatives

Sir,

I transmit to you herewith the Prohibition of Usurious Transactions Act, which the Cabinet endorsed by its Decision No. 2 of A.H. 1444 at its second meeting on 9 Safar A.H. 1444 (5 September A.D. 2022), along with a copy of the observations of the Central Bank.

We trust that the required legal steps will be taken.

Accept, Sir, the assurances of my highest consideration.

(*Signed*) Abdulaziz Salih **bin Habtur**

Prime Minister

cc:

Director of the Office of the Presidency of the Republic

Secretary-General of the Cabinet

Secretary-General of the Cabinet

Republic of Yemen

The Cabinet

Secretariat

Cabinet Decision No. 2 of A.H. 1444 AH concerning the Prohibition of Usurious Transactions Act

The Cabinet, having reviewed communication No. 1/*mim waw*, dated 7 Muharram A.H. 1444 (3 August 2022) from the Minister of Legal Affairs, concerning the draft act on the prohibition of usurious transactions, which was amended following its withdrawal from the House of Representatives, decides to:

1. Approve the Prohibition of Usurious Transactions Act.

2. Instruct the Supreme Economic Committee to conduct an economic study of the Act and submit its observations, if any, to the House of Representatives within a week from today's date.

3. The Minister for House of Representatives and Shura Council Affairs and the Minister of Legal Affairs shall complete the legal steps following the one-week period granted to the [Supreme] Economic Committee.

4. This Decision shall enter into force on 9 Safar A.H. 1444 AH (5 September A.D. 2022).

5. This Decision shall be implemented by means of appropriate administrative measures.

Against	**Abstaining**	**Implementing parties**	
None	None	Primary	Secondary
		Minister of State for House of Representatives and Shura Council Affairs Minister of Legal Affairs Acting Chair of the Supreme Economic Committee	

Duration: Permanent

Session No. 2, held on 9 Safar A.H. 1441 (5 September A.D. 2022), No. of pages: 14 (preliminary draft), National Salvation Government (8)

Republic of Yemen
Ministry of Legal Affairs

In the name of God, the Merciful, the Compassionate

Number: 76/*kaf qaf mim waw*
Date: 16 Safar A.H. 1444
Corresponding to: 12 September A.D. 2022

Mr. Ali Abu Haliqah
Minister of State for House of Representatives and Shura Council Affairs

Sir,

Subject: Draft act concerning the prohibition of usurious transactions

The Ministry of Legal Affairs presents its compliments to you and wishes you success in your duties.

With regard to the above-mentioned subject, the Cabinet, at its session 9 Safar A.H. 1444 (9 May A.D. 2022), adopted a decision regarding the draft act on the prohibition of usurious transactions. Attached herewith you will find the draft act, stamped "For review", and the related explanatory note.

Please review the draft act and then present it to the House of Representatives, with a view to completing the relevant constitutional procedures.

Accept, Sir, the assurances of my highest consideration.

(*Signed*) Isma'il Muhammad **al-Muhaqiri**
Minister of Legal Affairs

Republic of Yemen

For review

16 Safar A.H. 1444

Ministry of Legal Affairs

Draft Act No. of A.H. 1444 on the prohibition of usurious transactions

The President of the Supreme Political Council,

Having reviewed the Constitution of the Republic of Yemen,

The Political Agreement signed on 28 July 2016 between Ansarallah and its allies, and the General People's Congress and its allies; the declaration issued on 6 August 2016 concerning the establishment of the Supreme Political Council; and Supreme Political Council resolution No. 1 (2016) establishing the functions and competencies of the Council,

Has promulgated the following Act:

Article 1 (a) Usurious transactions of any kind are prohibited in all civil and commercial transactions that are conducted between natural and legal persons, and all interest agreed upon in order to receive a sum of money or to defer satisfaction of an obligation shall be abolished absolutely.

(b) Any contract, agreement or condition that entails or conceals usurious interest is null and void, inasmuch as that which is implied is tantamount to that which is stated with regard to usury. Any commission or profit stipulated by the creditor (lender) where there is no tangible and legitimate corresponding benefit and any increase in the value of the goods (whether in the form of *murabahah* [resale with a stated profit] or instalments) stipulated by the seller in exchange for deferral of payment are considered forms of hidden interest.

Article 2 The right holder may agree to a commission not exceeding 5 per cent provided that he provides a tangible, legitimate and proportionate corresponding benefit to the debtor upon payment. A judge has the discretion not to order payment, whether in whole or in part, of a commission if no tangible or legitimate benefit is provided or if such benefit is not proportional to the amount of the commission.

Article 3 Articles 563 to 605 of the Civil Code shall apply to usurious sales (*fadl* [unjustified enrichment] and *nasa'* [delayed payment]).

Article 4 The following are not considered usurious practices:

1. The seller and those with a similar status, when collecting the amount owed for a third party or someone with a similar status, are required to take into account the exchange rate differential.

2. A usurper is required to guarantee the usurped property and its yield at the highest value, from the date of the usurpation until the date of payment, and to cover any decrease in price in accordance with the provisions of articles 545 and 1140 of the Civil Code.

Article 5 1. If the debtor fails to pay at the appointed time, although he/she is able to do so, the creditor has the right to refer the matter to the competent court. If the competent court is satisfied, it may grant the debtor a grace period not exceeding three months in which to perform his/her obligation. If he/she nonetheless fails to perform, the court shall order that he/she be imprisoned until he/she satisfies the debt.

2. The provisions set out in paragraph 1 of this article shall be without prejudice to the creditor's right to execute against the debtor's assets in order to satisfy the debt or his right to obtain fair compensation, in the manner prescribed by law, if it established that he has been harmed as a result of the delay in payment.

Article 6 An agreement may be reached outside the scope of the contract regarding the amount of compensation that must be paid when repayment of debt is delayed, provided that such is in accordance with the provisions of articles 348, 354 and 355 of the Civil Code.

Article 7 Any person who violates the provisions of article 1 of this Act shall be imprisoned for a period of not less than six months and not more than one year, and fined not less than 500,000 riyals and not more than 1 million riyals. The term of imprisonment shall be not less than one year and no more than two years, and the fine shall not be less than 1 million riyals and no more than 3 million riyals if the creditor exploits the situation of the debtor, acts arbitrarily or customarily lends at usurious rates.

Article 8 Pursuant to the provisions of this Act, there shall be established a fund named the "Interest-Free Lending Fund". It shall have a legal personality and financial and administrative independence, and shall be under the supervision of the President of the Republic. The President of the Republic shall issue a decision concerning the structure of the Fund and its financial and administrative regulations, provided that its financial resources shall include contributions from the State and its institutions, the proportion of zakat allocated for it and the funds set aside for this purpose. The State shall bear the operational costs of the Fund.

Article 9 All provisions regarding usurious interest in laws that are currently in force shall be repealed, and any term or phrase referring to usurious interest wherever it appears in those laws shall be repealed. The relevant authorities shall regulate all civil, commercial and banking transactions in full accordance with the provisions of the Islamic sharia.

Article 10 This Act shall not apply to civil and commercial transactions that were concluded and completed before the date on which the Act is promulgated.

Article 11 This Act shall enter into force from the date of its promulgation and shall be published in the *Official Gazette*.

Promulgated at the Presidency of the Republic, in the capital, Sana'a

On A.H. 1444 Corresponding to A.D. 2022

Mahdi Muhammad **al-Mashat**

President of the Supreme Political Council

Explanatory note relating to draft Act No. (2022) on the prohibition of usurious transactions

Although we are aware that the Civil Code prohibits usurious transactions, we chose to develop an act that specifically addresses usurious transactions, whether commercial or civil transactions, of any kind in order to unify the provisions related to usury and owing to the importance of highlighting certain forms [of transactions] that may be misconstrued as being usurious, so that they are not covered by the prohibition. In addition, the prohibition of usury in commercial and civil transactions required the introduction of refinements in relation to certain types [of transactions] because they offer solutions to the problems that will arise from the prohibition of usury. The intention is to encourage non-usurious loans by putting in place controls that are designed to limit procrastination by debtors, in accordance with the rule "procrastination in the repayment of a debt by a rich person is injustice".

Grounds and justification for the Prohibition of Usurious Transactions Act

Usurious transactions, whatever their form, are prohibited under the Constitution of Yemen and Civil Code, of which the latter constitutes a codification of the provisions of Islamic sharia that was carried out by a group of Yemeni Islamic scholars. Usurious agreements are expressly prohibited under the Civil Code, article 356 of which provides that any agreement that calls for usurious interest is invalid and unenforceable, and any agreement that conceals usurious interest is also invalid and unenforceable. However, the right holder may agree to a commission in exchange for any work that he/she carries out for the benefit of the debtor. The agreed upon percentage in exchange for the performance of that which is stipulated in the preceding paragraph shall not exceed 5 per cent of the right's value. The judge may reject the judgment for the agreed consideration if it is found that it does not represent a real agreement by the right holder, or if it decreases it in proportion to what is found to be a lack of real agreement from the agreed percentage, taking into account commercial custom in a manner that is not contrary to Sharia. A judge may reject the stipulation relating to the agreed upon consideration if it is found that it does not represent a genuine agreement by the right holder, or he/she may order a proportionate reduction in the amount agreed upon if is determined that there is a negative differential between the actual agreement and the agreed upon percentage, while taking into account customary business practice but without contradict the sharia.

In addition, the Code regulates usurious transactions, including usurious sales, in its Title III, Part I, Chapter IV, Section I. It abolishes all forms of usury, including unjustified enrichment, taking possession reciprocally, deferred payment and interest-based lending, as well as forms of sales and conditions that are used to circumvent [the prohibition against] usury.

However, there are several special laws, such as the Commercial Code, banking laws, the Postal Code and other laws that allowed usurious transactions, in particular usurious lending. In addition, the laws relating to Islamic banks sanctioned various forms of transactions that are no different than those performed by [regular] banks, except in that they deliberately concealed usury under various guises, the most well-known of which are *murabahah* [resale with a stated profit] sales, partnership ending in ownership and the contract for manufacture.

It is worth noting that the usurious transactions conducted by banks in our country the forms of usury practiced under the laws of the West. They engage in the most heinous forms of usury, including fraud and arbitrary conduct.

1. Most of the provision that permitted usury were not sufficiently explicit so as to allow the judiciary to hand down judgments.

2. Commercial courts have ruled in favour of compound interest, despite the fact that there is no provision that sanctions such interest. Their rulings have been based custom, although that custom contradicts the provisions of the sharia and peremptory laws.

3. Contrary to the situation in most countries, [our laws] did not set a maximum limit for the agreed upon interest. This means that it is permissible to agree upon any rate of interest, regardless of its percentage.

4. Regardless of the fact that there are no relevant legal provisions, but with the blessing of the commercial courts, banks, in addition to the crime of usury, engage in the following practices:

- They do not engage in any genuine investment activity. All they do is take deposits and use them to make interest-bearing loans.
- In addition, banks do not make real use of their funds. Their principal activity is commercial lending for investment in commercial papers.
- As a result, the customer, to the banks, is either a creditor or debtor. Their credit assessments are limited to collateral, capital and credit worthiness, without consideration for [text cut off].

5. Islamic banks are not supposed to offer interest-bearing loans. Instead, their business is based on sharing in profit and loss. Their profits are derived from investing the funds of both depositors and the bank in various sectors through *mudarabah* [silent partnership] contracts. However, all forms of Islamic financing have been skewed to such an extent, their activities are now almost identical to those of conventional banks. Indeed, their activities are now primarily centred on *murabahah* sales [resale with a stated profit].

Annex 22 Zakat

Figure 22.1
Zakat Infographics

Source: General Authority of Zakat
https://www.zakatyemen.net/2019/01/10. (accessed on 26 November 2022).

Appendix A Unofficial Translation of Zakat Infographics

Infographic of the most key projects of the General Authority of Zakat during two years

انفوجرافيك أبرز مشاريع الهيئة العامة للزكاة خلال سنتين

YR 9 billion and 745 million - 9 مليار و 745 مليون ريال يمني

Project of 500, 000 families

مشروع 500 الف اسرة

620,000 families - 620.000 اسرة

YR417 million - 417 مليون ريال

Hodeidah Project

مشروع الحديدة

41,000 families - 41000 اسرة

Zakat Al Fitr Project

مشروع زكاة الفطر

Harvest Project

مشروع دائما جاد بما حصاده

60,000 families - 60 الف اسرة

100,000 Kedah (cups) - 100 الف قدح

Orphans Guardianship: 5000 orphans

كفالة الايتام: 5000 يتيم

YR 50 million per month - 50 مليون ريال شهريا

YR 600 million per month - 600 مليون ريال شهريا

Orphanage Support Project

مشروع دعم دور الايتام

YR 31 million - 31 مليون ريال

Eid and Winter Clothing

كسوة العيد والشتاء

50,000 beneficiaries - 50 الف مستفيد

YR 544 million 544 مليون ريال

Food Baskets' Project for Quarantine Centers

مشروع السلال الغذائية لمراكز الحجر الصحي

10,000 food Baskets - 10 الف سلة غذائية

YR160 million 160 مليون ريال

Emergency and Relief Aid

المساعدات الطارئة والاغاثة

46,000 cases - 46 الف حالة

YR 777 million - 777 مليون ريال

Medical Camps Project

مشروع المخيمات الطبية

24,000 beneficiaries - 24 الف مستفيد

12 Medical Camps - 12 مخيم طبي

Project to support hospitals operating with medical devices

مشروع دعم المستشفيات العاملة بالاجهزة الطبية

YR 2 billion - 2 مليار ريال

Project of Debtors

مشروع الغارمين

YR 2 billion and 250 million - 2 مليار و250 مليون ريال

Project to support the families of the martyrs and the families of the war prisoners

مشروع دعم اسر الشهداء واسر المرابطين واسر الاسرى

YR 3 billion and 900 million - 3 مليار و900 مليون ريال

Medical Assistance

المساعدات الطبية

2,600 people - 2600 شخص

YR 490 million - 490 مليون ريال

Wounded Support Project

مشروع دعم الجرحى

One billion and 800 million

مليار و800 مليون ريال

Project to support the released prisoners

مشروع دعم الاسرى المحررين

YR 326 million - 326 مليون ريال

Supporting scholars, students, summer centers, and university campus

دعم العلماء وطلاب العلم والمراكز الصيفية .....

One billion

مليار ريال

Persons with psychosocial disabilities and persons with special needs

المكفوفين والمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة

5157 persons - 5157 شخص

YR100 million - 100 مليون ريال

Marriage and Mass Weddings Assistance

المساعدات الزواجية والاعراس الجماعية

Project to support charitable kitchens, ovens and charity tables

مشروع دعم المطابخ الخيرية والمخابز ومولدات الكهرباء

YR600 million - 600 مليون ريال

Figure 22.2
Distribution cash to enemy prisoners

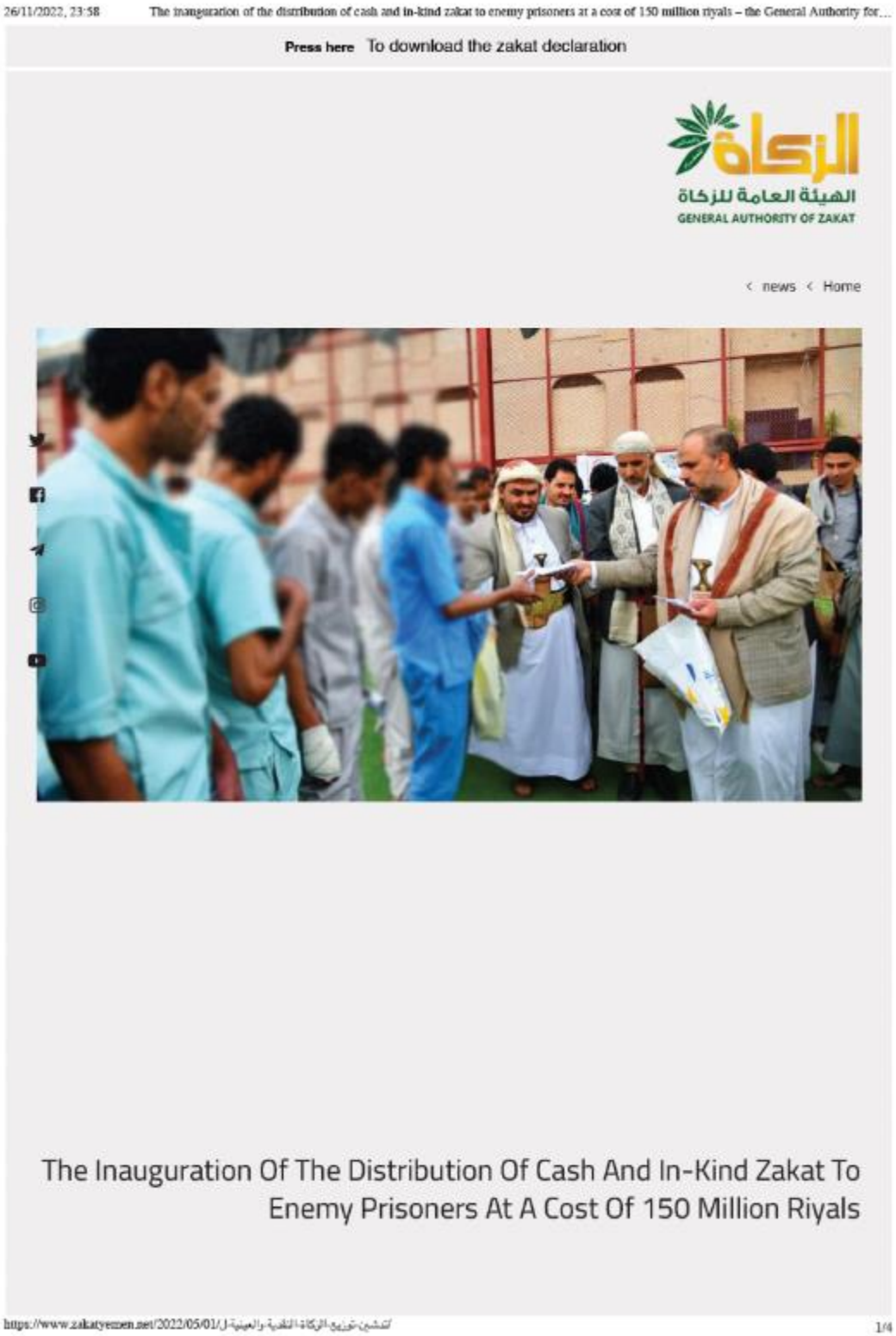

Press here To download the zakat declaration Zakat | Saba

The General Authority for Zakat, in coordination with the National Committee for Prisoners Affairs, launched today a project to distribute cash and in-kind zakat to enemy prisoners at a cost of 150 million riyals.

At the inauguration, the head of the General Authority for Zakat, Sheikh Shamsan Abu Nashtan, explained that the distribution of monetary and in-kind gifts to enemy prisoners in army prisons and popular committees comes in compliance with the Almighty's saying: "And they feed food out of love for it, the poor, the orphan, and the captive".

He pointed out that the projects directed at enemy prisoners embody the principles and greatness of Islam, which urges and recommends good for the prisoner, and reflects the morals, values and customs of the Yemeni people. The Yemeni people transcend their wounds, and the prisoners are treated with dignity".

Abu Nashtan pointed out that the file of the prisoners is humanitarian, which requires that there be serious steps by the other side in response to the initiative launched by the revolutionary leadership and the Supreme Political Council to release all prisoners, all for all.

For his part, the advisor to the President of the Supreme Political Council, Allama Muhammad Muftah, praised the Zakat Authority's initiative to aid the enemy's prisoners with a cash and in-kind project embodying the principles of the Islamic religion of respecting and caring for the prisoner.

He said: "We hope that we do not have prisoners left and that our prisoners are released from the prisons of the enemy, because had it not been for our prisoners with the enemy, we would not have needed their prisoners to remain with us, but the enemy is the one who caused the suffering of everyone, especially the suffering of our prisoners, killing and torturing them in their prisons".

In turn, Ali al-Saqqaf, the representative of the Zakat Authority, indicated that the authority launched the project at a cost of 150 million riyals for all enemy prisoners, embodying the principles of Islam and delivering a message to the world in dealing with prisoners during wars.

He stressed the authority's keenness to embody the culture of the Qur'an. He said, "The prisoner, whoever he is, has become a prisoner with rights and duties, despite the suffering of the prisoners of the army and the popular committees in the prisons of the enemy and his treatment and torture of them".

At the inauguration, in the presence of the two representatives of the Zakat Authority for the Resources Sector, Dr. Ali Al-Ahnoumi, and the Awareness and Rehabilitation Sector, Ahmed Majali, a member of the National Committee for Prisoners' Affairs, Ahmed Abu Hamra, confirmed that the prisoners' file is human and the affected are the families of the prisoners from both sides. As a human being and not to involve him in political files.

Source: https://www.zakatyemen.net/2022/05/02/.

Figure 22.3

Distribution of cash gift to the wounded and war disabled

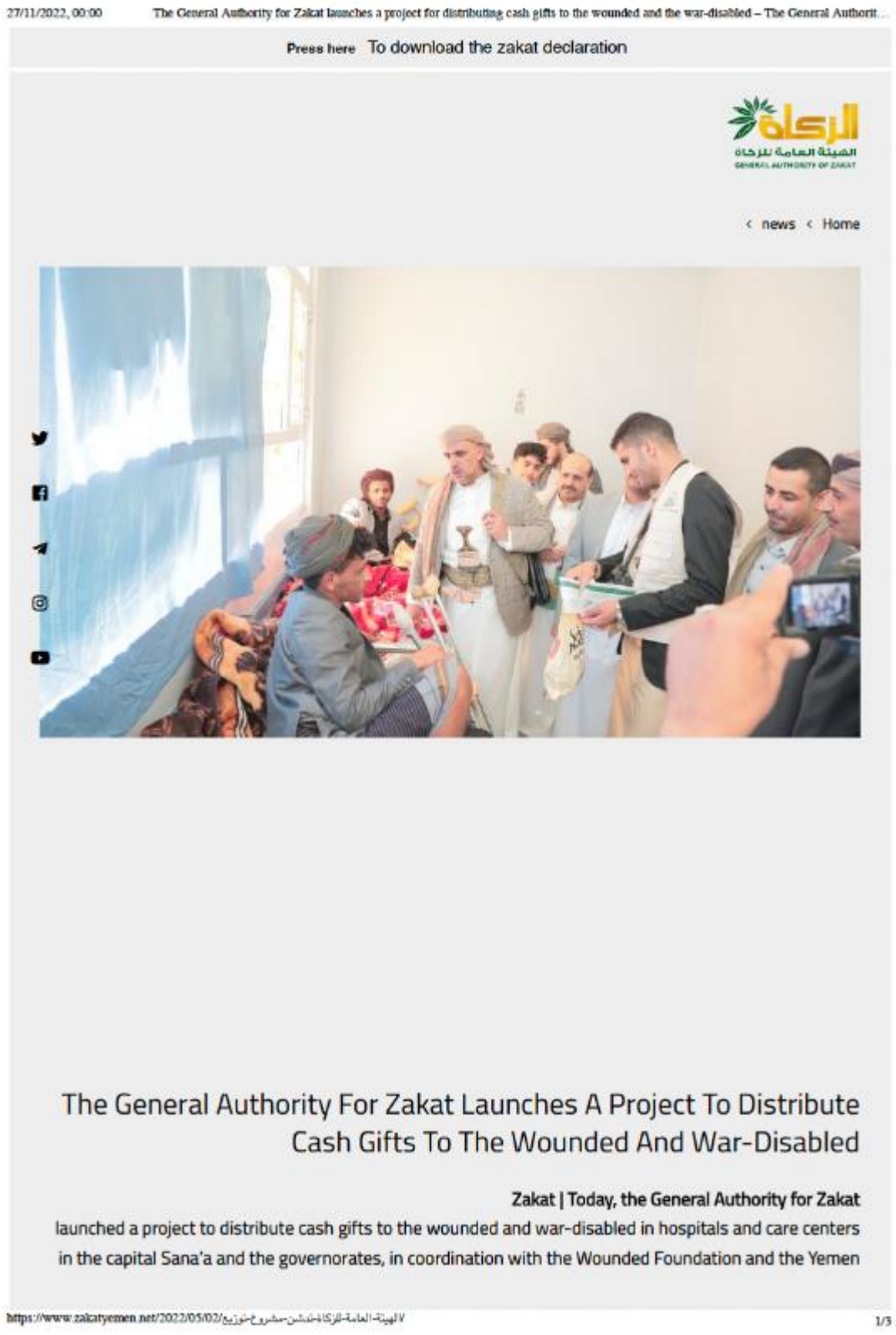

Future Association for the Care and Rehabilitation of the Disabled, at a cost of 292 million and 330 thousand riyals, under the slogan "Loyalty to the People of Loyalty".

Press here to download the Zakat declaration

At the inauguration, the Undersecretary of the Zakat Authority, Ali Al-Saqqaf, the Undersecretary of the Resources Sector, Dr. Ali Al-Ahnoumi, the Secretary-General of the Future of Yemen Society, Eng. Cash and in-kind gifts.

The visiting delegation of those in charge of the care centers listened to an explanation about the services and care provided to the wounded and the handicapped.

During the inauguration, the representative of the commission, Ali al-Saqqaf, confirmed that the project, which targets the most important segment, namely the wounded and the war-disabled on the blessed Eid al-Fitr, is a continuation of the activities of the Ramadan Zakat Authority as a duty for the Zakat Authority and the state to take care of this segment and exchange loyalty with loyalty.

He emphasized the keenness of the Zakat Authority to support the Foundation for the Wounded and the Society for the Future of Yemen in their tasks and obligations towards the wounded and the war-disabled and other stationed and the families of the great martyrs as a translation of the directives of the revolutionary and political leadership.

For his part, the Undersecretary of the Resources Sector, Dr. Ali Al-Ahnoumi, pointed out the importance of the project, which targets the wounded, the war-disabled, and the living martyrs, which comes in implementation of the directives of the Leader of the Revolution, Mr. Abdul-Malik Badr Al-Din Al-Houthi, and the President of the Political Council, His Excellency Field Marshal Mahdi Al-Mashat.

He emphasized that the wounded, with their great sacrifices and their remains, achieved steadfastness and great victory. He pointed out that whatever is presented and will be presented to this important and great segment, it will not fulfill their right.

بدوره أوضح الأمين العام لجمعية مستقبل اليمن، بندر الحمزي، أن هيئة الزكاة قدمت هدايا مالية لأكثر من 7 آلاف معاق وكسوة أبناء ألفين و 134 أسرة من أسر المعاقين وكذا هدايا نقدية للمرضى من الحالات النفسية لأكثر من ألف و 500 حالة إلى جانب العديد من المشاريع التي كان لها الأثر الإيجابي.

وثمن دور هيئة الزكاة لاهتمامها بجميع فئات المجتمع والتي تعتبر نموذجا رائداً يحتذى به وأصبحت الملجأ للفقراء والمساكين والمحتاجين وحطمت أهداف العدوان الذي سعى لتأجيج الوضع الإنساني.

وأكد سعي الجمعية إلى تنفيذ مشاريع في مجال التمكين الاقتصادي والزراعي كون هناك نماذج رائدة لم تمنعهم الإعاقة من الإبداع والمنافسة وأن يصبحوا قدوة كما كانوا نموذج وقدوة في التضحية والدفاع عن الوطن.

فيما أشار المدير التنفيذي لمؤسسة الجرحى، علي الضحياني، إلى أن مشروع توزيع الهدايا النقدية للجرحى الأوفياء في المستشفيات ومراكز الرعاية بالأمانة والمحافظات لأكثر من ألف و 200 جريح يأتي ضمن برامج تحسين رعاية الجرحى بتمويل هيئة الزكاة بقيمة 31 مليون و 875 ألف ريال.

بدورهم ثمن الجرحى ومعاقي الحرب هذه الزيارة الكريمة لهيئة الزكاة والتي تدل على اهتمام القيادة الثورية والسياسية وقيادة الهيئة بجرحى الجيش واللجان الشعبية .. مؤكدين عزمهم مواصلة الذود عن حياض الوطن وأمنه واستقراره وسيادته واستقلاله .

Source: https://www.zakatyemen.net/2022/05/02/.

Annex 23 Tax on Hospitals

وزارة المالية / مصلحة الضرائب
مكتب ضرائب أمانة العاصمة
إدارة الحصر والإضافة لضرائب الدخل

Ministry Of Finance
Capital Tax Office

تكليف إداري (لمدة اسبوعين)

الأخ/ حسين محمد عســـاد المحترم

الأخ/ محمد ياسين الشاطر المحترم

بعد التحية:..

تنفيذاً لأحكام قانون ضرائب الدخل رقم (١٧) لسنة ٢٠٠١م ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (٣٠٨) لسنة ٢٠١٠م. و تنفيذاً لقرار وزير المالية رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٧م بشأن تعديل جداول نظام الخصم والإضافة تحت حساب ضرائب الدخل (نظام الخصم والإضافة) لذلك نقرر تكليفكم بالنزول إلى المنشآت التالية:

١	مستشفى الام	٨	المستشفى اليمني الفرنسي
٢	المستشفى اليمني الالماني	٩	مستشفى عز الدين الشيباني
٣	المستشفى الاستشاري	١٠	المستشفى الاهلي
٤	مستشفى الثورة	١١	مستشفى المدينة
٥	المستشفى الاوروبي	١٢	المستشفى الالماني الحديث
٦	مستشفى الدكتور هاشم العراقي	١٣	مستشفى الوسام
٧	مستشفى لبنان	-	---

وذلك لمتابعة مدة تنفيذ وتطبيق قرار وزير المالية رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٧م للبنود التالية:

١- خصم الضريبة بنسبة (٤%) عن كل عملية يجريها المستشفى عند استدعاء أو استضافة أي دكتور من خارج كادر المستشفى إذا كان يوجد لدية رقم ضريبي او بنسبة ١٥% في حالة عدم وجود رقم ضريبي لدية تنفيذاً لتوجيهات رئاسة المصلحة رقم (٤٦١٥) بتاريخ ٢٤ / ١١ / ٢٠١٩م وتنفيذاً لنص البند رقم (٣٠) من قرار وزير المالية انف الذكر.

٢- خصم الضريبة بنسبة (٤%) عن أي عملية يجريها أي دكتور بصولة ولو كان من كادر المستشفى ولدية رقم ضريبي او بنسبة ١٥% في حالة عدم وجود رقم ضريبي لدية تنفيذاً لتوجيهات رئاسة المصلحة رقم (٤٦١٥) بتاريخ ٢٤ / ١١ / ٢٠١٩م وتنفيذاً لنص البند رقم (٣٠) من قرار وزير المالية انف الذكر، وتجدر الإشارة إلى ان نسبة الخصم سالفة الذكر تتم على أي مبلغ مستحق للطبيب الذي قام بإجراء العملية والما المستشفى يقوم بدور الوسيط في عملية خصم وتوريدها تنفيذاً لقرار وزير المالية رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٧م كون المستشفيات من الجهات الملزمة بتنفيذ القرار.

لذلك نقرر تكليفكم بالنزول إلى المكلفين المذكورين اعلاه للقيام بالاتي:

- التحري والتأكد من مدى تنفيذ وتطبيق قرار وزير المالية وجمع أي بيانات او المعلومات للمكلفين اعلاه .
- الاطلاع على النظام الآلي المحاسبي الخاص بالمستشفى وسحب كشوفات رسمية معتمدة من قبل المستشفى من واقع النظام.
- الرفع إلينا بما تم التوصل إلية وتحملكم مسئولية التقصير والتهاون في عملكم .
- عمل المحاضر والاجراءات اللازمة (محضر موافقة- رفض -غيرها)
- مع الغاء أي تكليف سابق .

وتقبلوا تحياتنا..!!

مدير عام مكتب ضرائب أمانة العاصمة

النائب للشئون التنفيذية عبدالله المنقذي

مدير إدارة الخصم والإضافة عبدالسلام حسين طاشر

مراجع الإدارة مهدي الصوابي

و الجهات

المفتي

Source: Confidential

Appendix A Unofficial Translation of the order for tax on Hospitals

Administrative assignment (for two weeks)

Mr/ Hussein Muhammad Abbad

Mr/ Muhammad Yassin

After greeting

In implementation of the provisions of the Income Tax Law No. (17) of 2010 and its executive regulations issued pursuant to the Minister of Finance's Decision No. (508) of 2010 AD, and in implementation of the Minister of Finance's Decision No. (23) of 2017 AD regarding amending the schedules of the deduction and addition system under the income tax account (the deduction and addition system) Therefore, it was decided to assign you to the following facilities:

1. Mother's hospital
2. Yemeni German Hospital
3. Consulting Hospital
4. Al Mawaddah Hospital
5. European hospital
6. Dr. Hashem Al-Iraqi Hospital
7. Lebanon Hospital
8. Yemeni French Hospital
9. Izz al-Din al-Shaibani Hospital
10. Al-Ahly Hospital
11. City hospital
12. Modern German Hospital
13. Wissam Hospital

This is to follow up the period of implementation and application of the Minister of Finance's Decision No. 23 of 2017 AD for the following items:

1. Tax deduction by (4%) for each operation conducted by the hospital when summoning or hosting any doctor from outside the hospital staff if he has a tax number, or by 15% in the event that he does not have a tax number himself, according to the directives of the Presidency of the Authority No. (4615) dated 11/24/2019 AD and in implementation of the text of Clause No. (30) of the aforementioned Minister's decision.

2. Tax deduction at the rate of (4%) for any operation performed by any doctor with a commission, even if he is a hospital staff member and has a tax number, or by 15% in the event that he does not have a tax number, in implementation of the directives of the Presidency of the Tax Authority No. (4615) dated 11/24/2019 and implementation For the text of Clause No. (30) of the aforementioned decision of the Minister of Finance, and it should be noted that the aforementioned deduction is based on any amount due to the doctor

who performed the operation, but the hospital plays the role of mediator in the deduction and supply process in implementation of the decision of the Minister of Finance No. (23) of 2017 And the fact that hospitals are obligated to implement the decision.

It was decided to assign you to go to the above-mentioned taxpayers to do the following:

- Investigating and ascertaining the extent to which the decision of the Minister of Finance is implemented and collecting any data or information for the above-mentioned taxpayers.
- View the hospital's automated accounting system and withdraw official statements approved by the hospital from the reality of the system.
- Upload to us what has been reached, and we hold you responsible for negligence and negligence in your work.
- Making the necessary records and procedures (records of approval, refusal, etc.).
- With the cancellation of any previous assignment.

And accept our greetings

Management references

Mahdi Al-Suwaidi

Director of the Discount and Addition Department,

Abdul Salam Hussein Taher

Deputy for Executive Affairs

Abdullah the rescuer

Director General of the Capital Municipality Tax Office

Samir Abdel Hamid Al-Hijri

Annex 24 Telecom Sector

1. The telecommunications industry in Yemen has been a major source of revenue for the Houthis since the conflict started (paragraph 84 of S/2022/50).

2. After taking over the ownership and control over some of these Sana'a-based private telecom companies, the Houthi authorities use some part of the revenues from these companies for their war efforts. The Panel has received information that two Sana'a-based telecom companies, operating under the control of the Houthi authorities, have recently upgraded their systems, and have made available 4G services to the subscribers across Yemen. This will help these companies to potentially increase their subscriber base and revenue earnings as well.

3. The Panel has received information that the Houthis are using the telecom services in sending millions of messages to the subscribers soliciting support and financial contributions for their war efforts (fig. 23.1 to fig. 23.3).

Figure 24.1
Message soliciting support

Source: Confidential

Appendix A Unofficial translation of Messages soliciting support

180
Text
Mon, Jan 31, 11:31 AM

To support strategic choices
(Forces, Missile and Air Force)
Call 180

Figure 24.2
Messages soliciting support

Source: Confidential sources and “Telecommunication: A Tool of War”, Fifth Report of Regain Yemen, https://www.regainye.org/2022/06/30/regain-yemen-issues-its-fifth-report-telecommunication-is-a-tool-of-war/.

Figure 24.3
Unofficial translations of some other messages received by the Panel

5555

Thurs, 16 Dec 2021, 8.02 PM

To contribute for supporting the families of the martyrs

Call or text 5555 for 100 riyals

2121

Thurs, 4 Mar 2021, 2.09 PM

9 pm Download tweets to relieve the suffering of the Yemeni patients

Fri, 26 Mar 2021, 6.15 PM

9:00 PM Participate in the widest possible campaign of tweets on the #National Day of Resilience

Sun, 12 Dec 2021, 5.31 PM

To donate for the war effort, send or call 2121 for 100 Riyals

Wed, 9 Feb 2022 11.15 PM

To donate for the war effort, send or call 2121 for 100 Riyals

4545

Tue, 7 Dec 2021, 3.23 PM

To contribute the stability of the posted (army) for supporting their families, send 100 Riyals to 4545

Sat, 8 Jan 2022, 5.10 PM

To contribute the stability of the posted (army) for supporting their families, send 100 Riyals to 4545

Sat, 5 Feb 2022, 8.18 PM

To contribute the stability of the posted (army) for supporting their families, send 100 Riyals to 4545

Thurs, 17 Feb 2022, 2.30 AM

To contribute the stability of the posted (army) for supporting their families, send 100 Riyals to 4545

Sun, 20 Mar 2022, 3.55 PM

To contribute the stability of the posted (army) for supporting their families, send 100 Riyals to 4545

Source: Confidential

4. Further, the Houthi authorities have issued directions to some of the telecom companies vide Ref. No. 3848 dated 4 June 2022 to allocate and deposit one per cent of telecommunications bills (landline, mobile, international, internet) and prepaid cards in the account of the Fund for the Welfare of Martyrs' Families, in terms of Decree No. 22 (2022), and article 13 of the Welfare of Martyrs' Families Act (No. 2 of 2022) (Fig 23.4).

Figure 24.4
Directions to telecom companies to deposit one per cent of telecommunications bills

Republic of Yemen
Ministry of Telecommunications and Information Technology
Minister

Source: Confidential

Appendix B Unofficial translation of Directions to deposit one per cent of telecom bills

Republic of Yemen
Ministry of Telecommunications and Information Technology
The Minister

Date: 5 Dhu'lqa'dah A.H. 1443 Annex: Ref.: 3848 Date: 4 June A.D. 2022

To: Chief Executive Officer of Sabafon
Chief Executive Officer of the Yemen Oman United telecommunications company
Chief Executive Officer of Yemen Mobile
Chair of the General Holding Company for Real Estate Development

Sirs,

Subject: Allocation of 1 per cent of telecommunications bills and prepaid cards for the Fund for the Welfare of Martyrs' Families

The Ministry of Telecommunications and Information Technology presents its best compliments and wishes you success in your work.

With regard to the aforementioned subject, I should like to draw your attention to communication No. 43–11 of 28 Shawwal A.H. 1443 (29 May A.D. 2022) from the Chair of the Board of Directors of the General Authority for the Welfare of Martyrs' Families concerning the Welfare of Martyrs' Families Act (No. 2 of 2022) and its implementing regulations, which were promulgated by Presidential Decree No. 22 (2022) (copy attached), as well as article 13, paragraph 6, of that Act, which provides that the resources of the Fund shall consist of 1 per cent of all telecommunications bills (landline, mobile, international, Internet) and prepaid cards.

Accordingly, the Ministry calls upon you to implement the Act and divert the required percentage to the account of the Fund for the Welfare of Martyrs' Families.

Accept, Sirs, the assurances of my highest consideration.

(*Signed*) Musfir Abdullah **al-Namir**
Minister of Telecommunications and Information Technology

5. The GoY informed the Panel that they have seized many telecom equipment consignments, which were being smuggled into Yemen without obtaining a licence or approval from the GoY's Ministry of Telecommunications and Information Technology. The Panel has been informed by its sources that some of the Sana'a-based telecom companies have recently changed their mode of procurement of equipment. Instead of directly importing the equipment, they have started buying equipment through some approved list of suppliers, who smuggle the equipment mostly through land borders in the GoY-controlled areas and then transfer the same to Sana'a. This modus operandi is being adopted to avoid being directly implicated in any case of smuggling when any consignment is seized by the Customs authorities of the GoY. The Panel has received information that such shipments regularly reach the Houthi-controlled telecom companies through smuggling networks.

6. Following the takeover of telecom companies by the Houthis, new telecom companies were established in Aden. The telecom sector, like the banking sector, has also been divided between the GoY and the Houthi-controlled areas. The Houthis, however, exercise complete control over the internet in Yemen through the national top-level domain, ".ye" (paragraph 85 of S/2022/50). The Panel has been informed that since the telecom industry is growing very fast, from a purely financial perspective, the Houthis have been putting up numerous obstacles for the operations, capacity expansion and technological upgradation of the Aden-based telecom companies, who are considered as competitors to the telecom companies operating in territories under the control of the Houthis. In order to continue its monopolistic market share in entire Yemen, Houthis do not allow the growth of its rival telecom companies based in Aden. The Panel has received information from multiple sources about the destruction of the telecom assets (towers and cables) of Sabafon, an Aden-based private telecom company.

7. During its visit to Aden, the Panel received information that in November 2021, two important telecom link sites of the Aden-based Sabafon company at Al-Balaq and Al-Hudbaa stations in Ma'rib Governorate were allegedly attacked by missiles launched by the Houthi forces. The sites connected the Sabafon network to their main data centre in Aden. It was alleged that as a result of these attacks, the sites were severely damaged (see fig.

23.6), and Sabafon customers lost all network connectivity for several weeks until Sabafon restored the service. Further, on 11 May 2022, the Houthis allegedly attacked another Sabafon telecom link site at Al-Sabayhah. As a result of the attack, the communication tower collapsed (see fig. 23.6). Since this was an important link site connecting Ta'izz City with the Sabafon network, customers of Sabafon in the area have lost network connectivity. The Panel has written to the Houthis about these attacks, and their reply is pending.

Figure 24.5
Location of the Sabafon Site

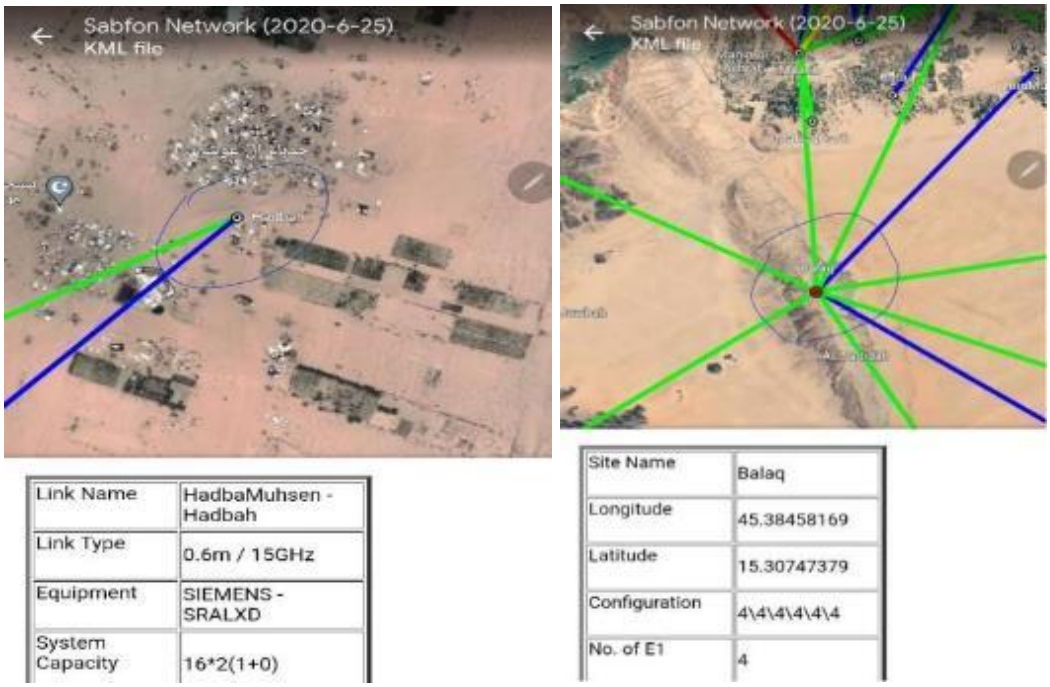

Link Name	HadbaMuhsen - Hadbah
Link Type	0.6m / 15GHz
Equipment	SIEMENS - SRALXD
System Capacity	16*2(1+0)

Site Name	Balaq
Longitude	45.38458169
Latitude	15.30747379
Configuration	4\4\4\4\4\4
No. of E1	4

Figure 24.6
Damaged Sabafon Site

Site Name	Sabayha
Longitude	44.51844158
Latitude	13.03060777
Configuration	4\4
No. of E1	1
Mast Type	S.T 45
Status	On Air

c

Source: Confidential

8. Telecommunication services are critical for the day-to-day socioeconomic requirements of everyone, and any measures taken in this respect should not result in any adverse consequences for the civilian population.

Annex 25 Income from Oil and Oil Derivatives

1. The Hudaydah port, through which up to 48 percent of oil was imported prior to June 2019, saw only 8 percent of oil imports in the first quarter of 2021. There were complaints regarding shortage of fuel, arising out of alleged oil embargo by the GoY. The requirements of customers in Houthi-controlled areas were met by bringing oil from GoY-controlled ports overland across the front lines. The Houthis were also collecting customs revenue again, apart from other taxes, and illegal fees at their checkpoints. However, with the announcement of the truce in April 2022, significant quantities of oil imports have been allowed through Hudaydah port again table 24.1 below). Although the Houthis did not renew the truce after 2 October 2022, and have been attacking the oil terminals, ports and vessels, the GoY sources informed the Panel that they did not have any proposal to re-impose any embargo on the import of fuel through the Hudaydah port.

Figure 25.1
Fuel discharged at Hudaydah and Saleef Ports (January 2021 to November 2022

Fuel discharged in Hodeidah and Saleef ports of Yemen (January 2021 to November 2022)

Year	Month	Gas Oil (l)	Gasoline (l)	Fuel Oil (l)	Gasoline 92 Ron (l)	LPG (Liquefied Petroleum Gas) (l)	Coal (l)	Gasoline Unleaded (l)	Total (l)	Number of Vessels
2021	Jan	28,061	-	29,992	-	8,501	-	14,299	**80,854**	4
2021	Feb	-	-	-	-	-	-	-	**-**	-
2021	Mar	33,309	-	-	-	5,001	-	-	**38,309**	3
2021	Apr	49,078	-	22,702	-	11,809	-	-	**83,589**	5
2021	May	11,799	-	-	-	-	-	-	**11,799**	2
2021	Jun	28,378	27,893	23,960	-	8,458	-	-	**88,689**	4
2021	Jul	33,466	-	-	-	-	-	-	**33,466**	2
2021	Aug	-	-	14,286	-	-	-	-	**14,286**	1
2021	Sep	3,130	-	-	-	-	47,880	-	**51,010**	2
2021	Oct	40,920	-	-	29,979	17,305	-	-	**88,204**	4
2021	Nov	3,540	-	11,777	-	-	-	-	**15,317**	2
2021	Dec	29,546	-	-	-	-	-	-	**29,546**	1
2022	Jan	23,416	-	-	-	-	-	-	**23,416**	2
2022	Feb	21,282	29,480	-	-	-	-	-	**50,762**	2
2022	Mar	4,223	-	30,057	-	9,488	-	-	**43,767**	3
2022	Apr	49,974	64,631	24,189	32,528	-	-	-	**1,71,323**	6
2022	May	1,22,019	27,590	-	58,048	8,242	-	-	**2,15,900**	8
2022	Jun	87,350	90,272	-	-	8,232	-	30,149	**2,16,003**	8
2022	Jul	57,735	55,689	7,460	-	33,630	-	-	**1,54,514**	6
2022	Aug	1,15,954	1,18,746		-	8,295	-	-	**2,42,994**	9
2022	Sep	1,71,197	1,17,162	29,457	-	9,333	-	-	**3,27,148**	15
2022	Oct	1,49,078	88,473	29,987	-	-	-	-	**2,67,538**	9
2022	Nov	1,18,417	57,412			9,249		30,000	**2,15,078**	8
Total		**11,81,871**	**6,77,348**	**2,23,868**	**1,20,555**	**1,37,542**	**47,880**	**74,448**	**24,63,510**	**106**

Source: UNVIM

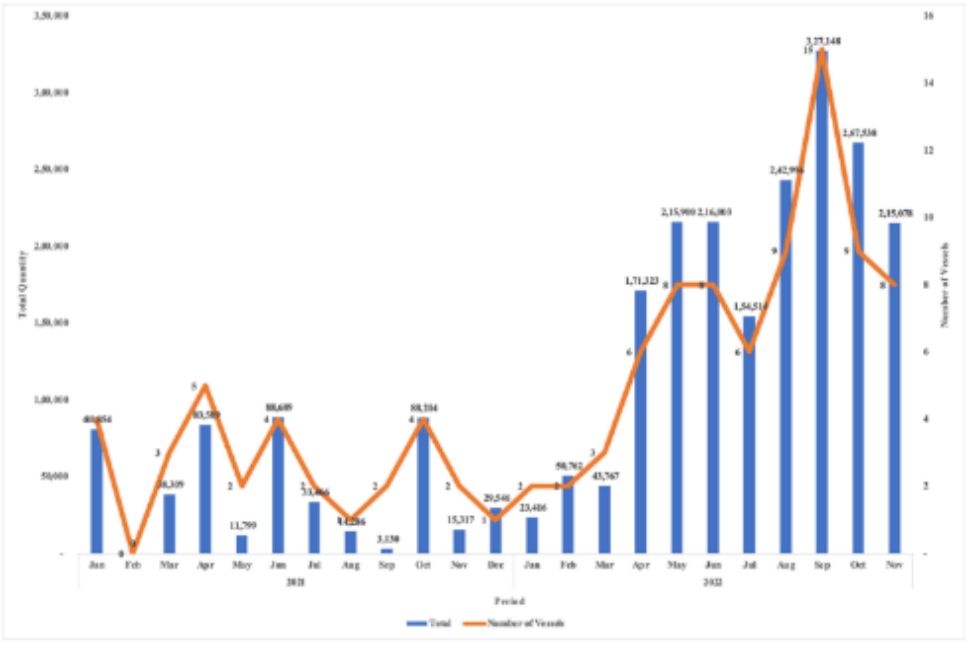

Source: Panel based on UNVIM data

2. The Houthis often complain that the clearance process takes too long, adding to the cost of freight, insurance, and demurrage.[21] However, information received by the Panel shows that the average time required for UNVIM's pre-clearance ranged between 3 to 24 hours during the period from January to November 2022; in the month of November, the minimum processing time was one hour and the average was just three hours (table 24.2 below). On the other hand, the average time spent at the CHA ranges between 4.9 to 50.3 days and in some cases the minimum time has been half a day and the maximum 167 days. Since the announcement of the truce, the waiting time in the CHA has been significantly reduced. Even in October 2022, when truce had just ended, both the minimum and average time spent at the CHA came down to half a day and 4.9 days respectively, and in November, the average time was 5.3 days (table 24.3 below). The reasons for those waiting times include delays in obtaining the necessary clearances from the Coalition, as well as various other factors, including capacity constraints at the ports.

Table 25.2
Pre-Clearance Processing Time taken by UNVIM (January to November 2022)

Time Taken by UNVIM to Clear Vessels (hours)			
Month	*Minimum*	*Maximum*	*Average*
Jan	1	65	17
Feb	4	25	12
Mar	4	74	13
Apr	1	30	8
May	1	25	11
Jun	1	52	10
Jul	1	30	8
Aug	1	50	18
Sep	1	146	6
Oct	1	77	24
Nov	1	36	3

***Source*:** UNVIM

Table 25.3
Post-Clearance Time taken at CHA (January to November 2022)

Fuel Vessels Time Spent in CHA (Days)			
Month	*Minimum*	*Maximum*	*Average*
Jan	2.4	167.0	45.2
Feb	20.2	69.3	50.3
Mar	2.7	88.7	37.4
Apr	2.0	31.9	22.1
May	0.9	23.0	9.0
Jun	1.5	19.5	6.0
Jul	2.9	17.5	10.0
Aug	1.8	22.1	8.2
Sep	1.5	10.1	8.9
Oct	0.5	17.5	4.9
Nov	1.8	10.1	5.3

Source: UNVIM

[21] Charges paid for delays in loading or discharging cargo within the stipulated time.

3. Although oil shipments were allowed to arrive at Hudaydah to tide over the shortage of fuel in Houthi-controlled areas, the Houthis seized the opportunity to make money. GoY informed the Panel that under the Stockholm Agreement, the Houthis were to collect customs duties on the import of oil through the Hudaydah port on the condition that they would be paying salaries of public employees. However, the Panel has been informed that no salaries have been paid so far. Thus, apart from the customs duties collected by the Houthis, the unjustified hike in the prices of fuel has added to their financial resources. The customs authorities in Aden have calculated the loss of customs revenue for the GoY to approximate YR 271.935 billion for the period between April to November 2022. This loss to GoY equates to a corresponding gain by the Houthis during this period, as the said amount is not being spent for paying salary to the public service employees.

4. The Panel mentioned in paragraph 88 of its final report of 2021 (S/2022/50), how the Houthis had created an artificial scarcity of fuel in areas under their control in order to force traders to sell oil in the black market operated by them and collected illegal fees from such sales. As per the information received by the Panel, petrol was being sold in the black market in the range of YR 18,000 – 26,000 per 20 litres, depending on the shortage. Figure 24.1 below demonstrates how oil was being sold openly and illegally through local traders and makeshift petrol bunks. Panel has been further informed by its sources that when fresh shipments are expected, in order to create space in its warehouses in Hudaydah and Sana'a, Houthis make announcements about the closure of the outlets of the Sana'a-based Yemen Petroleum Company (YPC) citing shortage of fuel as the reason, leading to panic buying of petrol. A few outlets of YPC remain open for a limited time. The black markets, controlled by the Houthis, resurface and the petrol prices suddenly go up. It serves twin purpose; space is created in the warehouses for the fresh shipments to be stored, and the Houthis collect illegal profits by selling fuel through the black market. The Panel has been informed that black markets were operating in full swing for a limited period in July and again in September 2022, selling petrol at prices ranging between YR 22000-24000 per 20-litre cans.

Figure 25.1
Illegal makeshift fuel pumps in Sana'a

***Source*:** Confidential

Annex 26 Confiscation of land and other properties

1. Real estate is another sector that generates huge amount of revenues for the Houthis. The Panel received information that the Houthis forcibly confiscated large swathes of land and buildings in Tihama and other regions under their control. Information received by the Panel revealed that Houthi forced had assigned some of its members to the village mosques to deliver Friday sermons to persuade citizens to give up their lands. On 30 August 2022, the Houthi forces began a campaign to force the citizens, with threats and intimidation, to sign documents that they were not the owners of the land that they were cultivating and to voluntarily surrender their rights in favour of the state. It was alleged that one supervisor in the southern area (Zubaid, Beit Al-Faqih and Al-Jarrahi districts) had summoned the legal secretaries ("Amin Sharaai") and instructed them to hand over the land agreements/ownership deeds that were in their possession. On 9 September 2022, the Houthi forces went to these villages in about 30 military vehicles, along with bulldozers and tractors, fired shots, indiscriminately, and beat women with rifle butts, injuring several of them from the villages of Al-Khodarya, Al-Maarif and Bani Al-Sabahi in the Al-Qasra area and arrested about 76 citizens, who were put in the prisons. The Panel has received the names of three women who were beaten up as well as the names of 15 persons who have been arrested. The Panel has also received the names and contact details of 27 victims and eyewitnesses and interviewed a few of them. However, the Panel could not personally contact all of them as they fear that they would be killed if they reveal anything to the Panel. The Houthis allegedly used forces and took possession of their lands, removed all recognized boundary markers, created new subdivisions, and dug several artesian wells on the plundered land. On 28 September 2022, the Houthi leaders summoned many sheikhs from the Al-Qasra region to Sana'a to force them to persuade the citizens to hand over their lands. However, the Panel met some sheikhs but could not personally contact the persons, who were later released after signing the documents disowning their rights over their lands. The Panel was informed that they were afraid to come out in the open to reveal anything against the Houthis.

2. The Panel received a copy of the investigation report written by the Director of Beit al-Faqih and Tuhayta districts; held discussions with the GoY-appointed Governor of Hudaydah; and interviewed local officials during its visit to Aden. It also interviewed victims and their relatives living in Aden and Cairo. They produced documents claiming ownership over or inheritance of confiscated lands, photographs, and videos of the incidents and their imprisonment. The Panel, however, cannot independently verify the authenticity of the same. A letter has been sent to the Houthis about the incident and their response is awaited.

3. As per information received by the Panel, in September 2022, the Houthi forces confiscated about 10 square kilometres of land belonging to about 5,000 farmers in the Tihama region, especially in some districts of Hudaydah Governorate (Beit al-Faqih, Al-Tahita and Al-Zaydiya).

4. As per GoY, the Houthis have confiscated about 3,000 ma'ads of land (one ma'ad is 4,248 sq.ms), valued at approximately YR 15 billion in Al-Qasra area of Bait al-Faqih district. The Panel also received information that the Houthis seized vast lands in Al-Tuhaita district of Hudaydah Governorate on the pretext that these were 'Awqaf' (endowment) lands, despite claims of ownership by local citizens. The area of plundered land is estimated to be about 16,000 ma'ads, valued at YR 80 billion. There are further reports of seizure of lands and buildings in other areas, resulting in the eviction of hundreds of civilian families and loss of their livelihoods.

Figure 26.1
Confiscation of land

Source: Confidential

5. Information received from various sources including some of the relatives of the victims revealed that under the supervision of eight Houthi leaders,[22] citizens' lands in the Al-Qasra area were forcibly confiscated.

6. There are further reports of seizure of lands and buildings in the following areas, resulting in the displacement and eviction of hundreds of civilian families and the loss of their livelihoods and homes:

a) South of the capital of Tuhaita district in the Al-Suwaiq area (one citizen is reported to have suffered a stroke when he learned that his property had been plundered);

b) On 4 June 2022, land was seized in Manthar district;

c) Several villages in Al-Hussainiya and Al-Juruba districts, in Attoor, and in al Qasra areas;

d) Bani Matar area, west of Sana'a, Wadi al-Ja'ab, Bait Nama, Wadi al-Masjid and Bani Hatim in the same district.[23]

7. The Panel has received information that the Houthi forces have taken over certain lands which were earlier given to the defence forces on ownership basis, and have imposed restrictions on any sale, purchase, transfer, or construction thereon. For this purpose, a committee has been set up under one Judge[24] to undertake survey of defence land and then to utilise them for setting up different projects, and for other commercial investments so that the profits can be utilised for military purposes. A few such instances have been brought to the notice of the Panel:

a) Land on the western side of the West Coast Road from Hudaydah to Aden, without permission from the security and intelligence offices.

b) In the city of Sawan in Sana'a (about 7041 plots of land and 800 housing units). The Panel has received information that the residents of the city of Sawan in Sana'a are demanding the lifting of the siege on their properties comprising 7,041 plots, and about 800 housing units that belonged to about 5,000 people; cessation of attacks by the Houthi forces; and lifting of the armed force of the Houthi leader,[25] who is trying to control thousands of homes.

[22] The names of these persons are with the Panel but the same are not being disclosed pending further verification.

[23] The name of the leader under whose supervision the land was confiscated is with the Panel but the same is not being disclosed pending further verification.

[24] The name of the person is with the Panel but the same is not being disclosed pending further verification.

[25] The name of the person is with the Panel but the same is not being disclosed pending further verification.

Annex 27 Letter imposing restrictions on land

Figure 27.1
Letter imposing restrictions on land

الجمهورية اليمنية
وزارة الإدارة المحلية
محافظة صنعاء
مديرية سنحان وبني بهلول

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم:
التاريخ:
المرفقات:

((تعميم هام))

الأخوة / الأمناء الشرعيين بمديرية سنحان وبني بهلول المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

تنفيذاً لتوجيهات قيادة محافظة صنعاء في المذكرة رقم (١٧٤٩) وتاريخ ١٥ / ٢ / ١٤٤٣هـ بشأن منع البيع والشراء في العقارات إلا بعد الرجوع لجهة الإختصاص بالمحافظة (الأمن والمخابرات).

وعليـــــــــه:-

يُمنع عملية البيع والشراء في العقارات إلا بعد الرجوع إلى جهة الإختصاص بمحافظة صنعاء (الأمن والمخابرات)

مرسل للتنفيذ،،،

وتقبلوا خالص تحياتنا،،،

أ/ مجاهد حسن عايض
مدير عام مديرية سنحان وبني بهلول
رئيس المجلس المحلي

صورة مع التحية لـ
- محافظ محافظة صنعاء
- رئيس محكمة سنحان
- رئيس محكمة بني بهلول وبلاد الروس
- جهاز الأمن والمخابرات فرع م/ صنعاء
- للحفظ والمتابعة

Source: Confidential

Appendix A Unofficial Translation of the letter imposing restrictions on land

Brothers / legal secretaries of the Directorate of Sanhan and Bani Bahloul

Gentlemen

Peace, mercy and blessings of God

In implementation of the directives of the leadership of the Sana'a Governorate in the memorandum No. (1749) and dated 15.02.1443 AH regarding the sale and purchase of real estate except after referring to the competent authority in the governorate (security and intelligence)

Therefore:

It is forbidden to buy and sell real estate except after referring to the competent authority in Sana'a Governorate (Security and Intelligence).

sent for execution

Please accept our sincere greetings

Date 19 October 2021

Annex 28 Smuggling of Drugs and Other Items as a source of funding for the Houthis

1. The Panel has been investigating cases of smuggling of narcotic drugs and psychotropic substances and other items to ascertain whether the designated individuals are directly or indirectly involved to generate funds for potential use in their war efforts.

2. The Panel received information about increasing incidents of smuggling and trafficking of narcotic drugs in Yemen and seizure of some consignments by the authorities and unconfirmed reports about the involvement of Houthis.[26] In one case, 250 kilograms (kgs) of cocaine were found concealed in a sea container carrying sugar consignments and was seized by the authorities at the Aden port. In another case, 201 kgs of cocaine were found in similar consignments of sugar imported by the same importer and shipped from the same country Brazil. During discussions with the investigating officials, the Panel was informed about the linkage of these consignments with Hezbollah in Lebanon, and with the Houthis. The Panel is investigating these cases.

3. During its visit to Riyadh, the Panel was informed about seizures of narcotic drugs and other items by the KSA authorities at the borders, especially at Al Wadiah, Al Khadra, Alb, Al Twal, and Jizan Port. The KSA authorities stated that the trafficking and smuggling of these consignments are being aided and abetted by the Houthis as a means of generating funds for their war activities. The Panel was informed that smuggling has become a major business for the Houthis and the Raqqo market in Munabbih district in the north-western part of Saa'da Governorate in the Bani Ayyash tribe area is the starting point for smuggling and infiltrating into KSA. This market is a hub for selling weapons and drugs of all kinds by unknown Ethiopian migrants, and Yemenis. It has several rest houses, money exchange, and money transfer shops.

Table 28.1
Information on Seizure of smuggled items across the Saudi-Yemeni borders during the period (1 January 2016) to 10 October 2022)

Seizures	*Quantity*
Cannabis (Hashish) in Kgs	128,022,988
Catha edulis (Khat/Qat) in Kgs	11,526,749
Prohibited medical drugs	4,166,513
Drugs	1,936,074
Heroin in Kgs	42
Methamphetamine in Kgs	11,369
Alcohol in Bottles	81
Alcohol in Litres	34,903
Other Intoxicants in Litres	2,415
Other Intoxicants	27,216
Cigarettes in Kgs	682,902
Chewing tobacco in Kgs	230,426
Betel chewing in Kgs	358,836
Cattle in Numbers	235,627

[26] https://almashareq.com/en_GB/articles/cnmi_am/features/2022/03/22/feature-01.

Table 28.2
Items seized at Saudi borders (Al Wadiah, Al Khadra, Alb, Al Twal, and Jizan Port) from 2015 to 2022

Seized Items	*Quantity Seized in 2015-2019*	*Quantity Seized in 2020*	*Quantity Seized in 2021*	*Quantity Seized in 2022*
Narcotics Pills (In Numbers)	580,686	9,884	105,986	3,874,844
Drugs (in MTs)	3011.33	29,053.85	39,778.24	65,517.25

Table 28.3
Items seized in the Jizan maritime region from 9 September 2021 to 10 October 2022

No	*Date of seizure*	*Location*	*Coordinates*	*Seized item*	*Quantity*
1	21/08/2021	Jazan Port	16 53 39 42 32 23	Captagon drug	130,530 pills
2	26/09/2021	Jazan Port	16 53 39 42 32 23	Paan (Betel Chewing)	12 Kgs.
3	27/10/2021	Jazan Port	16 53 39 42 32 23	Qat	3,120 Kgs.
4	31/10/2021	Jazan Port	16 53 39 42 32 23	Qat	5,600 Kgs.
5	18/02/2022	Jazan Port	16 53 39 42 32 23	Qat	800 grams
6	24/02/2022	Jazan Port	16 53 39 42 32 23	Qat	1,380 Kgs.
7	12/03/2022	Jazan Port	16 53 39 42 32 23	Qat	3,240 Kgs.
8	20/03/2022	Jazan Port	16 53 39 42 32 23	Qat	3,360 Kgs.
9	23/05/2022	Jazan Port	16 53 39 42 32 23	Qat	2,016 Kgs.
10	09/06/2022	Jazan Port	16 53 39 42 32 23	Cannabis	5,320 Kgs.
11	24/06/2022	Jazan Port	16 53 39 42 32 23	Qat	4 Kgs.
12	27/06/2022	Jazan Port	16 53 39 42 32 23	Qat	100 grams
13	08/07/2022	Jazan Port	16 53 39 42 32 23	Qat	1,480 Kgs.
14	29/07/2022	Jazan Port	16 53 39 42 32 23	Qat	308 grams
15	08/08/2022	Jazan Port	16 53 39 42 32 23	Paan	2,500 Kgs.
				Cigarettes	5 Kgs.
16	28/08/2022	Jazan Port	16 53 39 42 32 23	Qat	8 Kgs.
17	07/09/2022	Jazan Port	16 53 39 42 32 23	Qat	5 Kgs.
18	30/09/2022	Jazan Port	16 53 39 42 32 23	Qat	4,500 Kgs.
19	18/09/2022	Jazan Port	16 53 39 42 32 23	Cigarettes	3,800 Kgs.
20	05/10/2021	Al Mihraq Port Center	17 14 39 42 42 12	Qat	99 Grams

21	08/04/2022	East Bisha Center	17 23 00 42 23 03	Captagone drug	50 pills
22	28/02/2022	South of the Jafri Island	16 36 936 43 39 159	Cannabis	482.435 Kgs.
23	29/09/2021	Abu Ahmed Island	17 03 577 41 45 831	Cannabis	3,600 Kgs.
24	24/10/2021	Al Fursan Port	16 42 13 42 18 08	Cannabis	51,500 Kgs.
25	29/11/2021	Southern border	16 24 7 42 20 4	Qat	35 Grams
26	16/01/2022	Northern Border	17 01 7 42 30 4	Qat	104 Kgs.
27	14/02/2022	Deraqa Island	16 51 37 42 19 09	Cannabis and Captagon	323 Kgs. 463,001 pills
28	16/02/2022	North of Um Raq Center	16 26 07 41 54 04	Qat	8,900 Kgs.
29	29/03/2022	West Ramin Center	16 25 4 42 13 05	Qat	970 Kgs.
30	04/04/2022	Al Shabeen Island	16 40 2 41 31 04	Cannabis Captagon	219 Kgs. 1,865 pills

Table 28.4

Other items (Jewellery, valuable metals, and paper money) seized at the Saudi borders (Al Wadiah, Al Khadra, Alb, Al Twall, and Jizan Port)

Seized Items	*Quantity Seized in 2015-2019*	*Quantity Seized in 2020*	*Quantity Seized in 2021*	*Quantity Seized in 2022*
Jewellery and Valuable metals (In Grammes)	89,380.1	5000	437.4	-
Paper Money (In Saudi Rial)	11,916,646	254,800	3,219,720	1,933,859

Source: Kingdom of Saudi Arabia

4. The Panel received information of regular interceptions of dhows in the Gulf of Oman, carrying huge consignments of narcotics drugs, by the naval and coast guard forces of the US, the UK and France. During the discussions with some officials, the Panel was informed that some of the narcotics consignments intercepted by them from the dhows in the Gulf of Oman were found to be destined towards Yemen. Since these consignments have been destroyed and no country has taken up investigations, in the absence of any clear legal mandates, the Panel could not investigate these cases. Although no direct evidence has been found linking the smuggled narcotics consignments to the individuals designated under the 2140 sanctions regime, the Yemeni officials suspect that these activities are being undertaken for providing financial benefits to some groups involved in the conflict. The Panel continues to monitor the seizure of narcotics in the region. There is a need for the Member States to consider adopting appropriate legal instruments that would allow proper investigations of cases of smuggling of narcotics drugs detected in the international waters by international naval and coastguard forces so that the offenders are brought to justice by appropriate authorities and the financial sanctions under the 2140 regime are properly monitored.

Annex 29 Arbitrary detention, degrading treatment, torture, and sexual violence in Houthi prisons

1. The Panel continues to investigate and document violations by the Houthis in the context of detention. The Panel interviewed 12 former detainees (11 men, 1 woman) who gave accounts of the harrowing experiences they endured while incarcerated in prisons, detention places in Houthi-controlled areas. All the respondents reported to the Panel that they were abducted by the Houthis, held for several months or years in different locations, and subjected to torture, and other cruel, inhuman and degrading treatment. This included inflicting severe beatings on detainees using batons and wires; applying electric shocks to their bodies; hanging them upside down for long hours; repeatedly spraying them with icy-cold water; and other cruel methods to inflict pain and suffering on the detainees, to humiliate them, or to extract "confessions" from them during interrogations.

2. The Panel notes that five of the victims, including one woman and a journalist, experienced these human rights violations during this reporting period. The other seven victims interviewed by the Panel were individuals, who suffered the violations in earlier years, some as far back as 2015, and were released between 2017 and 2021, through the prisoner exchange process facilitated by the ICRC. The former detainees of Houthi prisons informed the Panel that, although they have regained their liberty, they continue to suffer from trauma, receive threats from Houthi operatives, or face social rejection, as well as lack of psychosocial support, employment or other livelihood opportunities. The former detainees expressed concern about their personal security.

I. Emblematic Case: 20-year-old woman arbitrarily detained for more than 17 months by the Houthis

3. The Panel finds that this case is emblematic of the widespread use of arbitrary detention, torture, degrading treatment, and sexual violence that the Houthis have inflicted on civilians in their custody:

4. This 20-year-old woman was abducted by the Houthis in February 2021 in Sana'a. She was blindfolded, tied up and bundled into a vehicle that took her, and several other girls to a secret location, where she was kept for 11 days with no contact with her family or access to legal counsel, then they were transferred to the Central Prison. After two months, she got a lawyer and was brought before a Houthi judge on the charge of engaging in adulterous conduct through her modelling profession. The Houthis accused her of working against the Islamic religion and serving the interests of foreign powers, including the Coalition, to defeat their war effort. In July 2021, the woman was given a five-year prison sentence by the court in Sana'a, but she was temporarily released on health grounds.

5. When the woman was in the secret detention, a Houthi official attempted to rape her but she resisted, and her loud screams drew the attention and intervention of other people, including a friend in the same detention centre. Also, she and other detainees were subjected to severe beatings during interrogation. At the Central Prison in Sana'a, she received verbal threats and insults from prison officials. She was kept for long hours in solitary confinement as punishment for refusing to listen to lectures on the Houthi ideology and to recite their slogans. She was frequently physically assaulted by prison guards. Getting frustrated with the terrible prison conditions, she once attempted to commit suicide. The Houthi prison authorities denied her access to prompt medical treatment.

6. In August 2022, the woman escaped from Houthi custody. The victim recalls that there were about 300 other women and girls, including minors as young as 12 years, who were abducted by the Houthis from different locations and arbitrarily detained at the Central Prison in Sana'a. According to the respondent, most of these female detainees in the prison are held on trumped-up adultery or other "honour" related charges. They have no access to justice. The interviewee added that the Houthis routinely placed detainees in solitary confinement for days or weeks and used the threat of publishing compromising images of female detainees and their family members.

II. Alleged torture of four journalists detained by the Houthis and facing the death penalty

7. The Panel continues to investigate the arbitrary detention by the Houthis of nine journalist, including the four journalists facing death penalty, who remain detained at the Central Security Prison in Sana'a, wherein the Houthis have been trying to use the journalists' situation as leverage for prisoner exchange with the GoY (S/2021/79, para. 147; S/2022/50, para. 122). The Panel has been informed by family members of one of the four journalists and has seen public statements indicating that the Houthis are subjecting the four journalists to ill-

treatment, torture and other cruel, inhuman and degrading treatment in violation of international law.[27] In a letter shared with the Panel, the family of Tawfeeq Al Mansouri, one of the four journalists, alleged that, in August 2022, Al Mansouri and two others were moved to solitary confinement at the prison and tortured, over a period of 45 days, resulting in serious head injury to Al Mansouri. This claim was supported in a Twitter post[28] by the GoY's information minister but denied, also on Twitter,[29] by the Houthi official the family implicated in the commission of the torture. The Panel is seeking to verify the alleged torture of the journalists by the Houthis. The Panel notes that the prohibition against torture is absolute and binding, at all times, and under all circumstances.[30]

[27] https://rsf.org/en/yemen-s-houthis-carry-out-journalists-death-sentences-slowly-torturing-them.

[28] https://twitter.com/ERYANIM/status/1599121623600156677.

[29] https://twitter.com/abdulqadermortd/status/1599115074723287041

[30] The Convention against Torture (CAT), the Geneva Conventions of 1949 and their Additional Protocols I & II of 1977, and the rules of customary international law contain specific provisions prohibiting torture and other cruel, inhuman, and degrading treatment or punishment. The 1998 Rome Statute of the International Criminal Court (ICC) deems torture as a war crime.

Annex 30 Investigations into incidents of Coalition airstrikes resulting in civilian casualties

1. The Panel presents the findings of its investigations into three incidents involving Coalition airstrikes on targets in Houthi-controlled areas that resulted in loss of civilian lives. These cases are emblematic and the Panel's focus on them does not suggest the absence of other incidents. The Panel's investigations involved in-person and remote interviews with some victims, eyewitnesses, and representatives of nongovernmental organizations; examination of photographic material; and review of investigation reports and statements of local and international entities. Among the witnesses were three individuals who escaped from Houthi custody during Coalition airstrikes on a camp in Sa'dah that included a detention centre hosting hundreds of Yemenis and migrants.

I. Airstrikes on targets in a residential area of Sana'a

2. On 17 January 2022, at approximately 2130 hours LT, the Coalition conducted airstrikes in the Libyan district, north of Sana'a city, in Sana'a Governorate. The airstrikes destroyed the residence of a prominent Houthi official, Brigadier General Abdullah Qassem al-Junaid, who is a former director of their aviation and air defence college in Sana'a, and damaged several adjacent residential buildings (figure 30.1). Eyewitnesses and other sources informed the Panel that the airstrikes killed al-Junaid and nine other people, including two women. The Panel was also informed that the attack resulted in injuries to nine civilians. Five of those killed were al-Junaid's family members, including his wife and a son.[31] The individuals wounded were taken to Azal and Al-Jumhouri hospitals. According to the sources, a Houthi military camp was located 16 metres from the targeted residential building of the al-Junaid family. The Houthis issued a statement claiming that 14 people were killed and 11 others wounded in the attack; they accused the Coalition forces of targeting civilians.[32] The Panel sent letters to the Coalition concerning this incident but did not receive a reply.

3. In its investigation, the Panel found that the Coalition airstrikes of 17 January 2022 on targets in the Libyan district of Sana'a, which may have been conducted in pursuit of legitimate military objectives, resulted in the killing of nine civilians, including two women. The Panel was informed by local sources, including eyewitnesses, that the attack was conducted in a crowded civilian residential neighbourhood, without any advance warnings to the civilian residents, and it resulted in avoidable loss of civilian lives and damage to civilian infrastructure.

4. The Coalition has not provided verifiable information to the Panel, or in public statements, demonstrating that it took all feasible precautions to avoid or minimize harm to civilians and civilian objects, as required by international humanitarian law (IHL). The Panel concludes that the principles of precaution, and distinction were likely not respected.[33]

Figure 30.1
Scene of the Coalition airstrikes on buildings in Libyan area of Sana'a on 17 January 2022

Source: Confidential

[31] https://www.hrw.org/news/2022/04/18/yemen-latest-round-saudi-uae-led-attacks-targets-civilians; https://www.abc.net.au/news/2022-01-19/saudi-led-strike-on-yemen-kills-20/100765374. The Panel conducted confidential interviews with two eyewitnesses and other sources.
[32] https://en.ypagency.net/250687.
[33] Articles 48, 51 (2) and 52 (2) of Additional Protocol I of the Geneva Conventions of1949, Article 13 (2) of Additional Protocol II of the Geneva Conventions of 1949, and rule 1 and 7 of CHIL.

II. Airstrikes on telecommunications facility in a residential area of Hudaydah

5. On 20 January 2022, at approximately 2230 hours LT, Coalition forces conducted airstrikes on a building belonging to PTC, a telecommunications company, in Hudaydah Governorate. The airstrikes severely damaged the PTC building and five adjacent residential buildings, and killed five civilians, including three children, and injured 20 other civilians, including two children (figure 30.2).

6. The non-governmental organization, Save the Children, reported in a statement of 21 January 2022 that the three children killed in the airstrikes in Hudaydah were reportedly playing football in a yard close to the telecommunications facility, when they were hit.[34] The Coalition confirmed that it launched airstrikes on targets in Hudaydah on 20 January to weaken the capabilities of the Houthis, who they claim were using civilian infrastructure for military purposes.[35] However, it did not specifically mention the attack on the telecommunication facility or any incidental loss of civilian lives from its airstrikes. The Panel sent letters to the Coalition concerning this incident but did not receive a reply.

7. In its investigation, the Panel found that the PTC building was in a civilian residential neighbourhood, and the attacks destroyed the building, internet equipment and other assets of the telecommunications company, and resulted in five casualties. The Panel did not find evidence that, in the attack on the facility, which may have been a legitimate military target under IHL, the Coalition forces took all feasible precautions to avoid or minimize civilian harm. All sources, including the eyewitnesses, informed the Panel that no warnings were given to the civilians before the attack.

8. The Panel concludes that the principles of precaution and distinction were likely not respected.[36]

Figure 30.2
The PTC building in Hudaydah after it was hit and damaged by the Coalition airstrikes on 20 January 2022

Source: Confidential

III. Airstrikes on a camp containing a detention centre/prison in Sa'dah

9. On 21 January 2022, at approximately 0240 hours LT, Coalition forces conducted three airstrikes on a camp which contained a detention centre in Al-Sahn area of Sa'dah Governorate. At that time, about 2,000 individuals, including hundreds of migrants, were detained at the centre.[37] Three eyewitnesses (detainees who managed to escape) and two staff of local NGOs informed the Panel that the airstrikes occurred in quick succession and hit three sections of the facility, including a hangar where 200 detainees were held in the

[34] https://www.savethechildren.net/news/yemen-least-three-children-among-more-60-killed-airstrikes-down-internet-across-country.
[35] https://www.aljazeera.com/news/2022/1/21/several-killed-in-airstrike-on-yemen-prison.
[36] Articles 48, 51 (2) and 52 (2) of Additional Protocol I of the Geneva Conventions of1949, Article 13 (2) of Additional Protocol II of the Geneva Conventions of 1949, and rule 1 and 7 of CHIL.
[37] https://www.ohchr.org/en/press-briefing-notes/2022/01/press-briefing-notes-yemen-airstrikes).

basement.[38] The airstrikes caused a partial collapse of the detention facility (figure 30.3), killing 66 detainees and injuring 113 others, including four boys between the ages of 15 and 17. During the airstrikes, Houthi fighters fired at fleeing detainees. The Houthis killed 16 detainees and injured 50 others, bringing the total number of casualties from the Sa'dah incident to 82 killed and 163 injured.[39]

Figure 30.3
Rescue workers remove rubble covering victims of the Coalition airstrikes that hit a detention centre in Sa'dah on 21 January 2022.

Source: Mwatana for Human Rights, and Human Rights Watch (https://www.hrw.org/modal/95568)

10. The Panel did not receive reply to a letter it addressed to the Coalition inquiring into the reported violations and the specific measures the Coalition forces took before, during and after the airstrikes, in compliance with their IHL obligation, to prevent or minimize civilian harm. The Houthis also did not respond to the Panel's letter inquiring into their reported killing of fleeing detainees.

11. In a meeting with the Panel on 9 October 2022, the Coalition Joint Forces Command (JFC) asserted that the airstrikes of 21 January 2022 on Sa'dah precisely targeted a camp used by the Houthis to manufacture and launch UAVs, and that therefore the facility was a legitimate military target under IHL. The JFC also displayed maps and images purporting to show the location of military facility(ies), close to the detention centre, that were targeted. However, the Panel received information from NGO sources that the facility was formerly a security camp, but at the time of the attack it was used as a detention centre. Hence, the Coalition should have avoided any attack on that facility. The Coalition has not shared with the Panel specific details it requested regarding the incident.

12. The Coalition spokesperson refuted the allegation that Coalition forces targeted civilians in Sa'dah, and further stated that there was no detention centre in Sa'dah on the "No Strike List (NSL)" that was agreed with humanitarian actors in Yemen.[40] The Joint Incidents Assessment Team (JIAT), established by the Coalition to investigate IHL violations attributed to their forces, also reported on 8 February 2022 that its investigation found that the Coalition airstrikes on Sa'dah precisely targeted a Houthi "special security camp", which is a legitimate military target under IHL.[41]

13. The NSL is an index of humanitarian static sites managed by OCHA Yemen, as part of a humanitarian notification system developed by the UN Country Team in April 2015 through which agencies voluntarily share with the Coalition, through OCHA, information on the locations of humanitarian sites and humanitarian movements, aiming to ensure the safety and security of humanitarian premises, personnel, equipment and activities in areas of active military operations. The Panel notes that the Standard Operating Procedures (SOPs) for the notification mechanism recognizes that notification is not a prerequisite for protection under IHL, and, conversely, the absence of notification or the removal from the notification list of any given object

[38] The Panel received information that, on 6 January 2022, more than two weeks prior to the Coalition airstrikes, ICRC personnel visited the Sa'dah detention centre and distributed dignity kits and winter clothes to the detainees.
[39] Information gathered by the Panel from interviews with eyewitnesses and reports of NGOs and agencies on the incident.
[40] https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=ar&newsid=2324781.
[41] https://english.alarabiya.net/News/gulf/2022/01/28/Arab-Coalition-says-it-did-not-target-prison-in-Yemen-s-Saada-Initial-findings.

or movement does not change its protection status.[42] The Panel finds no correlation between the absence of the Sa'dah detention centre from the NSL, a non-exclusive list of humanitarian sites in Yemen, to the Coalition forces not fulfilling their IHL obligations.

14. The Panel's investigation revealed that the Coalition airstrikes did hit a facility that was primarily a civilian infrastructure (detention centre) holding hundreds of civilians, including migrants, women and children, detained by the Houthis.[43] The obligation to ascertain the civilian or military character of the facility, to assess the anticipated incidental loss of civilian lives and damage to civilian objects from any attack, and to take all feasible precautions to avoid or minimize civilian harm, rested with the Coalition. In the attack of 21 January 2022 in Sa'dah, this obligation needed to be fulfilled.

15. The Panel concludes that the principles of precaution and distinction were likely not respected.[44]

IV. Airstrikes on buildings in residential neighbourhood of Sana'a

16. The Panel received information that, on 25 March 2022, Coalition airstrikes on a residential neighbourhood in Sana'a Governorate reportedly killed eight civilians, including five children and two women, as well as damaging the UN residential staff compound in Sana'a.[45]

17. The Panel is continuing its investigation.

[42] https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/yemen/deconfliction.

[43] In a statement issued on 28 January 2022, the Secretary-General condemned the attack (https://press.un.org/en/2022/sgsm21114.doc.htm) and reminded all parties to respect IHL. Also, the Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) noted that the facility in Sa'dah held about 1,300 detainees, including 700 migrants, before the incident. It stated that 91 detainees may have been killed and 236 injured, and called for "a transparent, independent and impartial investigation." (https://www.ohchr.org/en/press-briefing-notes/2022/01/press-briefing-notes-yemen-airstrikes).

[44] Articles 48, 51 (2) and 52 (2) of Additional Protocol I of the Geneva Conventions of1949, Article 13 (2) of Additional Protocol II of the Geneva Conventions of 1949, and rule 1 and 7 of CHIL.

[45] https://www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2022-03-26/statement-the-spokesperson-of-the-secretary-general-attacks-civilian-facilities-saudi-arabia-and-yemen.

Annex 31 Civilian casualties from landmines and other explosive devices allegedly planted by the Houthis

1. The Panel continues to receive information and documents relating to indiscriminate and systematic use of landmines and other explosive devices mainly by the Houthis. Since 2016, the Panel has been documenting the impact of landmines, improvised explosive devices (IEDs) and other explosive devices on civilians (S/2021/79, paras 140-142; S/2020/326, paras 115-117; S/2018/193S/2018/193, annexes 43 and 44; and S/2022/50 paras 188-119, and annex 36).

2. The indiscriminate use of landmines is prohibited by international humanitarian law. Whenever landmines are used, the parties to an armed conflict must take particular care to minimize their effects. They also must record their placement to the extent possible.[46] The Houthis and other parties continue to disregard this obligation. Between October 2021 and September 2022, landmine and unexploded ordnance (UXO) incidents resulted in 591 civilian casualties, including 196 deaths and 395 injuries, according to humanitarian agencies. The incidents reportedly occurred mostly in the frontline areas of Hudaydah and Al-Jawf governorates.[47]

3. Through interviews with victims and family members, meetings with humanitarian personnel, and review of confidential information shared by local sources, the Panel documented some incidents, which occurred during the reporting period, involving civilian casualties from landmine and other explosive devices.

4. The incidents documented by the Panel indicative of the serious threat posed to civilians by landmines and other explosive devices, allegedly planted by the Houthis, in frontline areas and locations under their control:

a) On 16 April 2022, at approximately 0600 hours LT, a private vehicle travelling with three civilians, on a road northeast of Khab and Al Shaaf District in Al-Jawf Governorate, hit a landmine, killing two men, aged 30 and 25 years, and injuring a 14-year-old boy. The child suffered bruises from shrapnel.

b) On 22 May 2022, at approximately 1000 hours LT, a landmine explosion in Al-Hagi District of Hudaydah Governorate injured two men, aged 20 and 25 years, as they were working on their farm.

c) On 1 March 2022, a civilian herding sheep near the main road of Al-Akbar village in Hays District, Hudaydah Governorate, triggered an explosive device, allegedly a Houthi-improvised antipersonnel landmine. He sustained severe injuries from the explosion, leading to the amputation of both legs.

d) On 29 August 2022, a civilian was passing through an area in Al-Manaam neighbourhood of Jabal Habshi district in Tai'zz Governorate, close to the frontline, when he stepped on an explosive device, allegedly a Houthi-improvised antipersonnel landmine. He sustained severe injuries from the explosion of the device, leading to the amputation of both legs. He also suffered injuries to both hands.

e) On 24 September 2022, three children were riding on a donkey-drawn cart in the Al-Lhomainiah area of Hays District in Hudaydah Governorate, when the donkey triggered an explosive device, allegedly a fragmentation device planted by the Houthis. One child was killed, and two others injured.

f) On 21 October 2022, a civilian walking near his home in Nata' district of Al Bayda Governorate was killed when he accidentally triggered an explosive device, allegedly planted by the Houthis.

5. The Panel notes that, while international law requires States and all parties to an armed conflict to limit the production and use of landmines and other explosive devices to legitimate military purposes, international law imposes a total ban[48] on antipersonnel mines. The Ottawa Convention (Anti-Personnel Mine Ban Treaty) of 1997,

[46] The Geneva Conventions of 1949, the 1980 Convention on Certain Conventional Weapons and various rules of customary international humanitarian law seek to reduce the harm to civilians in armed conflict, including from landmines.

[47] *https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-humanitarian-update-issue-9-september-2022*; https://twitter.com/ochayemen/status/1587850904560099328?s=46&t=kUo4xQxzhB4XmBwFF2Xecg.

[48] Article 3 of the Ottawa Convention provides that, as an exception, the retention or transfer of a number of anti-personnel mines for the development of and training in mine detection, mine clearance, or mine destruction techniques is permitted.

in particular, prohibits the use, stockpiling, production and transfer of antipersonnel mines and on their destruction.[49] Yemen ratified the treaty on 1 September 1998 and is bound by its provisions. Also, IHL norms place an obligation on States and non-state armed groups to take measures to avoid or minimize civilian harm.

Figure 31.1
Victim of a landmine explosion in Hays, Hudaydah (left); mines and IEDs found on the scene (right)

Source: Project Masam

[49] https://www.un.org/disarmament/anti-personnel-landmines-convention/

List of acronyms

ADNOC	Abu Dhabi National Oil Company
AIS	Automatic Identification Signal
AQAP	Al Qaeda in the Arabian Peninsula
ATGM	Anti-Tank Guided Missile
AWH	Alwiyat al-Waad al-Haq (True Pledge Brigades)
CBY	Central Bank of Yemen
CCTV	Closed-Circuit Television
CHA	Coalition Holding Area
FSO	Floating Storage and Offloading vessel
GAZ	General Authority for Zakat
GoY	Government of Yemen
GPS	Global Positioning System
IED	Improvised Explosive Device
IHL	International Humanitarian Law
IHRL	International Human Rights Law
IMO	International Maritime Organization
IRGC	Islamic Revolutionary Guard Corps
JIAT	Joint Incident Assessment Team
KSA	Kingdom of Saudi Arabia
LCs	Letters of Credit
LT	Local Time
MAA	Houthi-appointed Maritime Affairs Authority
MoT	Houthi-appointed Minister of Transport
NGO	Non-governmental organization
PLC	Presidential Leadership Council
RPG	Rocket-propelled grenade
SALW	Small Arms and Light Weapons
SAR	Saudi Riyal
STC	Southern Transitional Council
UAE	United Arab Emirates
UAV	Uncrewed Aerial Vehicle
UK	United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland
UN	United Nations
UNMHA	United Nations Mission to support the Hudaydah Agreement

UNVIM	United Nations Verification and Inspection Mechanism
USA	United States of America
USD	United States Dollars
UXO	Unexploded Ordnance
VLCC	Very Large Crude Carrier
WBIED	Water-borne improvised explosive device
WFP	World Food Programme
WRI	War Risk Insurance
YR	Yemeni Rial